# مؤرخون كتبوا عن أميركا

القرارات التي
كان لها تأثير

# المحتويات


المقدمة ..... 1

محاكمة جون بيتر زنغر ..... 2

المؤتمر الدستوري لسنة 1787 ..... 9

ألنهوض عبر السقوط ..... 16

انتصار حركة المدارس العامة ..... 23

قانون شيرمان لمنع الاحتكار للعام 1890 ..... 31

نظام الطريق السريع بين الولايات (1939–1991) ..... 39

قانون حقوق الجنود الأميركيين ..... 45

خطة مارشال: استراتيجية نجحت ..... 57

براون ضد مجلس التعليم ..... 63

الحق في الاستعانة بمحامٍ ..... 71

قانون الهجرة لعام 1965 ..... 77

المصادر ..... 84

# المقدمة

**"إذا كنت ترغب في فهم شيء، راقب بدايته وتطوره"**
**- أرسطو**

"مؤرخون كتبوا عن أميركا" سلسلة من المقالات الفردية التي تنتقي لحظات معينة ، وقرارات ، وتطورات فكرية أو تشريعية أو قانونية ، وتشرح كيف غيرت هذه اللحظات مجرى تاريخ الولايات المتحدة.

لقد استخدم العديد من المؤرخين عدسات عديدة لتحليل كيفية حدوث التغييرات التاريخية. توماس كارلايل ، الكاتب البريطاني في القرن التاسع عشر ، عرّف التاريخ بطريقة شهيرة على أنه "في أساسه تاريخ الرجال العظماء الذين عملوا في موقع معين" ، ورأى أن الأفراد الأبطال هم الدافعين إلى التغيير. في القرن العشرين ، وقفت المدرسة الفرنسية للمؤرخين المعروفة باسم "أنال" (نسبة إلى المجلة التي نشروا فيها موضوعاتهم) على عكس كارلايل والمؤرخين التقليديين الآخرين الذين اعتبروا التاريخ ، وإلى حد كبير ، سرد لوقائع الحروب والأحداث السياسية. وفي سعيهم للعثور على جذور التغيير التاريخي ، ركّز مؤرخو "أنال" على الحياة اليومية للناس العاديين في القرون الماضية البعيدة. وقد بحث مؤرخون آخرون حديثون في التكنولوجيا كقوة دافعة أو حللوا آثار المناخ ، والموارد الطبيعية ، والدمار البيئي. تحت عنوان "نظريات في التاريخ ،" ، وتتضمن موسوعة الإنترنت ويكيبيديا حالياً 121 موضوع.

وفي هذا الكتاب ، نستخدم عدسة مختلفة- ما يمكن أن يطلق عليها نظرية "نقاط التحوّل" في التاريخ ، وهو مصطلح مأخوذ من كتاب صدر حديثاً وحقق أعلى المبيعات في الولايات المتحدة كتبه الصحفي مالكولم غلادويل.

مصطلح نقطة التحول يأتي من عالم علم الأوبئة " ، كما كتب غلادويل. وأضاف ، "إنه الاسم الذي يطلق على تلك اللحظة التي يصل فيها فيروس إلى كتلة حرجة. إنها نقطة الغليان. إنها النقطة على الرسم البياني عندما يبدأ خط مستقيم بالانطلاق صعوداً". ويضيف غلادويل ، "واحد من الأشياء التي استكشفها في الكتاب هو أن الأفكار يمكن أن تكون معدية تماماً كالفيروس".

المنطلق المنطقي لكتابنا هذا هو أنه من خلال تحليل بعض الأحداث التي تُعتبر نقاط تحول ، يمكن للمرء أن يتوصل إلى فهم أفضل ، ليس كيف تمكنت الولايات المتحدة أن تصبح البلد الذي هي عليه اليوم وحسب بل وأيضاً ما هي القيم المتشابكة في نسيج هذا البلد. من وجهة نظر الزمن الحاضر ، من السهل أن ننسى أنه قبل 200 سنة فقط ، كانت الولايات المتحدة لا زالت ديمقراطية وليدة ، مستعمرة محررة مؤخراً من قوة عالمية ، ذات اقتصاد بسيط قائم على الزراعة واستغلال الموارد الطبيعية. كما أنه من السهل أن ننسى أن المؤسسات ، والأفكار ، والقوانين ، والقيم التي تحكم الولايات المتحدة في الوقت الحاضر هي من صنع أفراد من البشر في حالات معينة من الظروف.

طلبنا من 11 مؤرخ ، كل منهم خبير في حقله ، دراسة التطور الذي أدى إلى خلق فكرة أو مؤسسة أصبحت الآن شأناً أساسياً في أميركا اليوم. وجد الكتّاب في معظم الأحيان ، أن الأفراد الأبطال هم الذين لعبوا دورا متميزا : قرار جورج واشنطن الانسحاب من الرئاسة الأولى بعد ولايتين رئاسيتين ضمن أن لا يكون للدولة الجديدة ملك. ومن الصعب أن نتخيل قرار المحكمة العليا الذي أدى إلى الدمج العنصري في المدارس الأميركية عام 1954 ، دون وجود إيرل وارن رئيسا للمحكمة العليا. خطة مارشال ، التي ساعدت في إيصال الإغاثة إلى أوروبا المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية ، بالتأكيد تستحق اسم صاحبها.

ومع ذلك ، فمن الممكن أيضا أن نرى في الأحداث التحويلية الأقل شخصية والأقل درامية ، أي القوانين التي يقرّها الكونغرس ، وقرارات المحاكم ، وتطوير المدارس الحكومية ، هي أمثلة على نظرية "نقاط التحول" وهي تعمل على أرض الواقع. وتظهر هذه الأمثلة في بعض الأحيان عندما تتراكم الأفكار ، والحركات الاجتماعية ، والمصالح الاقتصادية ، وغيرها من القوى لتتحول إلى كتلة حرجة. وعند النظر إلى هذه التحولات عن كثب ، لا يبقى الكثير من التحولات المفاجئة مفاجئاً.

ونحن لا نقصد القول أن نقاط التحول التاريخية لا تحدث إلا في أميركا ، بطبيعة الحال. فعندما نسرد هذه القصص الأميركية ، نأمل في توفير السبل للقرّاء لرؤية التاريخ والمجتمعات والمؤسسات في ضوء جديد من الفهم.

بقلم دوغ ليندر

# محاكمة
## جون بيتر زنغر
## وولادة حرية الصحافة

لا يوجد بلد يقدر حرية الكلام أكثر من الولايات المتحدة، ولا توجد أية قضية في التاريخ الأميركي تبرز كمعلم على طريق حماية حرية الصحافة أعظم من محاكمة صاحب مطبعة ألماني مهاجر يدعى جون بيتر زنغر. ففي ٥ آب/أغسطس ١٧٣٥، مستلهمين ببلاغة مطالعة أندرو هاميلتون، أفضل محام في تلك الفترة، أهمل ١٢ محلفاً نيويوركياً تعليمات القضاة الذين انتقاهم الحاكم بنفسه وأصدروا حكما "بأنه غير مذنب" حول التهمة الموجهة إلى زنغر التي زعمت بأنه نشر "تشهيراً مثيراً للفتنة". تشكل محاكمة زنغر قصة استثنائية لمستعمرة مقسمة، ولبدايات الصحافة الحرة، وللاستقلال العنيد للمحلفين الأميركيين. الرجل الذي يعتبر بوجه عام على أنه الرجل الشرير في قضية زنغر، وليام كوسبي، وصل إلى نيويورك في ٧ آب/أغسطس ١٧٣١ لتولي منصبه كحاكم لمقاطعة نيويورك بعد ان تم تعيينه في ذلك المنصب من جانب التاج البريطاني.

ساعد أندرو هاملتون، الذي تظهر صورته في هذه اللوحة الزيتية، في ترسيخ حرية الصحافة في أميركا الاستعمارية، من خلال الدفاع عن الناشر جون بيتر زنغر الذي وجهت له تهمة التشهير.

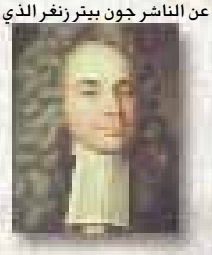

# الحاكم الاستعماري الشرير

استطاع كوسبي بسرعة تطوير سمعة "حاكم وغد". ومن المستحيل تقريباً إيجاد صفة إيجابية من بين العديد من الصفات التي استعملها المؤرخون لوصف الحاكم الجديد: "حقود"، "جشع"، "حسود"، "سريع الغضب"، "بليد"، "غير مثقف" و"متعجرف"، تُشكِّل نموذجاً منها.

وفي غضون سنة واحدة بعد وصوله إلى السواحل الأميركية، ورّط كوسبي نفسه في جدل مثير للخلاف أدى في نهاية المطاف إلى محاكمة زنغر. انتقى كوسبي أولى معاركه مع ريب فان دام، العضو البارز البالغ من العمر 71 عاماً والذي يحظى باحترام كبير في مجلس مقاطعة نيويورك. طالب كوسبي من فان دام بأن يعيد له نصف الرواتب التي تقاضاها من عمله كنائب لحاكم مقاطعة نيويورك خلال فترة السنة التي امتدت بين تعيين كوسبي ووصوله إلى المستعمرة. فوافق فان دام العنيد على ذلك، شرط ان يوافق كوسبي أيضاً على ان يتقاسم معه نصف المخصصات الإضافية التي كسبها خلال نفس الفترة الزمنية. واستناداً إلى حسابات فان دام يكون كوسبي مديناً له بالمال، وبمبلغ يتجاوز 4 آلاف جنيه استرليني.

رد الحاكم كوسبي على مطالبة فان دام في آب/أغسطس 1732 برفع دعوى للحصول على حصته من الرواتب التي تقاضاها فان دام. ومدركاً بأنه لن تتوفر له أي فرصة للفوز في قضيته في حال ترك أمر إصدار القرار إلى هيئة محلفين، عيّن كوسبي المحكمة العليا في المقاطعة لكي تجتمع على شكل "محكمة مالية" (بدون هيئة محلفين) للنظر في الدعوى. رفض فإن دام الانصياع، وطلب من محاميه تحدي شرعية محاولة كوسبي في تجاوز نظام هيئة المحلفين القائم في المستعمرة. أحيل اتخاذ القرار حول شرعية تدخل كوسبي في نظام المحاكم إلى الأعضاء الثلاثة للمحكمة العليا الذين كان يتدخل في عملهم، وصوت هؤلاء 2 مقابل 1 على مساندة تصرف كوسبي.

رغم فوزه في المحكمة العليا، عبر كوسبي عن انزعاجه نظرا لأن التصويت لصالح مخططه لم يكن بالإجماع. فكتب رسالة إلى القاضي المعارض، رئيس القضاة لويس موريس، يطلب فيها منه شرح سبب تصويته. فعل موريس ذلك، ولكن ما أثار الاستياء العظيم لدى كوسبي هو أنه لم يظهر هذا الشرح في رسالة خاصة إلى الحاكم، بل في نشرة طبعها جون بيتر زنغر. رد كوسبي على هذا التصرف بتنحية موريس كرئيس قضاة واستبداله بمؤيد مخلص للحكم الملكي، جيمس ديلانسي.
وقد زاد طرد كوسبي لموريس من حدة المعارضة المتنامية لإدارته لدى بعض أكثر الناس نفوذاً في المستعمرة: حيث قام ريب فان دام، ولويس موريس، ومحامٍ نشط آخر يدعى جيمس ألكسندر بتنظيم ما أصبح يعرف بالحزب الشعبي، المنظمة السياسية التي ستشكل تحدياً جدياً لقدرة كوسبي على حكم المستعمرة.

حاول كوسبي أن يحتفظ بقبضته على السلطة من خلال تعيين فرانسيس هاريسون، رجل وصفه المؤرخون بأنه "رئيس المتملقين" لكوسبي و"المجرم المأجور" للعمل لحسابه، في وظيفة الرقيب والمحرر الفعلي للصحيفة الوحيدة النيويوركية المترسخة، نيويورك غازيت. دافع هاريسون عن كوسبي نثراً وشعراً متكلفاً، كالقصيدة هذه التي نشرها في صحيفة غازيت في عدد 7 كانون الثاني /يناير 1734:

*كوسبي اللطيف، السعيد، الجيد والعظيم،*
*أقوى حارس لولايتنا الصغيرة،*
*دع الساخطين يكتبون بلغة نكدة*
*ويتجشأ دي. ايتش. إس. رغم انهم لا يستطيعون العض*
*غير مبالٍ سوف يترك هؤلاء الأوغاد يزمجرون*
*ليحكم بعدل كما فعل غيره من قبل*

حدثت محاكمة زنغر عندما كانت نيويورك لا تزال مستعمرة بريطانية. أدناه: سرد للقضية مطبوع في لندن عام ١٧٦٥.

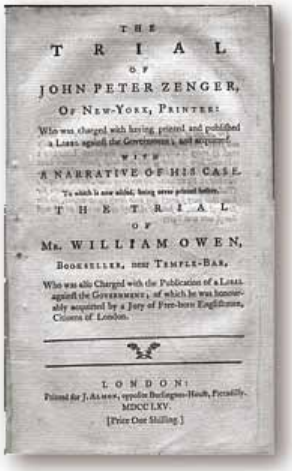
THE
TRIAL
OF
JOHN PETER ZENGER,
OF NEW-YORK, PRINTER:
Who was charged with having printed and published a Libel against the Government, and acquitted.
WITH
A NARRATIVE OF HIS CASE.
To which is now added, being never printed before,
THE TRIAL
OF
MR. WILLIAM OWEN,
BOOKSELLER, NEAR TEMPLE-BAR,
Who was also Charged with the Publication of a Libel against the GOVERNMENT; of which he was honourably acquitted by a Jury of Free-born Englishmen, Citizens of London.
LONDON:
Printed for J. ALMON, opposite Burlington-House, Piccadilly.
MDCCLXV.
[Price One Shilling.]

كثيراً ما كان جيمس الكسندر الذي كان محاصراً بالشعر، والنثر، وبالتهديد بالاضطهاد، يوصف بأنه "العقل المدبر" للمعارضة، فقرر ان يتخذ خطوة غير مسبوقة بتأسيس أول صحيفة سياسية مستقلة في أميركا. فاتح ألكسندر جون بيتر زنغر، الذي كان، بالإضافة إلى وليام برادفورد الذي يتولى طباعة صحيفة غازيت، صاحب إحدى المطبعتين الاثنتين الوحيدتين العاملتين في المستعمرة، بفكرة نشر صحيفة أسبوعية تدعى "نيويورك ويكلي جورنال". وافق زنغر، الذي كان يكسب خلال السنوات الست الماضية رزقا متواضعا من طباعة نشرات كانت في معظمها دينية. كشف الكسندر في رسالة إلى صديق قديم له عن مهمة الصحيفة: "ارفق أيضاً أول عدد من صحيفة صممت للنشر الأسبوعي المتواصل، كي تندد بصورة رئيسية بأعماله (كوسبي) وبتلك التملقات السخيفة التي يشحنها السيد هاريسون في صحيفتنا الأخرى..."

وفي 5 تشرين الثاني /نوفمبر عام 1733، نشر زنغر أول عدد من صحيفة ويكلي جورنال. شمل العدد تقريراً مفصلاً حول الانتصار الذي حققه في الأسبوع الفائت مرشح الحزب الشعبي الذي أسسه لويس موريس ليمثل مقاطعة ويستشستر في الجمعية التشريعية. فاز مورس في الانتخابات رغم أفضل الجهود التي بذلها كوسبي للتلاعب بالانتخابات ضده من خلال جعل مأمور الشرطة يسقط حق التصويت عن طائفة الأصحاب (الكويكرز) (المتوقع منهم ان يكونوا مؤيدين بقوة لموريس) بحجة ان أعضاء طائفة الكويكرز كانوا "يؤكدون" فقط بدلاً من أداء "القسم" المطلوب في ذلك الوقت من كافة الناخبين. قصة عملية الانتخاب، التي كتبها الكسندر بشكل مؤكد تقريباً، شملت وصف تدخلات مأمور الشرطة:

"أعار مأمور الشرطة أذنا صماء كي لا يسمع ما يمكن ان تزعمه [طائفة "الكويكرز"] في تلك الجهة، وبغض النظر عن القول له من قِبَل رئيس القضاة الراحل جيمس الكسندر، أحد أعضاء مجلس صاحب الجلالة

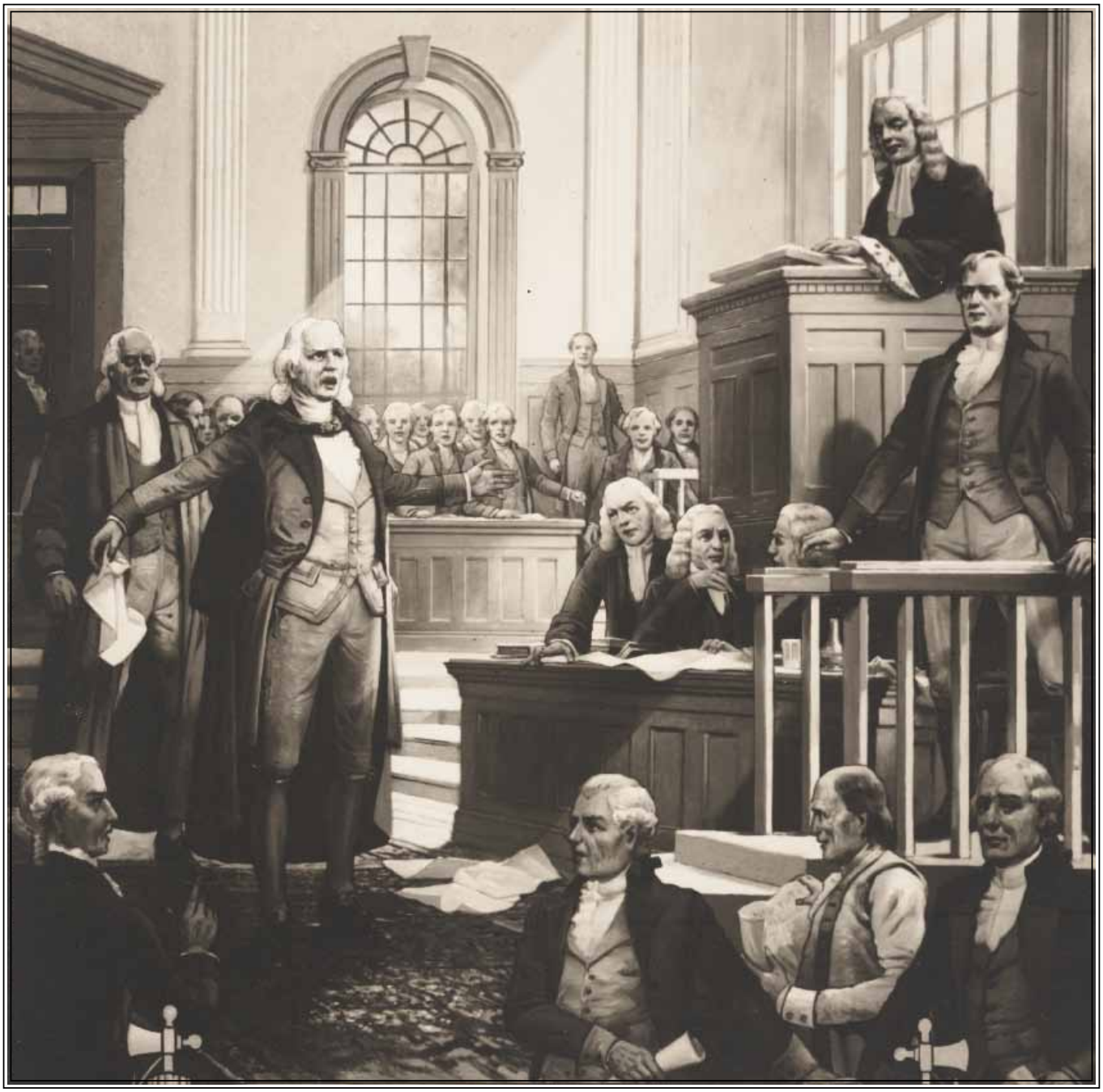

محاكمة جون بيتر زنغر

والمستشار القانوني ، ووليام سميث ، المستشار القانوني ، بأن مثل هذا الإجراء (إسقاط حق الناخبين من طائفة "الكويكرز" لانهم أكدوا بدلاً من ان يقسموا) هو عمل منافٍ للقانون واعتداء عنيف على حريات الناس ، فقد أصر على منع أفراد طائفة "الكويكرز" المذكورة من التصويت..."

وقد فاز موريس حتى بدون أصوات طائفة "الكويكرز" ، الأمر الذي فاجأ وأصاب كوسبي بخيبة الأمل. سردت القصة التي نشرت في صحيفة جورنال كيف تم الاحتفال بفوز موريس في الانتخابات "بإطلاق عام لمدافع من سفينة تجارية" وبهتافات عالية من الناس وهو يسير في الشوارع ، متوجهاً إلى حانة الحصان الأسود ، حيث أعدت له حفلة ترفيهية بهيجة."

احتوت أعداد لاحقة من صحيفة جورنال ، بالإضافة إلى نشر مقالات افتتاحية حول الأعمال الأخرى المشكوك بأمرها للحاكم ، دفاعات مدوية عن حق النشر ، كتبها الكسندر ، كالدفاع الذي نشره في العدد الثاني من الصحيفة:

فقدان الحرية بوجه عام سوف يتبع كبت حرية الصحافة: لأن حرية الصحافة فرع أساسي من الحرية ، وهكذا فإنها ربما تُشكِّل الحماية الأفضل للحرية بكاملها. وحتى الكبت البسيط للصحافة من المحتمل ان يكون له

تأثير فتاك. لم تفقد أبداً أية دولة حديثة او قديمة حق الكلام او الكتابة أو النشر لمشاعرها بحرية ، إلاّ وفقدت بالتالي حريتها بوجه عام وأصبحت دولة من الأرقاء."

تحمّل كوسبي هجمات الصحيفة جورنال لمدة شهرين قبل أن يقرر وجوب إغلاقها. وحصلت أول محاولة لإسكات الصحيفة جورنال في كانون الثاني/ يناير 1734 عندما طلب رئيس القضاء ديلانسي من هيئة محلفين بإصدار إدانات تستند إلى قانون "التشهير المثير للفتنة" ، القانون الذي سمح بفرض عقوبات جنائية على الذين ينشرون بيانات تطعن بالسلطة وبسمعة الحكومة او الدين ، بغض النظر عن صدق هذه البيانات.

ولكن هيئة المحلفين الكبرى رفضت إصدار الإدانات المطلوبة. حاول ديلانسي من جديد الحصول على هذه الإدانات عندما اجتمعت هيئة محلفين كبرى أخرى في تشرين الأول/ اكتوبر. قدم إلى أعضاء هيئة المحلفين الكبرى وابلا من الانتقادات العنيفة ، وأشعاراً "مخزية" مأخوذة من الصحيفة جورنال التي يطبعها زنغر ، ولكن المحلفين ، مدعين عدم إمكانية تحديد من هو كاتب هذه المواد التي يُزعم بأنها تشهيرية ، قرروا مجدداً عدم إصدار قرار بالإدانة.

رد كوسبي على هذه الإحباطات بالإعلان عن تقديم مكافأة بقيمة 50 جنيه استرليني لمن يكتشف من كتب هذه المواد التشهيرية ، ومن خلال إصدار أمر بأن تحرق أعداد صحيفة زنغر بصورة علنية على يد "الجلاد العام". ومن ثم ، في محاولة لتجاوز رفض هيئة المحلفين الكبرى إصدار الإدانة ، أمر كوسبي المدعي العام لديه ، ريتشارد برادلي ، رفع قضية "معلومات" أمام القاضي ديلانسي وفريدريك فيليبسي ، قاضٍ آخر. واستنادا إلى المعلومات ، أصدر القضاء أمراً قضائياً بالقبض على جون بيتر زنغر. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1734 ، أوقف مأمور الشرطة زنغر وأدخله في سجن مدينة نيويورك القديم حيث بقي مسجوناً طوال الأشهر الثمانية التالية.

لم تصدر صحيفة ويكلي جورنال في اليوم التالي ، 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف يكون ذلك العدد الوحيد الذي لم يصدر خلال تاريخ نشرها. وفي الأسبوع التالي ، بمساعدة زوجة زنغر ، أنا ، استأنفت صحيفة جورنال صدورها بنشرة شملت هذا "الاعتذار".

"بما أنكم قد أصبتم بخيبة أمل في الأسبوع الماضي من صحيفتي جورنال ، أعتقد ان من الواجب علي ان أنشر اعتذاري ، وهو التالي: في يوم الرب ، السابع عشر من هذا الشهر ، ألقي القبض علي وأدخلت إلى السجن العام في هذه المدينة تنفيذاً لأمر بإلقاء القبض علي أصدره الحاكم ، فرانسيس هاريسون الموقر ، وآخرون من أعضاء المجلس (الذي سوف تزودون بنسخة عنه بمشيئة الله) ، وفقاً لذلك ، فقد وضعت علي قيود مشددة بحيث لم يعد لدي القلم ، أو الحبر ، أو الورق ، أو إمكانية رؤية الناس او التحدث معهم إلى ان ينظر في الشكوى المرفوعة إلى الموقر رئيس القضاة عندما أمثل أمامه استناداً إلى أمر إحضاري يوم الأربعاء القادم. وقد قام بالتراجع عن ذلك الإجراء ولذلك منحت منذ ذلك الوقت حرية التحدث عبر ثقب في الباب إلى زوجتي وخدمي. وهو الأمر الذي لا أشك بأنكم بسببه سوف تعتبروني معذوراً بما يكفي عن عدم إصدار صحيفتي جورنال في الأسبوع الماضي ، وآمل في المستقبل ، من خلال حرية التحدث مع خدمي من خلال ثقب باب سجني ، ان أمتّعكم بصحيفتي الأسبوعية جورنال كما في السابق."

صورة تظهر حرق مجلة زنغر الأسبوعية في وول ستريت، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٧٣٤، بناء على أوامر من حاكم نيويورك وليام كوسبي. ويذكّرنا حاجز الاعتقال في المقدمة، حيث يمكن تكبيل يدي ورأس رجل وهو واقف، بمقتضى قوانين تلك الحقبة.

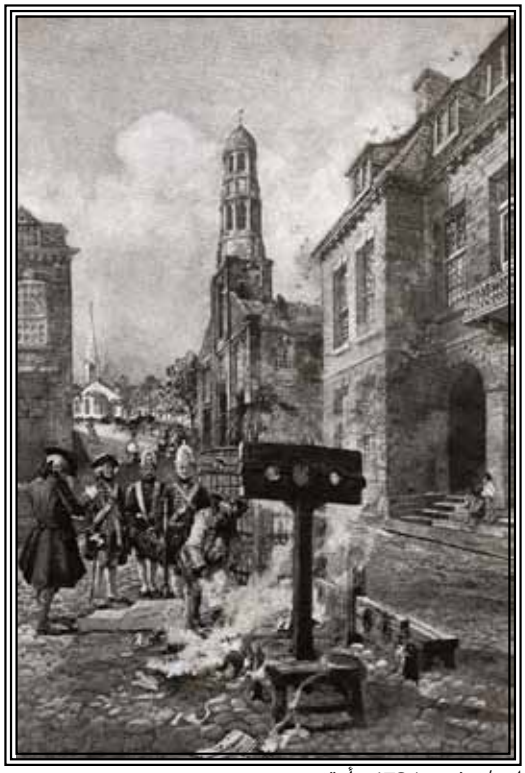

تحولت كفالة إطلاق السراح الضخمة (في تلك الأيام) البالغة 800 جنيه استرليني التي فرضت على زنغر إلى فائدة تكتيكية مهمة لصالح صاحب المطبعة المسجون. ونتيجة لسيل "رسائله" الصادرة من السجن ، تطور عطف غامر من عامة الناس لقضيته.

## محاكمة التشهير المثير للفتنة

تولى جيمس الكسندر ، الذي كان من المفروض ان يكون هو في منصة السجين بدلاً من زنغر لكونه صاحب الآراء التي أساءت إلى كوسبي بهذه الدرجة ، إلى جانب زميله المحامي وليام سميث مهمة التحضير للدفاع عن صاحب المطبعة. ولكن وجد كل من الكسندر وسميث انهما جردا من حقوق المهنة في نيسان/أبريل 1735 بأمر من رئيس القضاة ديلانسي ، بعد ان اعترضا بجسارة ، استناداً إلى التحيّز ، على اختيار كوسبي شخصياً لمحكمة مكونة من عضوين للنظر في قضية زنغر. استدعى الكسندر أندرو هاميلتون من فيلادلفيا البالغ 60 عاماً من العمر ، ربما أكثر المحامين براعةً وبلاغةً في المستعمرات ، للدفاع في قضية زنغر. اعتمد هاميلتون بشدة على عمل الكسندر خلف الكواليس ، وشمل ذلك الخلاصة المفصلة للمرافعة التي أعدها.

بدأ اختيار أعضاء هيئة المحلفين في 29 تموز/يوليو 1735 ، ومرة أخرى حاول كوسبي التأثير على الأحداث من خلال الطلب من تابعه الأمين ، فرانسيس هاريسون ، ان يعد لائحة بأسماء المحلفين المحتملين ، كان من

بينهم 48 شخصاً يحملون أملاكا غير حرة (كان هؤلاء أشخاص يحملون أملاكا تحت إرادة او موافقة الحاكم وبذلك يملكون حافزاً كبيراً لإصدار حكم يسره). شملت أيضاً لائحة المحلفين قضاة سابقين وأشخاصاً يعملون لدى كوسبي. كان هذا الخروج عن الإجراءات الاعتيادية ، عملاً تجاوز حتى القدرة على قبوله من جانب القضاة الذين انتقاهم كوسبي بدقة شديدة ، الذين جلسوا خلف مقاعدهم المزخرفة في ثيابهم القرمزية وشعرهم المستعار الأبيض ، ورفضوا الخدعة. وتمّ بسرعة انتقاء اثني عشر محلفاً.

افتتحت المحاكمة في 4 آب/أغسطس في الطابق الرئيسي الذي يضم مبنى بلدية نيويورك مع قراءة المدعي العام للاتهامات المرفوعة ضد زنغر. ابلغ برادلي المحلفين بأن زنغر ، "نظراً لكونه شخصا يُحرّض على الفتنة وناشرا لأنباء كاذبة ومواد تشهيرية تثير الفتنة" صمم "بطريقة خبيثة وماكرة على قدح ، وتشويه سمعة ، وذم" الحاكم كوسبي ووزرائه. وقال برادلي ، "كان التشهير دائماً غير محبذ (مداناً) كعمل يميل إلى خلق الخلافات بين الرجال ، والبغضاء بين الناس ، وفي أحيان كثيرة التسبب بإراقة دماء كثيرة بين الطرف المُشهِّر والطرف المُشهَّر به."

وبعد بيان قصير من جانب محامي الدفاع المشارك جون شامبرز ، نهض اندرو هاملتون للإعلان بأن موكله ، الجالس في قفص مقفل في قاعة المحكمة ، لن يعارض الادعاء بأنه طبع ونشر المواد التشهيرية المزعومة المحتواة في صحيفة ويكلي جورنال "ولذلك ، سوف أوفر على السيد المدعي العام عناء استجواب شهوده حول هذه النقطة."

إثر الإعلان المفاجئ لهاميلتون ، أُخرج من قائمة شهود الادعاء الثلاثة (عامل مياوم مشارك لزنغر واثنين من أولاده) كان قد تم استدعاؤهم لإثبات ان زنغر نشر التعابير المسيئة. تبع ذلك صمت طويل. وفي النهاية تكلم برادلي قائلاً "نظراً لان السيد هاملتون اعترف بأن موكله قام بطبع ونشر المواد التشهيرية هذه اعتقد ان على هيئة المحلفين إصدار إدانة باسم الملك. يقول القانون ، بالافتراض انها كانت صحيحة ، فإنها لا تقل تشهيراً بسبب ذلك. كلا ، بل بالفعل يقول القانون ان كونها صحيحة يعني تفاقم الجريمة". تابع برادلي بعد ذلك تقديم تفسير مفصل ودقيق بوجه عام لموقف القانون حول التشهير المثير للفتنة الذي كان سائداً في ذلك الوقت ، ودعم استنتاجه بأن واقع كون التشهير قد يكون صحيحاً لا يُشكِّل أي دفاع.

نهض اندرو هاملتون ليجادل بأنه لا يجب تفسير القانون على انه يحرم تقديم "الشكاوى العادلة المقدمة من عدد رجال يعانون من إدارة سيئة." واعتبر بأن قضية زنغر كانت ذات أهمية سامية وشاملة:

"استناداً إلى ما قاله السيد المدعي العام الآن بأن هذه المقاضاة موجهة من جانب الحاكم والمجلس ، واستناداً إلى المظهر الاستثنائي للناس من كافة الظروف ، الذي ألاحظه في المحكمة في هذه المناسبة ، لدي سبب يحملني على الاعتقاد بأن هؤلاء الموجودين في الإدارة لديهم من خلال هذه المقاضاة شيء أكثر يبغون رؤيته ، وان الناس يعتقدون بأن لديهم شيء أكبر بكثير قيد الرهان ، أكثر مما أدركته. لذلك ، وبعد ان اصبح واجبي ان أكون واضحاً ودقيقاً في هذه القضية المعينة ، أتوسل لأن أطلب صبر المحكمة."

جادل هاملتون بأن ليس من الواجب ان يكون قانون التشهير لإنكلترا هو قانون التشهير لنيويورك:

"في إنكلترا لدى القضاة احترام وتبجيل عظيم للقانون الذي ينص على أنه في حال ضرب أي رجل شخصاً آخر في قاعة وستمنستر هول بينما يكون القضاة ينظرون في دعوى ، فسوف يفقد يده اليمنى وتصادر أرضه وأمواله لقيامه بهذا العمل. ورغم ان القضاة هنا يملكون كافة القدرات والسلطات ضمن هذه الحكومة التي يملكها مجلس الملك الخاص في إنكلترا ، لكن اعتقد بأن السيد المدعي العام لا يستطيع القول أبداً بأن مثل هذه العقوبة يمكن ان تفرض بصورة قانونية على رجل لارتكابه مثل هذه الإساءة في حضور قضاة ينظرون في قضايا في أي محكمة داخل مقاطعة نيويورك. والسبب واضح. لا يمكن معالجة شجار او شغب في نيويورك باللجوء إلى تلك العواقب الخطيرة التي قد تستعمل في وستمنستر هول ، كما آمل بأنه لن يتم الزعم بأن أي سوء سلوك تجاه حاكم في منطقة المزارع سوف ، أو يجب ان يحاكم او يعاقب كما تحاكم او تعاقب حالة مماثلة من سوء السلوك تجاه ملكنا. واستناداً إلى كافة هذه الأمور ، آمل ان لا يفكر السيد المدعي العام ان على الناس تطبيق قضاياه القانونية ، لدعم مصلحة حاكمه ، والتي جرى الحكم فيها فقط حيث تخص سلامة أو شرف الملك... الحالات من هذا النوع عديدة لا يمكن إحصاؤها التي قد يمكن الإشارة اليها لتبيان ان ما يعتبر قانوناً جيداً في أحد الأوقات وفي أحد الأماكن لن يكون بهذه الصفة في وقت آخر وفي مكان آخر."

> لم يكن هناك أي قانون تقريباً يدعم موقف هاميلتون بأن الحقيقة نبغي أن تكون دفاعاً عن تهمة التشهير.

كان من الممكن قبول المحلفين لدفاعه بصورة جيدة ، ولكنه لم يكن يتوفر أمام هاملتون تقريبا أي قانون يدعم موقفه بأن الحقيقة يجب ان تُشكِّل دفاعاً عن تهمة التشهير. ولا عجب في أن رئيس القضاة ديلانسي حكم انه لا يمكن لهاملتون ان يقدم إثباتاً لصحة البيانات المحتواة في الصحيفة جورنال التي ينشرها زنغر. أعلن ديلانسي: "القانون واضح بأنه لا يمكنك تبرير ارتكاب التشهير. يمكن لهيئة المحلفين أن تستنتج من ان زنغر طبع ونشر تلك الأوراق وان تترك للمحكمة إصدار الحكم عما إذا كانت تشهيرية."

ورداً على حكم ديلانسي ، كشف هاملتون عن الطبيعة الحقيقية لاستراتيجية

الدفاع ، أي إبطال هيئة المحلفين. مع وجود القانون إلى جانب الادعاء ، أمل هاملتون بإقناع هيئة المحلفين بوجوب إهمال القانون واتخاذ قرار ببراءة موكله. جادل بأن سلطة هيئة المحلفين في هذا السياق لا نقاش حولها:

"يملك (المحلفون) الحق لأبعد من كافة النزاعات في تحديد كل من القانون والواقع ، وحيث لا يشكون بالقانون ، يجب عليهم ان يفعلوا ذلك. ترك الأمر للمحكمة لتقرير ما إذا كانت الكلمات تشهيرية ام لا ، بجعل هيئات المحلفين عديمة الجدوى بالواقع (إن لم نقول أسوأ) في قضايا عديدة. لكن حول هذا سوف تسنح لي فرصة التكلم عنها عما قريب.
لا زالت المرافعة الختامية المطولة التي قدمها هاملتون لهيئة المحلفين صالحة كدفاع بليغ ليس فقط عن صاحب مطبعة ألماني المولد ، بل عن الصحافة الحرة:

إنه من الطبيعي ، انه امتياز ، وسوف أذهب إلى أبعد من ذلك ، إنه حق ، يدعي امتلاكه كافة الرجال الأحرار ، بأنه يجوز لهم التقدم بشكوى عندما يلحق الأذى بهم. يملكون حق الاحتجاج العلني بأقوى العبارات على إساءات السلطة ، أن يحذروا جيرانهم ضد الدهاء أو العنف المكشوف للرجال الموجودين في السلطة ، وأن يؤكدوا بشجاعة الشعور الذي يملكونه حول بركات الحرية ، والقيمة التي يضعونها فيها ، مع تصميمهم على تحمل كافة المخاطر من أجل المحافظة عليها كإحدى أعظم البركات التي تستطيع السماء ان تمنحها...

"إن فقدان الحرية ، بالنسبة إلى العقل السموح ، أسوأ من الموت. ومع ذلك نعرف أنه كان هناك في كافة العصور أشخاص قاموا ، بهدف الترقية أو نوع من الشرف الوهمي ، بالمساعدة بحرية على اضطهاد بلادهم ، كلا ، بل على تدميرها. هذا هو ما يجب على كل رجل يقدر الحرية ان يأخذه في الاعتبار. عليه ان يتصرف حسب حكمه وليس استناداً إلى عاطفة أو مصلحة ذاتية ، لأنه حيث تسود هذه الأشياء لا تبقى أية روابط لا للبلاد أو للأنسباء ، كما ان من جهة أخرى ، يفضل الرجل الذي يحب بلاده حريته على أية اعتبارات أخرى ، مدركاً انه بدون الحرية تكون الحياة شقاء...

من الممكن مقارنة السلطة بنهر عظيم. فعندما يُحافظ عليه ضمن حدوده اللازمة يكون في نفس الوقت جميلاً ومفيداً. ولكن عندما يفيض فوق ضفافه يصبح متهوراً بدرجة كبيرة ويتوجب كبح جماحه ، يخضعنا جميعاً أمامه ويجلب الدمار والخراب إلى أي مكان يأتي إليه. ولكن ، إذا كانت هذه هي طبيعة السلطة ، دعونا على الأقل ان نقوم بواجبنا ، وان نستعمل ، كما يفعل الرجال الحكماء الذين يقدرون الحرية ، أقصى عنايتنا لدعم الحرية ، المتراس الوحيد ضد السلطة غير الخاضعة للقانون ، التي ضحت بسبب مصالح شهوتها الجامحة وطموحها غير المحدود بدماء أفضل الرجال الذين عاشوا عبر التاريخ...

آمل الصفح عني ، يا سيدي ، لحماستي في هذه المناسبة... ففي حين اننا نقدم طاعتنا الواجبة للرجال الموجودين في السلطة علينا في نفس الوقت أن نبقى على حذر من السلطة في كل مرة ندرك فيها أنها يمكن ان تؤثر علينا أو على زملائنا المواطنين...

أنتم ترون بأني أكافح تحت ثقل سنوات عديدة ، وان كاهلي مثقل بعاهات بدنية كبيرة. مع ذلك ، رغم كبر سني وضعفي كما انا الآن ، يجب علي ان أفكر بأن من واجبي ، إذا طلب مني ذلك ، ان أذهب إلى أقاصي الأرض حيث تكون خدماتي مفيدة بأي شكل لإطفاء حريق الاضطهادات الموجهة للإعلام ، التي تشرع بها الحكومة لحرمان شعبها من حق الاحتجاج والشكوى ، وأيضاً ، من المحاولات التعسفية للرجال في السلطة...

لكن للاختتام: إن المسألة المطروحة أمام المحكمة وأمامكم ، أيها السادة أعضاء هيئة المحلفين ، ليست مسألة اهتمام صغير او خاص. فهي ليست قضية صاحب مطبعة واحد فقير أو قضية نيويورك لوحدها ، هي التي تنظرون فيها الآن. كلا! إنها قضية قد تؤثر عاقبتها على كل إنسان حر يعيش تحت حكومة بريطانية على بر أميركا. إنها افضل قضية. إنها قضية الحرية. ولا أشك أبداً بأن تصرفكم العادل في هذا اليوم لن يخولكم مجرد الحصول على محبة وتقدير المواطنين زملائكم وحسب بل وأيضاً أن كل رجل يفضل الحرية على حياة الاستعباد سوف يباركم ويكرمكم كرجال أعيوا محاولة التعسف ، ومن خلال الإدانة غير المتحيزة وغير الفاسدة تضعون أساساً نبيلاً لتكفلوا لنا ، ولخلفائنا ، ولجيراننا ، ما أعطته لنا إياه الطبيعة وقوانين بلدنا حق الحرية في الكشف عن السلطة التعسفية ومعارضتها (في هذه الأجزاء من العالم على الأقل) من خلال قول الحقيقة وكتابتها.

بدا أن رئيس القضاة ديلانسي كان غير متأكد من كيفية الاستجابة لبلاغة هاملتون ، التي كانت تقوم ، بصورة أساسية على أوجه القانون العام البريطاني الذي سمح للناس العاديين بأن يكون لديهم امتيازات وحريات معينة على أساس نظريات "القانون الطبيعي" التي طرحت خلال عصر التنوير الأوروبي. وفي النهاية ، أبلغ ديلانسي هيئة المحلفين بأن واجبهم تحت القانون واضح. لم تكن هناك وقائع أمامهم لتقرير صحتها أم لا ، كما لم يكن المطلوب منهم الحكم على القانون. عمل ديلانسي بطريقة كما لو انه يأمر هيئة المحلفين بإصدار القرار بأن المتهم "مذنب".

"الجهود الكبيرة التي تكبدها السيد هاملتون للإظهار كيف ان على المحلفين ألا يعتبروا كثيراً رأي القضاة ، وإصراره الشديد على سلوك بعض القضاة في محاكمات من هذا النوع ، يتم دون شك مع التصميم بأنه ينبغي عليكم ان لا تعيروا الكثير من الاهتمام لما قد أقوله في هذه المناسبة. ولذلك سوف أقدم لكم الملاحظة بأنه عندما يتم الاعتراف بالحقائق او الكلمات أو في المعلومات ، فإن الشيء الوحيد الذي يمكن ان يتعرض للتساؤل أمامكم هو ما إذا كانت الكلمات على النحو المبين في المعلومات تُشكِّل تشهيراً. وهذه هي مسألة من اختصاص القانون ، من دون شك ، ويمكنكم ان تتركوها للمحكمة."

انسحبت هيئة المحلفين للمداولة. وبعد فترة قصيرة عادت. طلب كاتب المحكمة من رئيس هيئة المحلفين ، توماس هانت ، ان يعلن حكم هيئة المحلفين. "غير مذنب" ، أجاب هانت. ثم تبع ذلك "ثلاثة هتافات ابتهاج" و"صيحات فرح" من حشد المتفرجين في قاعة المحكمة. طالب رئيس المحكمة ديلانسي باستعادة النظام ، وحتى انه هدد المتفرجين بالاعتقال والسجن ، ولكن الاحتفال استمر دون توقف. ديلانسي "غادر قاعة المحكمة للجمهور المبتهجين" مهزوماً.

استضاف المؤيدون المعارضون للإدارة عشاء تهنئة لأندرو هاميلتون في مطعم بلاك هورس تافرن. وفي اليوم التالي ، عندما بدأ هاملتون رحلته إلى فيلادلفيا ، "أطلقت طلقات من مدفع لإلقاء تحية عظيمة على شرفه."

## "نجم الصباح" لحرية الصحافة

لم تؤد محاكمة زنغر إلى وضع أي قانون هام ولم تعد تشكيل ، على الأقل لجيل آخر ، مفاهيم حرية الصحافة. ومع ذلك ، أشارت تبرئة زنغر ، بعبارات لا لبس فيها ، إلى معارضة الرأي العام الاستعماري للملاحقات القضائية لانتقادات المسؤولين الذين لا يحظون بشعبية على صفحات الصحف.

القلق حول احتمال إلغاء هيئة المحلفين أثبط إجراء محاكمات مماثلة في العقود التالية للمحاكمة. عززت قضية زنغر التقليد المتبع في القانون الأميركي والبريطاني الاستعماري الذي يعتبر بأن المحلفين لديهم السلطة ، ان لم يكن الحق ، في إصدار حكم "غير مذنب" ، حتى وعندما لا يكون لديهم أي أساس معقول للاستنتاج بأن المتهم لم يكن مذنبا في التهمة الموجهة ضده. حتى يومنا هذا ، يمكن في الواقع لهيئة المحلفين أن تلغي القوانين التي تعتقد انها غير أخلاقية أو أنها تطبق بشكل غير سليم على المتهمين الذين هم مسؤولون عن تقرير مصيرهم. ليس هناك من محاكمة أشهر أو توضح بقوة أكثر المبادئ الرئيسية للفقه القضائي من محاكمة 1735 ، وبالتالي كانت المحاكمة علامة بارزة في إضفاء بُعد أخلاقي ، أو سياسي ، على القانون الأميركي.

أما اثر محاكمة زنغر على الأفكار والمواقف الأميركية تجاه حرية الصحافة فمن الأصعب قياسه. قبل عام 1735 ، كانت الحجج المنشورة المؤيدة لحرية الصحافة تعتمد نظرة ضيقة تقترح حماية أصحاب المطابع ، ولكن ليس بالضرورة كتّاب التعليقات المثيرة للجدل حول المسؤولين أو المؤسسات العامة. ادعى بنجامين فرانكلين ، على سبيل المثال ، في مقاله بعنوان "دفاع عن أصحاب المطابع" ، الذي نشر عام 1731 في صحيفة بنسلفانيا غازيت ، ان صاحب المطبعة هو في المقام الأول بائع للسلع ، ولهذا الشأن يجب ألا يوجه اللوم إليه بسبب بيع مطبوعة تتضمن بعض الأفكار المريبة والمثيرة للجدل اكثر من توجيه اللوم إلى بائع أواني مطبخية يعتبر مسؤولاً لأن بعض السلع التي يخزنها ليست مثالية. صاحب المطبعة بنظر فرانكلين يخدم عامة الناس من خلال توفير المعلومات ، وينبغي عدم اعتباره بأنه يؤيد كل ، أو معظم ، وجهات النظر التي قدمت في صحيفته. إذا كان يلزم إلقاء اللوم على أحد بسبب أفكار خطرة أو مؤذية ، ينبغي ان يركز القانون على الشخص الذي يُزعَم بأن فكرته كانت مثيرة للمشاكل ، وليس على صاحب المطبعة المسكين الذي يحاول بكل بساطة كسب العيش الكريم.

ذهبت حجج جيمس ألكسندر إلى أبعد بكثير من حجج فرانكلين. المعذب الرئيسي لكوسبي مهم لتاريخ صحافتنا الحرة ليس لمجرد دوره بوصفه العقل المدبر لمحاكمة زنغر عام 1735 ، ولكن أيضاً لأنه أصبح بطل أميركا الأول للنظرية المجردة لحرية الصحافة التي تخطت حماية أصحاب المطابع. في صحيفة زنغر ، أعاد ألكسندر طباعة "رسائل كاتو" ، وهي سلسلة من المقالات التي كتبها صحفيان بريطانيان وقدمت حالة معللة الأسباب للصحافة الحرة ، ولا سيما لمبدأ ان الحقيقة يجب ان تُشكِّل دفاعاً كاملاً عن تهمة التشهير. واعتبر ان مسيئي استعمال السلطة "يستنزفون أساس الحكومة". ولفضح مثل هذه الانتهاكات للقانون ، يجب تعديل القانون. "الحقيقة" ، يقول الكسندر ، "يجب أن تحكم مسألة التشهير برمتها".

> "شكلت محاكمة زنغر في عام 1735 أصل الحرية الأميركية ، ونجمة الصباح لتلك الحرية التي أحدثت لاحقاً ثورة في أميركا."

كما عزز الكسندر قضية حرية الصحافة في أذهان عامة الناس من خلال تحرير وطباعة وسرد شهير في عام 1736 حول محاكمة زنغر يدعى "سرد مختصر لقضية جون بيتر زنغر". وبطبيعة الحال ، خدم سرد المحاكمة لألكسندر في تعزيز وتخليد كل من سمعة صاحب المطبعة والمحامي الذي دافع عنه من فيلادلفيا. وقد أعيد طبع "السرد المختصر" 15 مرة قبل نهاية القرن الثامن عشر.

ولكن ، وعلى الرغم من الشعبية الشخصية لألكسندر ، لم تؤد المحاكمة التي جعلها مشهورة إلى إنشاء سابقة بأن الحقيقة هي دفاع عن تهمة التحريض على الفتنة ، ولا أدت إلى اتجاه الرأي العام بشكل حاسم نحو نظرية حرية الكلام ، على الأقل ليس على الفور. وعلى حد قول العالم في حرية الكلام ، ليونارد دبليو ليفي ، شكل ذلك انتصاراً لحرية الصحافة ، كان مثل تذكرة عربة السفر ، التي تكون "صالحة لهذا اليوم فقط". وباستثناء مطبوعة زنغر ، ظلت الصحافة الاستعمارية خجولة ، حتى بالمقارنة مع صحافة لندن في الفترة نفسها. ان مقالات الكسندر حول حرية الصحافة ، وهو الذي لم يكن أبداً من مؤيدي الحكم المطلق بالنسبة للمسألة ، هي من بين الكتابات القليلة جداً في الفترة ما بين 1735 ومنتصف التسعينات من القرن السابع عشر التي تعكس التفكير التحرري حول هذا الموضوع.

ولكن ، في أواخر الستينيات من القرن السابع عشر استحوذت مناقشة حامية حول حرية الصحافة على اهتمام المفكرين على جانبي المحيط الأطلسي. الاهتمام كان ، بالنسبة لقضيته المباشرة ، سياسات الملك جورج الثالث الذي كانت شعبيته تنخفض باستمرار. آثار سلوك الملك جورج تعليقات انتقادية في الصحافة ، سوية مع مطالب صاخبة أكثر من أي وقت مضى من جانب مؤيدي الملك جورج لوضع حد للتعليقات السلبية. من

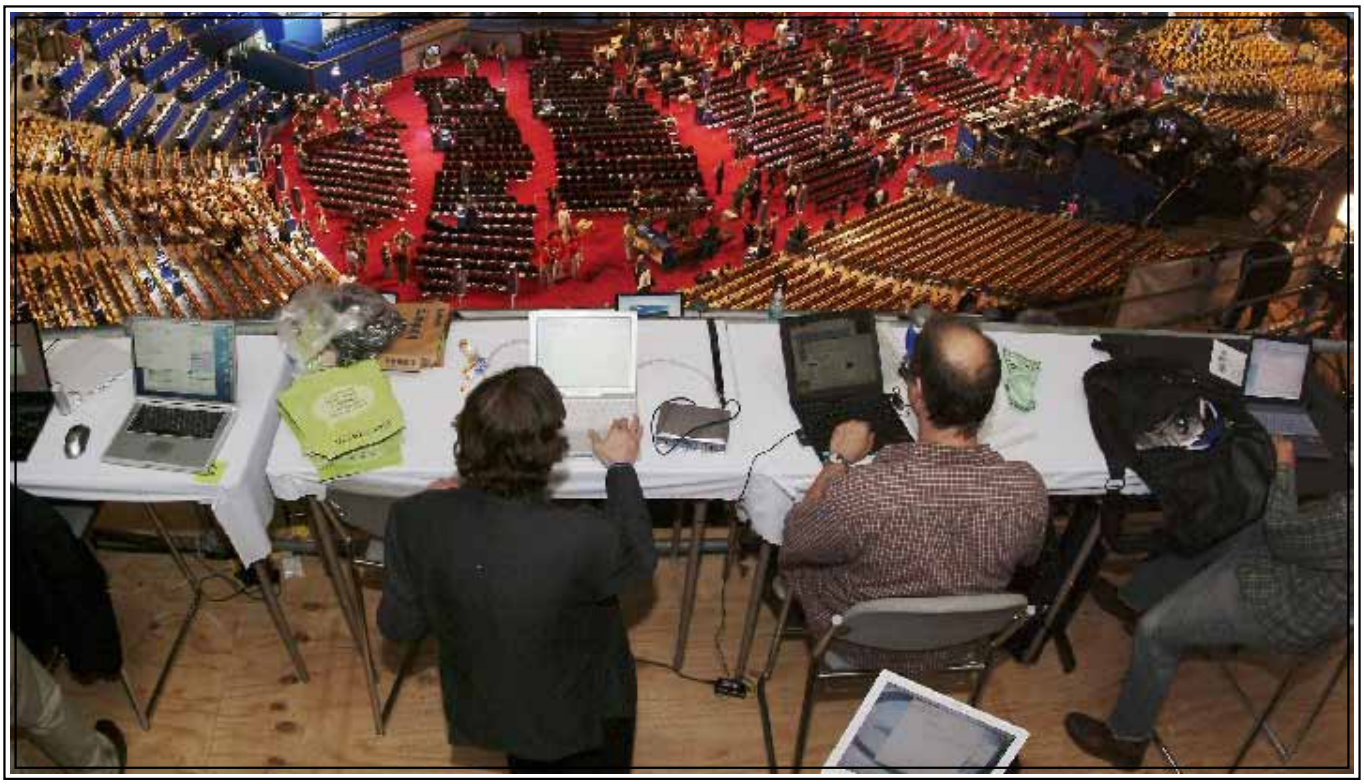

كتاب ينشرون مدوناتهم الالكترونية، وهي ملاحظات شخصية، للمؤتمر القومي الديمقراطي في مركز فليت سنتر في بوسطن، في تموز/يوليو ٢٠٠٤. وقد أصبحت حرية التعبير الآن راسخة في الديمقراطيات، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى زنغر.

خلال البحث في التاريخ عن أمثلة تؤيد وجهة نظر أوسع حول دور الصحافة في فضح الانتهاكات الرسمية ، تحول المعلقون الإنكليز والأميركيون إلى محاكمة شهيرة جرت في جيل سابق ، وهي محاكمة زنغر.

بدأت حرية الصحافة في أميركا تزدهر. بعد نصف قرن من محاكمة زنغر ، عندما كان أعضاء أول كونغرس يناقشون قانون الحقوق المقترح الملحق بدستور الولايات المتحدة وضماناته لحرية الكلام وحرية الصحافة ، سوف يتذكر المحاكمة أحد الرجال الرئيسيين الذين صاغوا الدستور ، وهو الحاكم موريس ، الرجل الذي كتب الكلمات الشهيرة لديباجة الدستور (نحن شعب الولايات المتحدة ، من أجل إنشاء اتحاد أكثر كمالاً ....). وكتب موريس ، وهو ابن حفيد لويس ، حول قضية زنغر: "إن محاكمة زنغر في عام 1735 كانت البذرة التي نبتت منها الحرية الأميركية ، نجمة الصباح لتلك الحرية التي أحدثت ثورة لاحقاً في أميركا".

دوغلاس أو. ليندر هو أستاذ القانون في جامعة ميسوري- كنساس ، حيث يدرّس مقررات في القانون الدستوري ، وحرية الكلام ، والتاريخ القانوني. لقد علّم أيضاً الأستاذ ليندر مقررات في القانون في جامعة انديانا- بلومينغتون وفي جامعة أيوا. تخرج الأستاذ ليندر من كلية الحقوق في جامعة ستانفورد وهو مؤسس موقع "محاكمات مشهورة" (Famous Trials)، موقع إلكتروني يقدم مجموعة من الوثائق الأساسية والصور والمقالات وغيرها من المواد المتعلقة بالمحاكمات الشهيرة.

لا يوجد بلد يقدر حرية الكلام أكثر من الولايات المتحدة ، ولا توجد أية قضية في التاريخ الأميركي تبرز كمعلم على طريق حماية حرية الصحافة أعظم من محاكمة صاحب مطبعة ألماني مهاجر يدعى جون بيتر زنغر.

وليام أي. إي. ديك هوارد

# المؤتمر الدستوري
# لعام 1787

في ١٥ أيار/مايو ١٧٧٦ عقد اجتماع المؤتمر في وليامسبرغ وأمرت هيئة الحكم الوكيلة في الواقع لمستعمرة فيرجينيا مندوبي المستعمرة إلى المؤتمر القاري في فيلادلفيا لتقديم قرار يعلن "المستعمرات المتحدة ولايات حرة ومستقلة". إعلان الاستقلال ذلك عن بريطانيا العظمى والذي تبناه المؤتمر القاري بعد ذلك في ٤ تموز/يوليو وضع المستعمرات السابقة على مسار لا يمكن الرجوع عنه أدى إلى إنشاء الولايات المتحدة الأميركية. ولكن إنشاء الولايات المتحدة الأميركية لم يحصل كله فوراً بالكامل. فبعد انقضاء أحد عشر عاماً سافرت مجموعة أخرى من المندوبين إلى فيلادلفيا لإعداد نص دستور للدولة الجديدة، دستور كان سيحدد قانون وطبيعة هذه الدولة الجديدة. كانت الطريق من الاستقلال إلى تشكيل حكومة دستورية أحد أعظم المسارات في تاريخ الحكومة الديمقراطية، مسار تميز بالتجارب، وبالأخطاء، وقاد بالتأكيد في نهاية المطاف إلى ظهور دستور قومي كان أقوى تأثيراً من كافة الدساتير التي كتبت على الإطلاق.

حقق العقل اللامع الذي كان يتميز به جيمس ماديسون (١٨٣٦-١٧٥١) الكثير في صياغة دستور الولايات المتحدة.

وحتى قبل الانفصال عن بريطانيا العظمى ، كانت المستعمرات الأميركية تعمل على تنمية ثقافتها الدستورية المستقبلية. كانت المجالس الدنيا في الجمعيات التشريعية الاستعمارية أكثر الهيئات ديمقراطية في العالم الناطق باللغة الإنكليزية ، وشحذ الحوار مع الدولة الأم معرفة الأميركيين بالمسائل الدستورية. فقد أدت المنازعات حول الضرائب ، والمحاكمات بدون هيئات محلفين ونقاط أخرى كانت تثير خلافات طوال عقد كامل سبق اندلاع الثورة إلى تدفق غامر من بالكتيبات ، والمنشورات ، والقرارات ، شكلت جميعها بصورة أساسية مواد لقضية دستورية مرفوعة ضد السياسة البريطانية.

أدرك مؤسسو الديمقراطية الأميركية وهم يعلنون الاستقلال ، أن عليهم وضع الأساس الفكري للحكم الذاتي. وانهمك المندوبون في نفس اليوم الذي طالب فيه مؤتمر وليامسبرغ بالاستقلال ، بالعمل على إعداد صيغة لإعلان الحقوق ومواد دستور لفيرجينيا. حاكت ولايات أخرى إعلان الحقوق الذي أصدرته ولاية فيرجينيا عام 1776 ، وحتى أن هذا الإعلان أثّر في إعلان فرنسا لحقوق الإنسان والمواطن (1789). تفاوتت دساتير الولايات الأميركية المبكرة ، حيث تبنت كل ولاية دستوراً خاصاً بها ، في تفاصيلها (على سبيل المثال ، أنشأت بعض الدساتير نظام المجلس التشريعي الواحد في حين اختارت ولايات أخرى نظام المجلس التشريعي الثنائي). ولكنها تشاطرت التزاماً أساسياً بالمبادئ الجمهورية ، وهي مبادئ بدت ثورية بالفعل في ذلك الوقت في معظم أجزاء العالم ، كما مبادئ قبول المحكومين ، والحكومة المحددة الصلاحيات ، والحقوق المتأصلة.والسيطرة الشعبية على الحكومة.

حملت هذه التجارب المبكرة في الحكم الجمهوري عيوب ذات شأن. مستذكرين تجربتهم كمستعمرين أميركيين شماليين بظل السلطة الملكية البريطانية (شملت تعيين حكام ومحاكم للمستعمرات) ، وضع صناع الدساتير الأولية للولايات ثقة مفرطة في المجالس التشريعية. كانت المراجعات والتوازنات بين فروع الحكومة في أكثرها نظرية من كونها حقيقية. كان انتخاب الحكام بصورة نموذجية من جانب الفروع التشريعية (وبذلك اعتمدوا عليها) ، وكانت السلطة القضائية لا زالت في أكثرها غير ناضجة. وتمثّل عيب آخر للتصميم الأصلي في أن صياغة الدساتير قامت بها هيئات كانت تخدم أيضاً كهيئات تشريعية ، وبذلك طمست الخط الفاصل بين القانون الأساسي والقانون الاعتيادي. لكن ، في عام 1780 اتخذت ولاية مساتشوسيتس خطوة كبرى إلى الأمام في تصميم الدساتير عندما انتخب الناس أعضاء مؤتمر لكتابة دستور خضع بدوره للاستفتاء في وقت لاحق.

## المواد الكونفدرالية

كان وضع الإطار لحكومة للولايات المتحدة عملاً مثبطاً للعزيمة حتى أكثر من تبني دساتير الولايات. عندما وقعّت بريطانيا العظمى في نهاية الأمر على معاهدة سلام عام 1783 ، بحيث أطلقت المستعمرات الأميركية ، كانت الدولة تتكون من 13 حكومة ولاية. اصطدمت بسرعة المشاعر القومية المبكرة مع المصالح المحلية الضيقة النظر ، ورافقتها شكوك حول كيفية استعمال السلطة المركزية لغير مصلحة الولايات الفردية. بدأ في عام 1776 وضع صيغة هيكلية تربط بين الولايات ولكن لم يتم سوى في عام 1778 تبني مواد الكونفدرالية ، وفقط في عام 1781 قبلت كافة الولايات على توقيع تلك الوثيقة. كان الارتياب حول السلطة المركزية واضحاً في المادة الثانية التي أعلنت: "تحتفظ كل ولاية بسيادتها ، وحريتها ، واستقلالها ، وبكل سلطة ، وسلطان قضائي ، وحق التي لم يتم تفويضها بصراحة إلى الولايات المتحدة بموجب هذه الكونفدرالية ، في اجتماع الكونغرس".

الاستقرار السياسي الذي أصبح ممكناً بفضل الدستور، بعد الثورة الأميركية، أدى إلى قيام دولة جديدة مترامية الأطراف، ابتداء من شرق نهر المسيسيبي.

خلقت مواد الدستور الكونفدرالي حكومة مركزية برهنت عن ضعفها وعدم فعاليتها. كان لكل ولاية في الكونغرس صوتاً متساوياً ، بغض النظر عن عدد السكان فيها. وسمح للمجالس التشريعية في الولايات بتقرير كيف سيتم تعيين مندوبين إلى الكونغرس ، كما سمح لكل ولاية باستدعاء واستبدال ممثليها في أي وقت ولأي سبب كان تقرره هي بالذات. كان ينقص الكونغرس السلطات الضرورية لتنفيذ سياسات قومية. لم يكن يملك أي سلطة في فرض الضرائب وكان عليه ان يعتمد بدلاً من ذلك على رغبة الولايات في تزويدها بالأموال ، وبيّنت الولايات في أحيان كثيرة عن عدم رغبتها في عمل ذلك. كان التصويت بأكثرية تسع من الولايات الثلاث عشر ضرورياً لممارسة الكونغرس لسلطاته ، مثل توقيع معاهدات أو استدانة الأموال. كان اجراء التعديلات على مواد الدستور يتطلب موافقة كافة الولايات ، الأمر الذي أعطى لكل ولاية حرية النقض ، أي سلطة نقض

(فيتو) كافية يمكنها من إلحاق الشلل بالعملية الديمقراطية. وبذلك تستطيع ولاية رود أيلاند الصغيرة الحجم ان تحبط إرادة الولايات الاثني عشر الأخرى ، كما فعلت ذلك في التصويت بالنقض (الفيتو) على اقتراح يمنح الكونغرس سلطة فرض رسوم جمركية على المستوردات.

بصورة خاصة ، أنتجت المنافسات التجارية تمييزاً تجارياً بين الولايات. وجدت الولايات المحاطة باليابسة نفسها في وضع ملحوظ لا يصب في صالحها بسبب اعتمادها على ولايات تملك موانئ جيدة. شبّه جيمس ماديسون ولاية نيو جرسي ، القائمة بين ولايتي نيويورك وفيلادلفيا ، "ببرميل مسدود من طرفيه" ، وشبّه ولاية نورث كارولينا الواقعة بين الميناءين العميقين في هامبتون رودز وشارلستون ، "بمريض ينزف الدماء من كلا ذراعيه". سلّط الأضواء بصورة لاحقة على ضعف الحكومة المركزية لعدم امتلاكها سلطة تنفيذية او قضائية للتعامل مع الإخلال بالنظام المحلي. فعلى سبيل المثال ، وابتداءً من عام 1786 ، خلال فترة ركود اقتصادي ، منعت مجموعة من الرعاع مكونة من مزارعين فقراء في غرب ولاية مساتشوسيتس المحاكم من العمل وإصدار أحكام بحبس الرهون لعدم الوفاء بالفوائد في المواعيد المحددة لذلك. قاد دانيال شايز ، مزارع وضابط ثوري سابق ، قوة حاولت الاستيلاء على ترسانة أسلحة في سبرينغفيلد ولكن تم صدّ هجومه. بصورة عامة ، ربما لم يكن أي عيب في المواد بارز للعيان أكثر من عجز الحكومة المركزية على العمل بصورة مباشرة على الأفراد وبدلاً من ذلك كان عليها أن تأمل من الولايات ان تفعل ذلك.

في العام 1785 ، عينت ولايتا فيرجينيا ومريلاند مندوبين لتسوية المنازعات حول استخدام خليج تشابيك وروافده من الأنهر. طالب هؤلاء المندوبين إثر ذلك دعوة الولايات لمناقشة ما إذا كان إنشاء "نظام موحد" أكثر للقوانين التجارية يصب في "مصلحتها المشتركة". استجاب الكونغرس بإصدار دعوة لعقد اجتماع في أنابوليس عام 1786. حضر الاجتماع مندوبون عن خمس ولايات فقط وأوصوا بعقد مؤتمر دستوري في فيلادلفيا للنظر فيما يتوجب القيام به من أجل "جعل دستور الحكومة الفدرالية كافياً لضرورات الاتحاد...." تصدرت ولاية فيرجينيا الولايات الأخرى بتعيين وفد لحضور هذا المؤتمر ، وتبعتها ولايات أخرى في ذلك الأمر مما أرغم الكونغرس على القبول وأخيراً في شباط /فبراير 1787 أيد الكونغرس إصدار دعوة لعقد مؤتمر. ولكن ، وعلى نحو دال ، جاء في قرار الكونغرس أن على المؤتمر أن يجتمع "للغرض الوحيد والصريح المتمثل بمراجعة مواد الكونفدرالية" وإبلاغ الكونغرس بالمراجعات التي قد تصبح فعالة فقط بعد موافقة الكونغرس وتصديق الولايات عليها.

## جيمس ماديسون وخطة فيرجينيا

رغم الإيمان المتأصل للولايات بالمذهب المحافظ ، لكن عند اجتماعه أثبت المؤتمر انه كان حاسماً. اجتمعت مجموعة استثنائية مكونة من 55 مندوباً في فيلادلفيا في أيار/مايو 1787. كانت تجربتهم الواسعة في شؤون الحياة العامة قد شحذت إدراكهم للمسائل المطروحة ، حيث أن أكثر من نصف عددهم كان قد خدم في الكونغرس وتولى سبعة منهم في السابق منصب حكام ولايات ، وشارك عدد منهم في صياغة دساتير الولايات. وقد أضفى جورج واشنطن ، الجنرال القادم من ولاية فيرجينيا الذي قاد الحرب ضد البريطانيين ، هيبة خاصة على الاجتماع عندما وافق على تولي رئاسة الاجتماع. كان من بين الأعضاء البارزين الآخرين الذين حضروا الاجتماع كان الكسندر هاميلتون (نيويورك) ، بنجامين فرانكلين (بنسلفانيا) ، وجيمس ويلسون (بنسلفانيا). ربما كان تخلف توماس جيفرسون عن الحضور الأمر الأكثر بروزاً ، وهو الذي صاغ مواد إعلان الاستقلال ولكنه كان في ذلك الوقت سفيراً للولايات المتحدة في باريس.

ساعد دستور الولايات المتحدة (١٧٨٥) في إنشاء أنظمة ديمقراطية عبر العالم (الإدارة القومية للأرشيف والسجلات)

وسرعان ما اتضح أن صوت جيمس ماديسون من ولاية فيرجينيا كان الصوت الأهم والأكثر احتراماً في المؤتمر. كان ماديسون ، الناشط في المجالات السياسية لولاية فيرجينيا ، قد كسب سمعة قومية كعضو في المؤتمر القاري ، حيث قام بدور فعال في تخلي ولاية فيرجينيا عن مطالبتها بالمناطق الغربية لإنشاء منطقة نفوذ قومية. اقتنع ماديسون بصورة متزايدة بأن حرية الأميركيين تعتمد على كون الاتحاد قوياً بما يكفي لحمايته من المفترسين الأجانب ، وفي الداخل على القدرة بمعادلة تجاوزات الحكومات الشعبية في الولايات الفردية. لم يأتِ إلى فيلادلفيا عضو أكثر استعداداً منه. اتخذ زمام القيادة في التأكد من تأمين حضور افضل المواهب في البلاد إلى المؤتمر. علاوة على ذلك ، وخلال الأسابيع التي سبقت عقد الاجتماع ، درس بعمق تجارب الكونفدراليات القديمة والحديثة وكان قد كتب مذكرة حول "عيوب النظام السياسي للولايات المتحدة". كان ماديسون أول من حضر إلى فيلادلفيا ، وأقنع وفد ولاية فيرجينيا بطرح خطة ، تتجاوز أكثر بكثير مجرد مراجعة المواد ، بل تستبدلها بحكومة قومية تتمتع بسلطات كاسحة. مستمداً سلطته من الشعب ، سوف يملك السلطة "في التشريع في كافة الحالات

التي تكون فيها الولايات المنفصلة غير مؤهلة ، أو قد يؤدي إصدار أية تشريعات فردية إلى إعاقة استمرار الانسجام في الولايات المتحدة". دعت خطة فيرجينيا ، مبتعدة أكثر عن المواد الكونفدرالية ، إلى التصديق على "الدستور الجديد ، ليس من جانب المجالس التشريعية في الولايات ، بل من جانب مؤتمرات يحضرها أعضاء منتخبون من الشعب في الولايات المختلفة.

موحدين صفوفهم في "لجنة الكل" ، تناظر المندوبون حول حسنات خطة فيرجينيا. أولئك الذين كانوا يحثون على توسيع السلطات القومية ، بقيادة ماديسون وجيمس ويلسون ، اعتبروا أن من الضروري إلغاء نظام حكومة مركزية تحاول تنفيذ السياسة من خلال الولايات لأنه غير قابل للتطبيق. وأكدوا ، بدلاً من ذلك ، على وجوب أن تعمل الحكومة القومية بصورة مباشرة على الأفراد وأن تكون قادرة على فرض وتطبيق قوانينها ومراسيمها من خلال فروعها التنفيذية والقضائية. دعت ، علاوة على ذلك ، مبادئ المساواة الفردية إلى ضرورة ان يستند التمثيل في الكونغرس إلى عدد السكان وبذلك يتم التخلي عن مبدأ التكافؤ بين الولايات. كان ماديسون وحلفاؤه يأملون في البناء على شعور ، منتشر على نطاق واسع بين المندوبين ، بأن إصلاح النظام القائم لغرض خاص او على مراحل لن يكفي بعد الآن.

لكن ، الإصلاح الراديكالي كان جريئاً جداً في نظر مندوبي الولايات الأصغر حجماً. ففي حين قد يوافقون على ضرورة توسيع نطاق سلطات الحكومة المركزية ، بضمنها منحها السلطة في جباية وارداتها الخاصة وتنظيم التجارة ، خشيت الولايات الأصغر حجماً من سيطرة الولايات الأكبر. تمحور السؤال الرئيسي حول قضية التمثيل. أصر وليام بيترسون من ولاية نيو جرسي على أن ولاياته "لا تستطيع على الإطلاق أن تتوحد على الخطة المطروحة أمام اللجنة". ومع مواصلة ماديسون وويلسون الإصرار على تبني خطة قومية ، أصبح من الممكن على ما يبدو بألا يوافق المندوبون إلى المؤتمر على مسألة التمثيل ، بغض النظر عن موافقاتهم على أمور أخرى.

## التسوية الكبرى والتسويات الأخرى

في 13 حزيران/يونيو أخرجت خطة فرجينيا ، مع بعض التعديلات ، من نطاق عمل لجنة الكل. وفي 15 حزيران/يونيو عرض باترسون ، متحدثاً باسم معارضي الخطة ، خطة نيو جرسي. بموجب هذه الخطة كانت سوف تملك كل ولاية صوتاً متساوياً في كونغرس مكون من مجلس واحد. ومن خلال توحيد صفوفهم من جديد في لجنة الكل ، تناظر المندوبون حول حسنات خطتي فيرجينيا ونيوجرسي. وفي 19 حزيران/يونيو صوتت اللجنة ، سبع ولايات مقابل ثلاث (مع انقسام أصوات ولاية مريلاند) على مساندة خطة فيرجينيا. وبقيت المسألة بدون حل مع الأصوات المتشكلة وفق نمط ست ولايات (مساتشوسيتس ، بنسلفانيا ، فيرجينيا ، كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية ، وجيورجيا) ، ضد كونتيكت ، نيويورك ، نيو جرسي وديلاوير ، ومع انقسام في أصوات ولاية مريلاند. وفي أواخر حزيران/يونيو اقترح مندوب ولاية كونتيكت ، أوليفر الزوورث تسوية ، يكون عدد السكان هو الأساس في التمثيل في أحد المجلسين وتتمتع الولايات بالمساواة في المجلس الآخر.

في أوائل تموز/يوليو ، صوت المؤتمر على اقتراح كونتيكت في المساواة بين الولايات في مجلس الشيوخ ، ولكن التصويت فشل حول التوزيع المتساوي (مع انقسام الأصوات في ولاية جيورجيا). وقد بدا أن المؤتمر قد وصل إلى طريق مسدود. وسعياً وراء الخروج من المأزق طلب مندوب ولاية كارولينا الجنوبية ، شارلز سي. بينكني تشكيل لجنة كبرى. صادقت هذه اللجنة بعد ذلك على ما أصبح يعرف باسم التسوية الكبرى: التمثيل النسبي في مجلس النواب والمساواة بين الولايات في مجلس الشيوخ. حتى وفي حين أن الولايات الكبرى فضلت أن يستند التمثيل إلى عدد السكان كقاعدة أساسية ، فقد فضل بعض المندوبين من تلك الولايات التسوية على المخاطرة بخروج مندوبي الولايات الأصغر حجماً من المؤتمر. قال مندوب ولاية فيرجينيا ، جورج مايسون أنه يفضل "أن تدفن عظامه" في فيلادلفيا على رؤية حل المؤتمر بدون الوصول إلى اتفاق على خطة للحكم. في 16 تموز/يوليو صادق المؤتمر على التسوية ، أيدتها خمس ولايات ، وعارضتها أربع ولايات ، وواحدة منقسمة (مع غياب نيويورك).

بغض النظر عن التذمر الذي أبداه بعض المندوبين من الولايات الأكبر حجماً ، تمّ الآن حل المسألة الأكثر إثارة للخلاف ، وأصبح بإمكان المؤتمر الانتقال إلى مناقشة مسائل أخرى. أثبتت مسألة انتخاب المسؤول التنفيذي على أنها مسألة شائكة. نصت خطة فيرجينيا على أن ينتخب المجلس التشريعي المسؤول التنفيذي ، ولكن هذا قد يوجد فرعاً تنفيذياً تابعاً ، وهو عيب موجود في العديد من دساتير الولايات. وقد تجرأ عدد قليل من مندوبين على الافتراض بأن الانتخاب المباشر من الشعب كان خطوة حكيمة. وفي نهاية الأمر ، فضل المؤتمر وسيلة ، يعتبرها الذهن العصري محرجة ، تنص على أن تختار الرئيس هيئة ناخبين. كان يحق لكل ولاية ، وفق أية وسيلة تختارها ، انتقاء عدد من الناخبين يساوي عدد أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب من الولاية. سوف يجتمع الناخبون في ولاياتهم الخاصة للتصويت للرئيس ونائب الرئيس. ولكن البروز اللاحق للأحزاب السياسية أنهى فكرة واضعي الخطة التي تشير إلى احتمال قيام الناخبين في واقع الأمر بالمناقشة حول خياراتهم للقيادة القومية.

في 24 تموز/يوليو ، عيّنت اللجنة خمسة أعضاء إلى لجنة التفصيل ، التي عهدت إليها مهمة وضع مسودة لدستور فعلي يجسد المبادئ الأساسية التي صادقت عليها حتى الآن الهيئة الكاملة. بدا ان أعضاء اللجنة افترضوا بأن لديهم مطلق الحرية في إجراء تغييرات جوهرية من جانبهم ، وكانت أهم هذه التعديلات ، إدراج واضح لسلطات الكونغرس بدلاً من الاكتفاء ببيان

عام حول سلطاته. وعلى رأس قائمة التغييرات كانت سلطة فرض الضرائب وسلطة تنظيم التجارة بين الولايات والتجارة الخارجية ، وهما سببان من الأسباب الرئيسية التي أتت بالمندوبين إلى فيلادلفيا في المقام الأول.

برزت إلى العلن اختلافات قطاعية خلال الأسابيع الأخيرة للمؤتمر. أرادت الولايات الجنوبية ، التي تعتمد على تصدير السلع الزراعية منع الكونغرس من فرض ضرائب على الصادرات وأرادت حماية نظام الرق وتجارة الرقيق. في أواخر آب/أغسطس وافق المؤتمر على تحريم فرض الضرائب على الصادرات ومنع التدخل بتجارة الرقيق حتى العام 1808. كان موضوع الرق ضيفاً غير مرحب به على طاولة المؤتمر. لم يستعمل الدستور في أي مادة من مواده كلمة "رقيق" أو "رق". وفي لغة قصد منها إيجاد تسوية بين وجهات النظر الجنوبية والشمالية المتنافسة حول التمثيل ، قرر المؤتمر أنه ، في توزيع الممثلين ، حسب عدد "الأشخاص الأحرار" يجب ان يضاف ثلاثة أخماس من "كل الأشخاص الآخرين" ، أي الأرقاء. اعتقد بعض المندوبين ان الرق يُشكِّل لطخة سوداء على الضمير الأخلاقي للبلاد. ولكنهم استنتجوا ، على مضض منهم ، ان اتخاذ موقف أقوى حول الرق قد يعني رفض الدستور المقترح من جانب الولايات الجنوبية ويؤدي بالتالي إلى احتمال حل الاتحاد. وهكذا جرى تأجيل البحث حول كيفية حل مسألة الرق المشتعلة ، وليجري أمر حلها بعد عدة عقود من خلال الحرب الأهلية وعملية إعادة الإعمار.

في 8 أيلول/سبتمبر تم تعيين لجنة حول الأسلوب من أجل تهذيب لغة الدستور وترتيب بنوده. وعندا قدمت هذه اللجنة تقريرها ، أكد جورج مايسون ، مؤلف نص إعلان الحقوق لعام 1776 في ولاية فيرجينيا على وجوب أن تشمل أيضاً الوثيقة الفدرالية قانون حقوق يحدد ويحمي حقوق المواطنين الأفراد. غير أن آخرين أكدوا أنه لا يوجد شيء في الدستور قد ينتهك الحقوق المضمونة في دساتير الولايات. رُفض اقتراح مايسون مع أنه أعيد إحياؤه خلال مناظرات التصديق.

كان المؤتمر يتوجه نحو نهايته. في 17 أيلول/سبتمبر ، ناشد بنجامين فرانكلين ، وكان في سن الواحدة والثمانين والعضو الأكبر سناً بين المندوبين في المؤتمر ، كل من لديه بعض التحفظات حول نتيجة الاجتماع ، أن "يُشكِّك قليلاً بعصمته الشخصية عن الخطأ". متطلعين قُدماً نحو عملية التصديق أراد مناصرو الدستور الحصول على نتيجة إجماعية. وقع كافة الأعضاء ال 42 (من أصل الأعضاء الأصليين وعددهم 55 عضوا) الذين كانوا لا يزالون موجودين في المؤتمر في 17 أيلول/سبتمبر على الوثيقة النهائية ، باستثناء ثلاثة منهم. ونظراً لأن ممثلين من كل ولاية وافقوا على النتيجة ، ابتكر الحاكم موريس في ذلك البلاغ صيغة "أُنجز في المؤتمر بموافقة إجماعية من الولايات الحاضرة."

## كيف أقنعت الأوراق الفدرالية بلادا بكاملها

وفقاً للمسار الذي وضعته خطة فيرجينيا ، اقترح مؤتمر فيلادلفيا أن يصوت الشعب في مؤتمرات تعقد في الولايات للمصادقة على الدستور المقترح وبعد بعض التردد قدم المؤتمر القاري الدستور إلى الولايات للمصادقة عليه. ومرة أخرى ، كما جرى قبل وخلال مؤتمر عام 1787 ، تولى ماديسون الدور القيادي. مدركاً بأن التصديق على الدستور في بنسلفانيا ، ومساتشوسيتس ، وفيرجينيا كان مسألة حرجة ، ساعد ماديسون في تنظيم عقد الاجتماعات في الولايات. عملت بسرعة للتصديق عدة ولايات صغيرة ، تقود صفوفها ولاية ديلاوير ، ولكن مع مرور الوقت ، بدأ المعارضون ، الذين عرفوا بأعداء الفدراليين ، بتنظيم حملاتهم الخاصة وكانت الشكوى الرئيسية من بين شكاويهم عدم اعتماد قانون للحقوق والخشية من ان تبتلع حكومة "موحدة" الولايات. في حملتهم لكسب مساتشوسيتس قبل الفدراليين التوصيات بإدخال تعديلات يمكن إضافتها بعد أن يكتمل التصديق.

فيلادلفيا، مسقط رأس الدستور الأميركي، ١٧٨٧.

بدت ولاية نيويورك بأنها على وجه الخصوص أرضاً خصبة لأعداء الفدراليين. كتب ماديسون ، وهاميلتون ، وجون راي سلسلة من المقالات نشرت في صحف نيويورك دافعت عن قضية التصديق. جمعت هذه المقالات لاحقاً ونشرت تحت العنوان الشهير "الأوراق الفدرالية" وتعتبر بمثابة العرض الكلاسيكي لأسس الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة. انضم صوت مارشال وأدموند راندولف إلى ماديسون في ولاية فيرجينيا وكان عليهم الرد على الهجوم الحاد على مسودة الدستور الجديد الذي قاده باتريك هنري وجورج مايسون. وكانت النتيجة متقاربة 79-89. وصادقت ولاية نيويورك بتصويت أكثر تقارباً ، 27-30 علماً أن حاكمها جورج كلينتون وحلفاءه عارضوا بشدة الدستور. وخلال ثمانية أشهر كانت كافة الولايات باستثناء "ولايتين اثنتين قد صادقت على الدستور. في النهاية صادقة كارولينا الشمالية (1789) وحتى رود ايلاند (1790) على الدستور. في هذه الأثناء ، وفي أيلول/سبتمبر 1788 قرر المؤتمر القاري وجوب وضع الدستور الجديد قيد التنفيذ. وفي كانون الثاني/يناير 1788 اجتمعت أول هيئة انتخابية رئاسية في عدة ولايات وكان جورج واشنطن اختيارهم الاجماعي لمنصب الرئيس. وفي نيسان/أبريل 1789 حلف جورج واشنطن اليمين الدستورية كأول رئيس للولايات المتحدة.

كان هناك إدراك ضمني في حملة الفدراليين تأييداً للدستور أنه سوف

يضاف إليه قانون حقوق ، أي أحكام توضح حقوق الأفراد في الدولة الجديدة ، بعد أن تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد الحكم في البلاد. وكعضو في مجلس النواب في الكونغرس الأول ، سعى ماديسون إلى تنفيذ ذلك التعهد الضمني من خلال اقتراح قائمة من التعديلات لعرضها على الولايات. فرز ماديسون المقترحات المتنوعة التي أكدت عليها مؤتمرات التصديق وأنتج منها التعديلات التي في حال تم التصديق عليها سوف تُشكِّل أول عشرة تعديلات على الدستور ، ما نسميها اليوم قانون الحقوق. كان أهم ما جاء في هذه التعديلات ضمانات لحرية الكلام والصحافة ، وحرية المعتقد وتأمين الإنصاف في المحاكمات الجنائية ، مع التحذير بأن إدراج حقوق محددة يجب أن لا يفهم على أنه يستثني وجود حقوق أخرى يملكها الناس ، وهذا ما شكل انعكاساً للتفكير بوجود "قانون أعلى" والذي كان يعني ضمنياً في القرن الثامن عشر على أن الناس يملكون حقوقاً "طبيعية" معينة.

## وثيقة تاريخية قابلة للتكيف

انتشر تأثير الدستور فوراً إلى أبعد من حدود الولايات المتحدة. أصبح تبني دستور مكتوب هو المحدد الأصيل لطموحات الناس نحو الحكم الذاتي. في 3 أيار/مايو 1791 ، نشرت بولونيا أول دستور مكتوب في أوروبا وتبعتها سريعاً فرنسا. إن كثيراً ما كان يشار إلى التجربة الأميركية في المناظرات التي

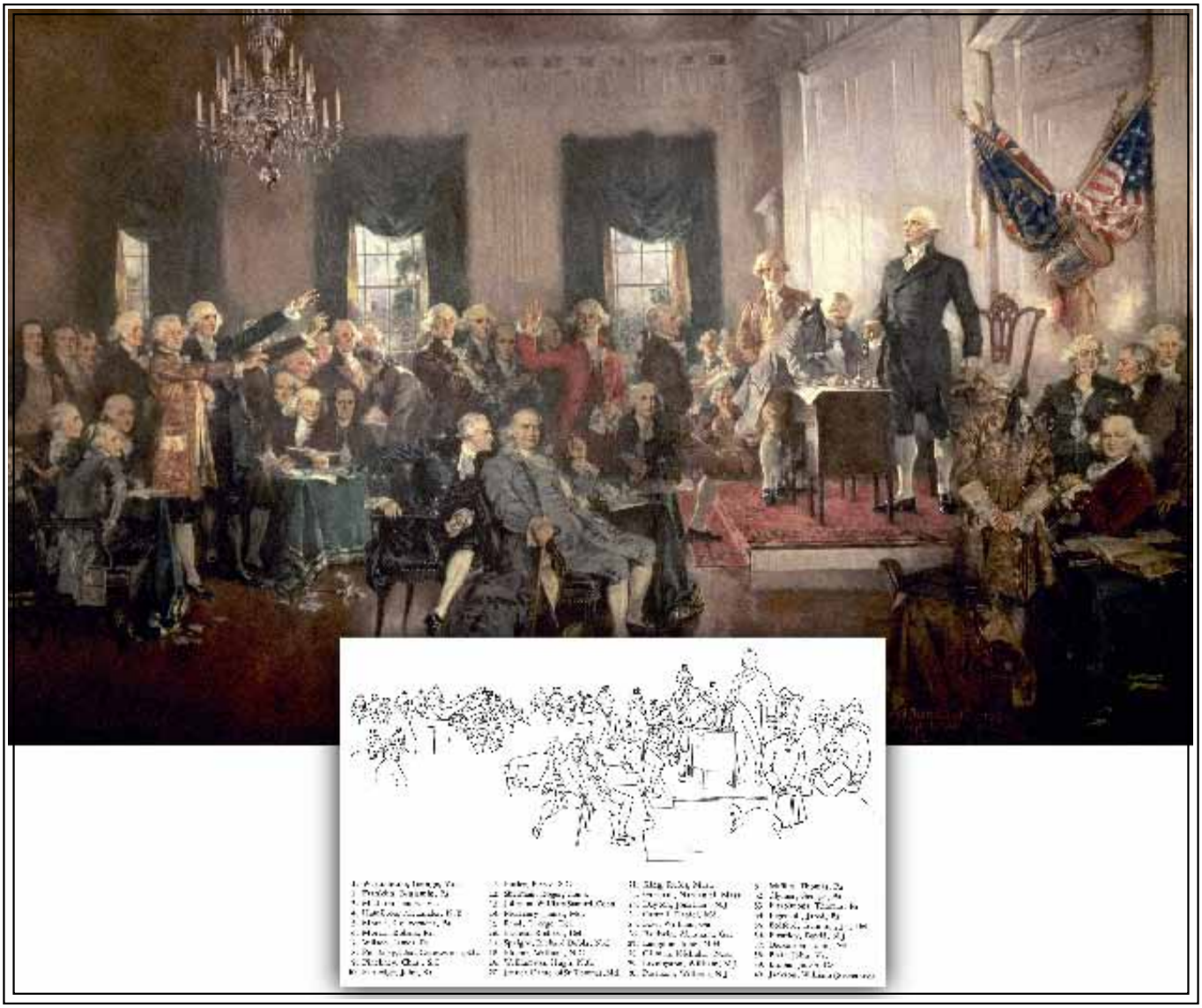

يسيطر جورج واشنطن، في هذه اللوحة الزيتية التي ترجع إلى القرن العشرين الخاصة بالتوقيع على الدستور، على المشهد على اليمين. وفي المقدمة: بنجامين فرانكلين، وألكسندر هاملتون يهمس في أذنه.

تجري في بلدان أخرى عند وضع مسودات دساتيرها الخاصة. فمثلاً ، في ألمانيا ، استند المندوبون الذين اجتمعوا في قاعة بولسكيرشيه في فرانكفورت عام 1849-1848 بصورة متكررة إلى الأفكار الأميركية عند وضع مواد دستورهم المقترح. لم يفترض بالطبع أي أحد في فرنسا ، أو ألمانيا أو في أي مكان آخر ان على المرء مجرد نسخ النموذج الأميركي. يجب ان يعتمد أي دستور ، لكي يكون قابلاً للحياة ، على تاريخ ، وثقافة وتقاليد البلد الخاصة. ولكن الدستور الأميركي ولا سيما كما جرى تطبيقه سوية مع التفسيرات الرئيسية للمحاكم عبر ما يزيد عن قرنين ساعد بلا أدنى شك في تأطير المناظرات حول القوانين الأساسية في أماكن أخرى.

ما هي المساهمات التي قدمها المندوبون في مؤتمر فيلادلفيا وفي المؤتمرات التي تبعتها للديمقراطية الدستورية في الوطن وخارجه ؟ من بين تلك المساهمات ما يلي:

1. الدستور ، مع إشارته الصريحة إلى أنه تقرر من قبلنا "نحن الشعب" يعني حكومة مستندة إلى الموافقة الشعبية.

2. يعلن الدستور على أنه ، والقوانين الصادرة "تنفيذاً له" سوف تشكل "القانون الأعلى للبلاد ". من خلال تطبيقه عبر المراجعات القضائية ، أي سلطة المحاكم في إبطال مفعول قوانين وجدت على أنها تتعارض مع الدستور ، يضمن هذا المبدأ أن الضمانات الدستورية تحمي حقوق الأقليات والحرية وحتى ضد الأكثريات المنتخبة بصورة ديمقراطية.

3. نص الدستور ، والمناظرات حول إعداد مسوداته ، تذكرنا بأن الإنشاء والهيكلية أساسيان لموازنة حاجة المجتمع للنظام مع صيانة الحرية الفردية. تجد الحكومات المحدودة السلطات نظيرات لها في المفاهيم الماديسونية كالفصل بين السلطات والمراجعات والتوازنات ، أي توزيع القوة والسلطة الحقيقيتين بين الفروع التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية للحكومة.

4. جزئياً من خلال التسوية العملية ، يهدف الدستور إلى إنشاء حكومة مركزية تملك طاقة كافية ، بينما تحافظ على قدرة المواطنين في التكلّم حول مسائل محلية على المستوى المحلي. والفدرالية في أشكالها المختلفة (كتفويض السلطات) ، أي المحافظة على حكومات محلية وحكومات للولايات قابلة للحياة ، كما على هيكلية الحكومة الفدرالية ، قد أثبتت بصورة متزايدة أنها جذابة كأسلوب للموازنة بين الحاجات القومية والمحلية في دول عديدة.

يعود نجاح مؤتمر عام 1787 إلى أسباب متنوعة. رغم اختلافهم حول بعض المسائل المهمة تشاطر المندوبون مع ذلك وبدرجة واسعة شعوراً بالهدف المشترك. أثبتوا انهم قادرون على الارتقاء فوق المصالح المحلية والضيقة من أجل خدمة الخير الأعظم. وأثبتت القيادة على أنها حاسمة. فإن ماديسون ، عندما ذهب إلى المؤتمر حاملاً أهدافاً قومية ، كان راغباً في تكييف نفسه مع نتائج المؤتمر وأن يجادل بقوة لمصلحة ترتيب يكون قومي بجزء منه وفدرالي بجزء آخر.

نقُل عن رئيس الوزراء البريطاني وليام غلادستون أنه وصف الدستور على أنه "أعظم عمل على الإطلاق ولده عقل ومقصد للإنسان في أي وقت." قد يكون ذلك المديح مبالغاً فيه نوعاً ما في نظر الأذواق الحديثة ، ولكن ليس هناك من شك على ان مندوبي مؤتمر فيلادلفيا أنتجوا أحد أعظم الوثائق الدائمة والمؤثرة في التاريخ.

الزوار يصطفون في طابور لإلقاء نظرة على وثيقة الدستور في الأرشيف القومي.

لقد اثبت الدستور ، كما أكد ذلك جون مارشال ، رئيس القضاة الثالث في تاريخ الدولة ، بأنه قابل للتكيف مع الأزمات العظيمة التي واجهتها دولة عظيمة. يتحدث العلماء أحياناً عن "لحظات دستورية" ، تلك الأحداث الحفازة التي تؤطر الخطوط العريضة الأساسية لكيان سياسي. فإذا كانت هناك أشياء مثل "اللحظات الدستورية" ، فبالتأكيد كان مؤتمر عام 1787 واحداً من تلك اللحظات.

أي. إي. ديك هوارد معروف على نطاق واسع كخبير في حقول القانون الدستوري ، والمبدأ الدستوري المقارن ، والمحكمة العليا ، وهو يعمل استاذاً للحقوق والشؤون العامة في جامعة فيرجينيا. بعد تخرجه من كلية الحقوق في جامعة فيرجينيا عمل كاتب حقوق لدى القاضي هيوغو أل. بلاك في المحكمة العليا للولايات المتحدة. عمل البروفسور هوارد مديراً تنفيذياً للجنة التي كتبت الدستور الحالي لولاية فيرجينيا ، وقدم موجزات قانونية ومرافعات في قضايا نظرت فيها محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية ، وحتى المحكمة العليا للولايات المتحدة. شملت مؤلفاته الأخيرة: فجر الديمقراطية وصنع الدساتير في أوروبا.

بقلم وليام ألن

# النهوض عبر السقوط

## جورج واشنطن ومفهوم الرئاسة المحدودة

في العام ١٧٩٧، قام الملك جورج الثالث عاهل إنجلترا، الملك البريطاني الذي كان عدواً لجورج واشنطن خلال الحرب الثورية الأميركية، بتقييم استقالة خصمه السابق من رئاسة الولايات المتحدة في آذار/مارس. مشيراً إلى هذا الحدث، وبالعودة إلى استقالة واشنطن السابقة من القيادة العامة للجيش القاري عند اختتام الحرب الثورية في العام ١٧٨٣، استنتج الملك جورج الثالث ان الاستقالتين وضعتا جورج واشنطن "في ضوء كونه أكثر الرجال الأحياء تميزاً"، وأضاف الملك بشهامة، أنه يقدّر واشنطن "كأعظم شخصية في هذا العصر".

جورج واشنطن تخلى عن منصبه طوعا بعد أن حكم لولايتين كأول رئيس لأميركا.

لم يكن الملك جورج ، من دون شك ، يفكر في اتباع مشورة مكيافيللي الاستراتيجية المتعلقة بتقاعده. في كتاباته ، قال عالم عصر النهضة الإيطالي المتهكم ، مكيافيللي ، بأن أي قائد كان قد كسب حرباً لأميره او لبلده يجب ان يتوقع الاشتباه به. وفي هذه الحالة ، كتب مكيافيللي ، بان رجل الدولة المحارب يمكن ان ينقذ نفسه بطريقة من اثنتين: إما الاستقالة من سلطته العسكرية ، وبالتالي يتجنب الحسد ، او استخدام تلك السلطة لتحصين نفسه في مرتبة عليا. الاستقالة ، لاحظ مكيافللي بذكاء ، لم تخدم فقط ضد الاشتباه وإنما تخلق سمعة بالاستقامة.

وإذا كان جورج واشنطن ، أول رئيس للولايات المتحدة ، قد قرأ مكيافيللي أم لا ، فمن الواضح انه استخدم قوة الاستقالة خلال حياته المهنية كلها لتعزيز سمعته بالاستقامة ، وأهدافه المتعلقة بالدولة الناشئة التي بدا انه مقدر له قيادتها ، بطرق قد يدركها مكيافيللي.

بدأ واشنطن نمط الاستقالات من المناصب العامة ، عندما كان لا يزال قائداً شاباً لمليشيا ولاية فرجينيا في أوائل الخمسينات من القرن الثامن عشر ، وكان هدفه في تلك الحقبة الضغط على حاكم الولاية الاستعماري والمجلس من أجل تزويد الرجال والمعدات للدفاع عن الحدود ضد هجمات السكان الأصليين للبلاد. ولكن بحلول وقت استقالته كقائد عام للجيش القاري في العام 1783 ، كان واشنطن قد اصبح أكثر تطوراً وتعلّم بوضوح كيف يحقق أهدافا سياسة ملموسة يمكن تعزيزها عن طريق العودة إلى الحياة الخاصة بشكل متقطع ، تماماً كما كانت أهدافه تتعزز من خلال وجوده في منصب عام.

كان الجمع بين دراما الأدوار العامة مع دراما التخليات عنها ، وتصريحاته في هذه المراحل ، يعظم التأثير القوي لشخصيته ومثاله على الهيكلية الإجمالية للحكومة والمسار المستقبلي للحضارة الأميركية. وبشكل ملحوظ وحاسم ، رفض واشنطن الدعوات لإنشاء ملكية أميركية في العام 1782. بعد ذلك ، عندما استقال من القيادة العسكرية في العام 1783 ، كان هو قد أوضح أيضاً انه يهدف إلى مواصلة دوره كمواطن لتأسيس دولة ديمقراطية موحدة يمكنها أن تضمن لنفسها "الطابع القومي" ، أي الديمقراطية الليبرالية ، لكي تدوم حتى المستقبل البعيد. في "خطابه الموجه إلى حكام الولايات الثلاث عشرة بتاريخ 14 حزيران/يونيو 1783 ، اقتبس واشنطن الصيغة النهائية لصلاته لمواطنيه ، من آيات إنجيل العهد القديم التي يمكن العثور عليها في ميخا 8:6 ، إلا أنه غيّر هذه الكلمات المتواضعة ["ما الذي يطلبه الله من الرجال ، غير ان يحكموا بالعدل ، ويحبوا الرحمة ، ويسيروا بتواضع مع الله"] بحيث تحتضن الجانب الخيّر من الطموح الإنساني. وقد صلى جورج واشنطن كما يلي:

بأن يرضى [الله] ويتكرم بإهدائنا جميعاً ، إلى العمل بالعدل ، وحب الرحمة ، وان نتواضع بأنفسنا لأعمال الخير تلك ، وللتواضع والهدوء في المزاج ، وهذه كانت من خصائص الواضع المقدس لديننا المبارك ، ومن دون المحاكاة المتواضعة للذي كان المثال لهذه الأشياء ، لا [نستطيع] أبداً أن نأمل بأن نكون دولة سعيدة.

وهكذا حولت صيغة واشنطن صلاة ميخا المتواضعة إلى برنامج لتشكيل الشخصية الليبرالية للولايات المتحدة.

## طموح واشنطن

ينبع طموح واشنطن الفكري من خاصية الحياء الشخصي الذي ميزه ، وكان يتشابك معه ، خلال توليه منصبه المهني المدني والعسكري. ولقد وافق المؤرخون ان المؤتمر الدستوري المنعقد في العام 1787 (راجع المقال في هذا المجلد) اصبح في نهاية المطاف قادراً على اعتماد هيكلية دستورية تشمل رئاسة قوية بسبب التوقع بأن جورج واشنطن سيكون أول رئيس. غير انه كان لا بد من إقناع واشنطن بحضور المؤتمر وبالتالي قبول تولي الرئاسة. وبدا ان واشنطن خلال انعقاد المؤتمر كان غير متأكد بصدق ما إذا كانت الأحداث تتكشف من حوله ، معطياً مصداقية لرأيه القائل بأنه "تجري دراما ، تدور الآن على مسرح الأحداث هذا ، أعظم من تلك التي ظهرت حتى الآن على المسرح الأميركي ، او أي مسرح آخر في العالم" ، أو ما إذا كان هو نفسه ، كونه لم يعد قائداً عسكرياً ، ما زال لاعباً أساسياً في هذه الدراما.

ورغم ذلك ، بعد أن تم انتخابه بالإجماع أول رئيس للولايات المتحدة من جانب الهيئة الانتخابية في كانون الثاني/يناير 1789 ، غادر واشنطن منزله في ماونت فرنون في 16 نيسان/أبريل 1789 مودعاً أصدقائه وجيرانه في الكزندريا بولاية فرجينا بنية واضحة لإقامة جمهورية دائمة. سعى جورج واشنطن بشتى الطرق لتأليف حكومة موحدة للولايات الأميركية التي كانت قد اتحدت حديثاً والتي كانت مختلفة عن الملكيات الأوروبية. وفي أيار/مايو 1789 ، أشار إلى تفكيره برسالة بعث بها إلى جيمس ماديسون ، أحد واضعي الدستور الجديد الأساسيين: "قبل كل شيء في وضعنا الحالي سنخدم في إقامة سابقة ، والتي أتمناها بإخلاص من جانبي ، أن تثبت هذه السوابق على مبادئ حقيقية."

وهكذا ، ركّز العنوان الأول الافتتاحي لهذه الرئاسة ، بشكل حصري تقريباً ، على المسؤوليات ، وليس على صلاحيات مسؤولي الحكومة الأميركية الجديدة. ولكن ، أدرك واشنطن ان الديمقراطية ، إذا كانت حذرة من نظام الحكم المطلق ، بالكاد يمكنها ان تتسامح مع الفوضى. وبالترافق مع نمو

الأحزاب السياسية وازدياد الشقاق في الجمهورية الجديدة بمرور السنوات ، كرّس واشنطن الكثير من التفكير لبقاء الدولة ككيان سياسي ناجح ، بما في ذلك خطابه المميز كثيراً في العام 1794 حول "حالة الاتحاد" الذي أدان فيه "المجتمعات الديمقراطية الذاتية الإنشاء" التي انخرطت في "تمرد ويسكي". هذا التمرد القانوني ، الذي قام به 500 مزارع في بنسلفانيا ضد الضريبة الفدرالية على الكحول ، كان أحد الاختبارات الأولى للحكومة القومية الجديدة. فعندما أمر واشنطن الجنود بالدخول إلى المنطقة ، انهارت المعارضة من دون قتال. وبقيت هذه "المجتمعات الديمقراطية الذاتية الإنشاء" كما بدت له في ذلك الوقت تتمتع بالقدرة على احتواء شيء مثل الإرهاب المتولّد من الثورة الفرنسية. إضافة إلى الاحتجاج على الضريبة الفدرالية على المشروبات الروحية المقطرة ، والذي رافقه خطاب شعبي سياسي رافض ، كان المزارعون يبدون انهم متأثرون بالسفير الفرنسي ، ادمون غينيه ، الذي تحدى مباشرة سلطة واشنطن بالتهديد بإصدار نداء إلى الشعب لتجاوز "إعلان الحياد" الذي أعلنه واشنطن في الحرب التي تلوح في الأفق بين إنجلترا وفرنسا.

بالإضافة إلى ذلك ، أدرك واشنطن انه من أجل تحقيق ديمقراطية ناجحة سوف يتطلب سلطة تنفيذية قديرة وقوية. حاول واشنطن إقامة توازن بين التواضع والحزم ، لكن ذلك لم يكن دائماً سهل التحقيق. كان تنظيم الحكومة الجديدة ، مع إيلاء الاهتمام المميز للمعاني الرمزية لكل قول وفعل للممارسات اللاحقة ، يتطلب ثباتاً وإرادة حديدية. فرض دستور الولايات المتحدة ان تسعى السلطة التنفيذية للحصول على "مشورة وموافقة" مجلس الشيوخ لإبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية. وهكذا ، حدد واشنطن مرة ، بصفته رئيساً انه يجب "مشورة مجلس الشيوخ وأخذ موافقته" فيما يخص معاهدة تنطوي على التفاوض مع قبائل الهنود. وبرفقة وزير دفاعه ، هنري نوكس ، قدم الرئيس نفسه ، أمام مجلس الشيوخ بينما كان الموظف يقرأ النقاط التي تهم الرئيس واشنطن ، وبذلك سعى "للمشورة والموافقة" الدستورية نقطة بنقطة. بعد هذا الدخول الدراماتيكي ، بدأ واشنطن بالخروج من القاعة لتهدئة مزاجه في الخارج ، بينما كانت ما أصبحت تعرف لاحقاً "بأعظم هيئة تداولية في العالم" ، تقوم بالمناظرة حول كيف يمكن المتابعة. مدركاً انه ارتكب خطأً يمكن ان يحدّ من سلطة وقوة الرؤساء المستقبليين ، غادر الرئيس المبنى من غير ان يرجع مرة أخرى شخصياً للمثول أمام مجلس الشيوخ من أجل أهداف كهذه. وبقيامه بذلك ، اتخذ واشنطن خطوة حازمة نحو إقامة رئاسة قوية ، وقورة ، ومستقلة ذاتياً ، ضمن نظام من الضوابط والتوازنات ، مع الاستجابة للكونغرس من خلال الوسطاء. هذا العمل البسيط ساعد في تحديد توازن القوى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في حكومة الولايات المتحدة.

## الاعتدال والشهامة

في حين كان واشنطن يدرك أن نجاح الحكومة الاتحادية الجديدة يعتمد على رئاسة قوية ، كما تمت الإشارة إليه ، فقد اتخذ خطوات للتأكد من ان الرؤساء في المستقبل لن يصبحوا مستبدين. وقد فعل ذلك من خلال محاولة تحديد طبيعة الحكومة الاتحادية الجديدة بقدر تحديده لطبيعة الرئاسة ، أو ، على حد تعبيره ، "للتعبير عن فكرتي عن دولة مزدهرة بدقة ، وللتمييز بين السعادة والفخامة". وكان هذا التمييز قد شكّل بالفعل الموضوع الذي أحيا "خطاب التعميم" للعام 1783 ، بأن ديمقراطية الحكم الذاتي مفهومة على أنها تتطلب روح الاعتدال من أجل البقاء والازدهار. وإلى الاعتدال ، كان قد أضاف روح "الشهامة" ، وهي الروح التي تمكن الحكومة الديمقراطية من السعي إلى ضبط النفس والتسوية ، وتجنب المطالبة بالسلطة الكلية. (وأشاد واشنطن في وقت لاحق "بالشهامة" وشجع عليها في خطاب الوداع في العام 1791.)

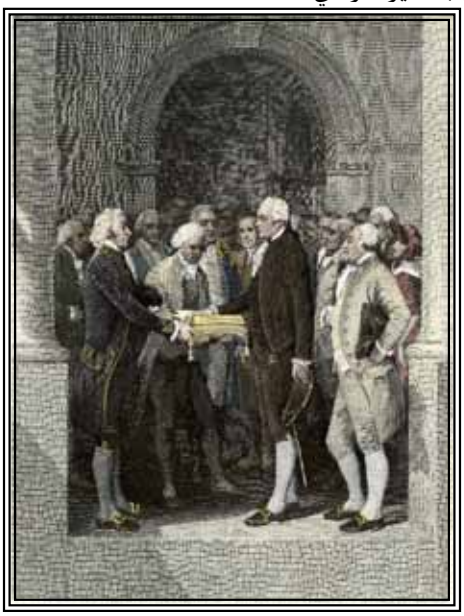

الصورة: تنصيب جورج واشنطن رئيساً للولايات المتحدة في مدينة نيويورك، في العام 1789 (أرشيف صور نورث وند/ألامي).

في تحليل تاريخ إعلان الاستقلال ، أعلن واشنطن في مسودة خطاب تنصيبه في العام 1789:

"إني ابتهج في الاعتقاد بأن شعاعاً فكرياً سوف يلمع في زوايا مظلمة من الأرض ؛ بأن حرية التساؤل سوف تنتج السلوك التحرري ؛ بأن البشرية ستغير الموقف العبثي بأن الكثر وجدوا من أجل القلة ، وأنهم سوف لن يستمروا أرقّاء في جزء واحد من العالم ، بينما يمكن أن يصبحوا أحراراً في جزء آخر."

وتابع في مسودة خطاب تنصيبه في العام 1789 بتحديد نواياه بالنسبة لرئاسة الجمهورية. كان واشنطن يرغب ، كما شرح ، في تولي منصب الرئاسة بالشراكة مع نظرائه المواطنين ، ودخول المسار الذي سوف يثبت لاحقاً أنه "معقد وشائك" ، ولكنه سوف ينمو ليصبح "سهلاً وسلساً ونحن نمضي". هذا المسار سوف ينمو كذلك ، كما قال ، بسبب الالتزام "بالخط الذي يفصل بين الصواب والخطأ." ولذلك ، وعندما حان الوقت ، تقاعد واشنطن

من الرئاسة في 1796 ، الأمر الذي حدد سابقة العهدين الرئاسيين المتتالين (ثماني سنوات) ولإنشاء جميع عناصر النظرة الأخلاقية للرئاسة والهيكلية الاتحادية الكاملة التي وضعت لمنح تقاعده الأهمية الحاسمة والدراماتيكية التي تميزت بها منذ ذلك الحين في الولايات المتحدة.

لم تكن إدارة واشنطن للرئاسة ، بموجب الدستور الاتحادي الجديد خالية من المشاكل. فخلال السنوات الثماني التي تولى فيها الرئاسة ، كان تأسيس دولة جديدة بحد ذاته قد أنجز ، ولكن ، وخلال ذلك الوقت نفسه ، شهد الأميركيون ولادة ما أصبح في نهاية المطاف أحزاباً سياسية. انتخاب واشنطن بالإجماع للرئاسة من جانب ممثلي دولة مقرة بالفضل له لن يتكرر أبداً ، حيث وجد رجال دولة آخرون في تلك الحقبة ، مساحة للتنافس على "إداراته" للحكومة ضمن الحدود الحامية للدستور. ومع انقسام الديمقراطية الجديدة إلى ما اسماه واشنطن "الفصائل" ، وهو الذي أصبح رئيساً ضمنياً للحزب الفدرالي الوريث المباشر للفدراليين ، أي مناصري الدستور الجديد الذين انتصروا في الصراع حول ما إذا كانت الولايات ستصادق عليه.

كان الحزب الديموقراطي الجمهوري ، وهو الحزب المعارض ، برئاسة جيمس ماديسون وتوماس جيفرسون. وطوال فترة عهد الرئيس واشنطن باستثناء أول سنتين ، تزايدت الخلافات الحزبية وبرزت على أنها التطور السياسي الأكثر أهمية والأكثر إلحاحاً. وشهدت البلاد ظهور المطابع الحزبية والمنظمات الحزبية. في حين يُفترض في الوقت الحاضر أن السلطة التنفيذية للحكومة تتألف من أنصار الرئيس ، لكن في تلك الأيام ، كانت السلطة التنفيذية نفسها منقسمة على ذاتها. نجح الكسندر هاميلتون ، وزير المالية ، بإدارة الفدراليين ، في حين أن توماس جيفرسون قاد معارضة الجمهوريين ، حتى في الوقت الذي كان فيه وزيراً للخارجية في حكومة واشنطن. وكان ماديسون ، الذي وضعت مقالاته في جريدة "ناشونال غازيت" خلال العامين 1792-1791 برنامج الجمهوريين ، المتحدث الرئيسي باسم الفدراليين في الكونغرس. ولذلك ، حسب المظهر الخارجي ، تشقق الاتحاد الصلب الذي عمل واشنطن من أجله لوقت طويل بسبب الخلاف حول غنائم النصر. مع الحفاظ على مبدأ المناظرة النشطة ، سعى واشنطن لاحتواء ضرر الانقسام غير المنضبط ، متمنياً بأن "الكأس التي قدمت يجب ان لا تختطف من شفاهنا بسبب الخلاف في العمل." والحقيقة في أن هذا الخلاف الجمهوري المبكر كان بنهاية المطاف قد جرى احتواؤه "داخل أسوار الدستور" كان بمثابة أعظم إنجاز للمؤسسين ، ولرئاسة واشنطن.

## التقاعد النهائي

مع قدوم الانتخابات الرئاسية واحتمال نجاحه لفترة ولاية ثالثة كما كان يلوح ذلك في الأفق ، كان واشنطن مصمما على التقاعد في العام 1796. وفي أثناء اتخاذ هذا القرار ، كان يخطط لكيف يمكن لتقاعده في هذه الحالة أن يُشكِّل ميزة دائمة للدولة الأميركية الفتية. في 10 أيار/مايو 1796 ، طلب من الكسندر هاميلتون المساعدة في إعداد خطاب الوداع. وأرسل واشنطن مسودة الخطاب إلى هاميلتون ، والذي في أجزاء منه كان قد أعده جيمس ماديسون قبل أربع سنوات (قبل الأوان كما اتضح لاحقاً). بعد أربعة أشهر من المراسلات ، تحقق هدف واشنطن ، ونشر "خطاب الوداع" يوم الاثنين 17 أيلول/سبتمبر 1796 ، يوم الدستور ، في جريدة "كلايبولز أميركان دايلي أدفرتايزر".

تحدث واشنطن بثقة عن "المكافأة السعيدة لاهتماماتنا المتبادلة ، وجهودنا ، وللمخاطر التي تكبدناها" في "خطاب الوداع" ، بحيث جعل الأمر يبدو واضحاً بأنه سيترك منصب الرئاسة بروح من السهولة لا تقل عن سهولة روح تقديم استقالته من المنصب العسكري في عام 1783. في مناسبة سابقة ، كان واشنطن قد أعلن انه استقال "برضاء التعيين الذي قبله على استحياء". قدم واشنطن تقاعده من الرئاسة في ضوء ما يلي :

1. كان موعد إجراء انتخابات جديدة للرئاسة قد اقترب ، واختار واشنطن "تقديم المشاورات العامة" من خلال إعلان عدم توفره كمرشح.

2. كان مساره هو مسار "الواجب" كما هو مسار "الرغبة".

3. سابقاً ، كان الواجب دائماً يتجاوز الرغبة ، كما كان الحال عندما حال الموقف الحرج المتعلق "بشؤوننا مع الدول الأجنبية" دون تقاعده في 1792.

4. بحلول العام 1796 ، كانت اهتمامات الناس "الخارجية والداخلية" منسجمة مع إطلاق حريته.

5. كان قد أوضح في خطاب تنصيبه الأول ان هذه هي النهاية التي تصورها وتقاعد معتقداً أنه نجح ، ولكنه عزا هذا النجاح إلى "الشعب".

6. وأعرب عن امتنانه لنجاح "جهودكم" ، وتمنى ان يكون كل من "اتحادكم" كما "المودة الأخوية بينكم" قائماً دوماً ، بحيث أن الدستور الحر الذي كان من عمل "أيديكم" تتم المحافظة عليه بقداسة ، لكي تصبح "سعادة شعوب هذه الولايات ، تحت رعاية الحرية ، " كاملة عن طريق استخدام هذه النعمة بطريقة حكيمة."

وأخيرا ، متمنياً "ديمومة" "سعادتكم كشعب" ، عرض المشورة النزيهة

المماثلة لتلك التي حث على قبولها عندما سرّح الجيش.

في تلك المناسبة ، كان واشنطن ، يقوم بصياغة مسودة خطابه في العام 1783 الذي حمل عنوان "خطاب التعميم" ، مستجيباً لإلحاح عدد من زملائه على ترك وصية سياسية لأبناء وطنه لإرشاد اعتباراتهم المستقبلية. رضخ واشنطن لهذه الدعوات في رسالة موجهة إلى روبرت موريس في 3 حزيران/يونيو 1783 ، بالقول انه سوف يقوم "بأعظم حرية بتقديم آرائي إلى الولايات حول مواضيع سياسية عدة". وسار على نفس المنوال في العام 1796 ، لدى خروجه من الرئاسة ، من دون حاجة إلى إلحاح.

كان تقاعد واشنطن من الرئاسة في العام 1796 بعد ولايتين رئاسيتين مدة كل منهما أربع سنوات ، مهماً لأنه رسخ مفهوم الرئاسة المحدودة. كان يمكن لواشنطن ان يستغل مكانته العسكرية وشعبيته الهائلة ليصبح مستبداً ، إلا أنه رفض ذلك. تواضعه أعجب الجمهور بالتأكيد. وكان التهليل العفوي الشامل الذي رحب به في الوطن بعد عودته من الحرب الثورية في العام 1783 قد تكرر في هذه المناسبة.

ولكن ، هذه المرة ، كان قد أنجز مهمة أشد صعوبة بكثير ، حيث كان الصراع الحزبي المرير على نحو متزايد قد جعله هدفاً مفتوحاً. لم تتوطد البلاد وانتظمت مواردها المالية ، فحسب بل وأيضاً خفت التهديدات المشؤومة للحرب الخارجية التي لاحت في الأفق خلال السنوات الخمس الأخيرة من رئاسته بشكل كبير في نفس الوقت الذي قويت فيه البلاد. وشعر واشنطن أيضاً بالارتياح كون استقالته أبعدته عن هذا الموقف غير المألوف في مواجهة الازدراء والسخرية من قبل "الصحفيين التافهين" ؛ وهذا ظل أيضاً مصدراً للحزن والغضب لكل رئيس منذ واشنطن.

## صعود الشعب

في التقييم لقوة شخصية واشنطن في الرئاسة ، ومساهمته في تأسيس جمهورية ديمقراطية ، يمكن للمرء أن يذكر حادثة وقعت في سنواته المبكرة في الرئاسة. كان واشنطن قد أنهى حياته العسكرية كقائد ثوري بوداع مؤثر للموظفين الذين عملوا بإخلاص تحت قيادته. ولاحظ وودرو ويلسون ، بأن في السنوات الأخيرة من الحرب الثورية و "غياب أي حكومة حقيقية ، أثبت واشنطن أنه تقريبا الداعم الوحيد للسلطة وللقانون". كيف نشأ هذا من شخصية واشنطن تم عرضه بشكل كامل في فراونسيس تافرن ، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر ، 1783. كان البريطانيون قد غادروا نيويورك ، وودع القائد رجاله. في تلك اللحظة العاطفية ، ولصعوبة عثوره على الكلمات ، وفقاً للروايات المعاصرة ، رفع واشنطن كأسه وقال: "بقلب ملؤه الحب والامتنان أترككم الآن". ومد يده ، لمصافحة ضباطه الذين يمرون أمامه. وقف هنري نوكس أقرب إليه ، وعندما جاءت لحظة المصافحة والمرور ، عانقه واشنطن باندفاع وقبّل ذلك القائد الأمين.

ثم ، في صمت تام ، عانق كل واحد من ضباطه بنفس الطريقة عندما كانوا يمرون أمامه ، ثم غادروا. هذه النهاية الدراماتيكية لثماني سنوات من العناء الدموي توضح رغبة واشنطن الغريزية في بناء الوفاق من قلب الصراع ، وقدرته على إدراك جدارة وقيمة الآخرين ، فضلاً عن جدارته وقيمته هو.

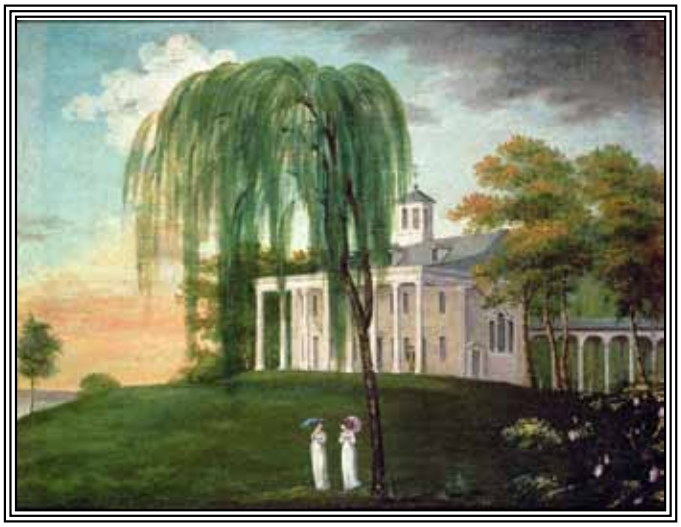

جلب التقاعد للرئيس جورج واشنطن السرور والمتعة نظرا لأنه كان مولعا بمزرعته الواقعة في منطقة ماونت فيرنون. (بالقرب من واشنطن، العاصمة)

عندما أعلن واشنطن ، عند تقاعده من الرئاسة ، بعد مضي عدة عقود ، أنه "صحيح إلى حد كبير ، بأن الفضيلة أو الأخلاق هي ربيع ضروري للحكومة الشعبية" ، سطّر بالكلمات ما كانت تصرفاته السابقة ترمز إليها: إن نجاح المؤسسة الديمقراطية يعتمد على الاستعداد الأكيد لإعطاء الآخرين ما يستحقونه وعلى التخلي عن بعض مطالبات الذات والسلطة. الشرط الأول من أجل الحفاظ على جمهورية ديموقراطية ، كان يعتقد واشنطن ، هو الأساس الموجود لدى الفرد صاحب العقل الحكيم. بالكلام عن الشعب ككل ، أطلق واشنطن في نهاية المطاف على هذه المزية "الرأي المستنير" و"الأخلاق الوطنية". من خلال الإشادة بأخلاق وعقلانية الشعب الأميركي عند تركه لمنصبه ، كان واشنطن يأمل بأن قوة مثاله قد تجعلهم قادرين على متابعة الواجب أكثر من الرغبة. وعن طريق الحد من سلوكه هو وامتيازاته في السلطة وتحمله الدائم للنزاعات من دون اللجوء إلى الاستبداد ، أوضح واشنطن انه يريد أن يكون إرثه هو الديمقراطية الحقيقية ، وليس العودة إلى الاستبداد التقليدي. ورفضه الترشح لولاية رئاسية ثالثة عزز ذلك. إن "سقوط" واشنطن في العام 1796 أدى إلى نهوض شعبه. أما استمرار الاحترام لرئاسة الفترتين في الولايات المتحدة (والمفروض الآن بالتعديل الدستوري) فإنه يمثل تأكيدا

لاستمرارية سلطة الشعب.

دبليو بي ألن أستاذ العلوم السياسية في جامعة ولاية مشيغان ، متخصص في الفلسفة السياسية ، والحكومة الأميركية ، والتشريع. حاليا هو في إجازة تفرغ علمي ، وهو زميل زائر في برنامج جيمس ماديسون ، قسم العلوم السياسية ، جامعة برينستون ، يقوم بترجمة روح القوانين لمونتسكيو. من مؤلفاته ، جورج واشنطن: مجموعة ، وعادات العقل: وصول وتعزيز التمييز في مجال التعليم العالي (مع كارول إم. ألن).

لا يزال بإمكان السياح اليوم زيارة منطقة ماونت فيرنون التي يقع بها منزل الرئيس الأول للولايات المتحدة، للحصول على لمحة عن أميركا في زمن جورج واشنطن.

لقد تغيرت تكنولوجيا التعليم، على الأقل إلى حد ما، منذ أيام الكتاب الشبيه في القرن السادس عشر الذي يظهر في اليسار، أو الكتب المدرسية في القرن التاسع عشر (أدناه). ومع ذلك، فإن المعلومات التي يجب أن يدرسها الأطفال، والأساليب الواجب استخدامها، ومن هم الذين قد يحصلون على التعليم، ظلت تطرح نفسها باعتبارها قضايا اجتماعية دائمة على مر التاريخ.

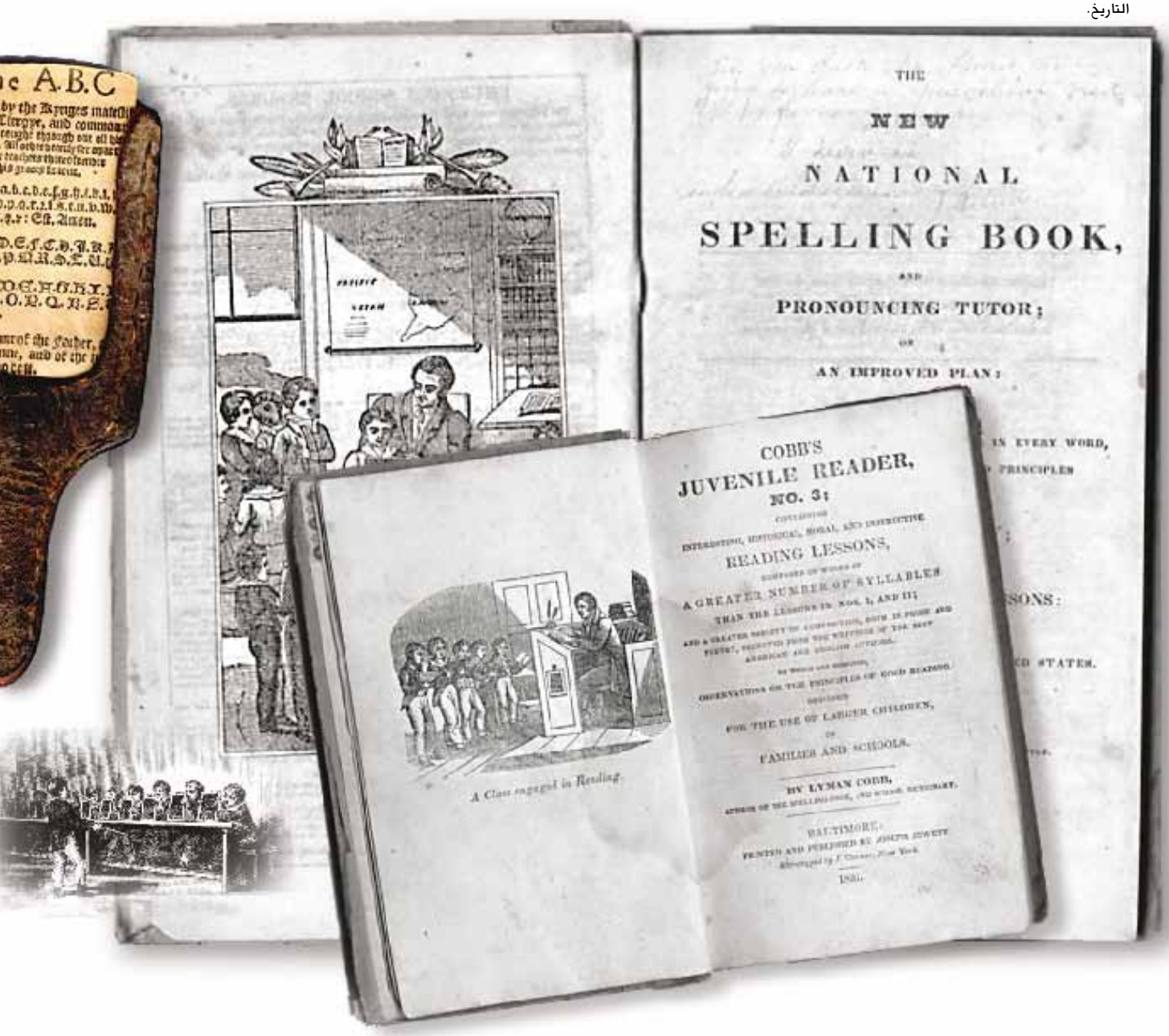

بقلم كارل إف. كايستل

انتصار حركة المدارس العامة

# نقطة تحول في تاريخ التعليم الأميركي

يعتمد الأميركيون اليوم على أن تكون مدارسهم العامة مجانية، ومفتوحة للجميع، وخالية من الطائفية الدينية. رغم أنه يسمح للعائلات بتسجيل أولادها في مدارس خاصة على نفقتهم الخاصة في الولايات المتحدة، فقد ظلت النسبة المئوية لطلاب المدارس الخاصة ثابتة بين حوالي ١٠ إلى ١٢ بالمئة على مدى نصف قرن من الزمن. تلتحق الغالبية العظمى من الطلبة بالمدارس العامة، من السنة الأولى حتى السنة الثانية عشر، تنفيذاً لقرار سياسي حاسم اتُخذ في كل ولاية على حدة في الجزء الشمالي من البلاد في الأربعينات من القرن التاسع عشر، وفي الولايات الجنوبية في أواخر القرن التاسع عشر. وسمي ذلك "حركة المدارس العامة."

هوراس مان، الذي يظهر هنا في الصورة، كان مصلحا تعليمياً في الأربعينيات من القرن الثامن عشر.

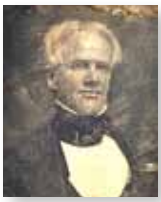

لم تكن توجد مدارس مجانية مفتوحة أمام كافة الأطفال في أميركا في عصر الاستعمار. ولكن ، تطور شكل من أشكال المدارس العامة الأميركية الحديثة في الأربعينات من القرن التاسع عشر عندما قررت أكثرية الناخبين في المناطق الشمالية من الولايات المتحدة أن من الحكمة إنشاء مدارس مجانية تقوم بتفويضها الولايات وتتم مراقبتها محلياً. بعد أن سيطر هذا النموذج من التعليم ، أصبح الطريق ممهداً لخلق نظام مدارس مجانية شمولية في الولايات المتحدة.

لم يكن التعليم إلزامياً في المستعمرات البريطانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولا مجانياً ، ولا علمانياً ، ولا مفتوحاً أمام الجميع ، وحتى أنه لم يكن أساسياً لتعليم معظم الأطفال. كانت القرارات المتعلقة بتأمين المدارس تتخذ من جانب كل بلدة بمفردها. كانت تستثنى الفتيات في أحيان كثيرة ، أو يسمح لهن بحضور مدارس من مستوى أدنى ، وأحياناً في أوقات تختلف عن الصبيان. وقد كان يتعين على أهالي الطلاب ، في معظم البلدات ، دفع جزء من قسط رسوم التعليم لتأمين تعليم أولادهم. هذه العوائق أمام التعليم للجميع كانت قائمة في كافة مستعمرات نيو إنغلند في الشمال الغربي ، كما في تلك الموجودة في منطقتي الأطلسي الأوسط والجنوب. وكان التعليم حتى أقل من ذلك في تلك الأقسام من أميركا الشمالية التي كانت تحكمها أسبانيا أو فرنسا. بذل المبشرون المسيحيون جهودا متقطعة لتنصير الأميركيين الأصليين والأميركيين الأفريقيين من خلال التعليم الديني عبر أميركا الشمالية ، ولكن التعليم ، أكان محلياً أو على المستوى القاري ، لم يكن مسألة حكومية في المقام الأول.

## الجذور الدينية للتعليم في عصر الاستعمار

لكن رغم هذا المزيج ، والعادات غير المنتظمة للتعليم عبر المستعمرات البريطانية ، كان هناك اندفاع لمعرفة القراءة والكتابة بين العديد من المستعمرين ، استند بصورة كبيرة إلى الإيمان البروتستانتي بوجوب أن يتعلم الناس العاديون قراءة التوراة باللغة المحلية (أي باللغة الإنجليزية بالنسبة للمستعمرين البريطانيين ، بدلاً من اللاتينية أو اليونانية). علّق قانون أصدره المجلس التشريعي الاستعماري لولاية مساتشوسيتس عام 1647 ، على أن "الشيطان المضلل القديم" ، أبقى التوراة بعيدة عن متناول الناس في الأزمان التي سبقت حركة الإصلاح البروتستانتي ولكن الآن يجب عليهم أن يتعلموا القراءة. وهكذا ، أمر المجلس التشريعي بوجوب إنشاء مدرسة في كل بلدة تقيم فيها أكثر من 50 عائلة. لم يحدد المشرعون وجوب أن يكون التعليم مجانياً ، ولم يفرضوا إلزامية الالتحاق بالمدارس. وكان يتم تطبيق القانون بصورة ضعيفة. وفي الواقع كان أهالي الطلاب يقررون ما إذا كانوا سيرسلون أبناءهم إلى المدرسة أم لا ، لأنهم في حال فعلوا ذلك كان عليهم أن يدفعوا جزءاً من كلفة الرسوم أو كلها ، وكان الدين بدون أدنى شك أو تساؤل متشابكاً مع التعليم في تلك الأيام ، فالكتاب المدرسي الأكثر شعبية في أميركا الخاضعة للاستعمار البريطاني ، الكتاب الأول لتعليم "مبادئ القراءة في نيو إنغلند" ، كان يعلم الأولاد الحروف الهجائية من خلال مقاطع شعرية مقفاة تبدأ بـ "عندما سقط آدم أخطأنا جميعنا" ، وينتهي بـ "تسلق زاكوس الشجرة لرؤية ربنا".

كانت المدارس تقدّم فصولاً دراسية قصيرة ، ربما لمدة ستة أسابيع في فصل الشتاء وستة أسابيع أخرى في فصل الصيف ، وكان يحضرها بصورة رئيسية أولاد صغار السن لم يكونوا يعملون في الحقول. تفاوتت هذه الممارسات وفق إيقاعات العمل الزراعي وتصميم معظم البلدات على تزويد موارد متواضعة فقط للمدارس. كان التعليم النظامي أكثر توسعاً أمام نخبة قليلة العدد ، كما كان يجري في إنجلترا البلد الأم لأميركا. كان في المستعمرات عدد قليل فقط من الأولاد من أصول أوروبية يرغبون في الالتحاق بمدارس متقدمة أكثر لتعلم قواعد النحو الإنجليزي ومن ثم كان عدد حتى أقل من ذلك من الطلاب يتعلمون دروساً خاصة باللغة اللاتينية تمهيداً للالتحاق بكلية هارفرد ، أو كلية ييل ، أو كلية وليام وماري. وبعد هذا التحصيل العلمي كانت أكثرية هؤلاء القلة من أصحاب الامتياز والحظوة يصبحون كهنة ، بدلاً من أن يصبحوا قادة في المجتمع المدني.

وكان بقية الأولاد يتعلمون معظم مواد القراءة والكتابة ، وأدوارهم لدى بلوغهم سن الرشد ، ومهارات العمل ، والتقاليد خارج المدرسة من مجموعة متآلفة من المؤسسات وبصورة رئيسية من المنزل ، ومكان العمل ، والكنيسة. ولكن وبعد أن أصبح المجتمع الاستعماري يضم أعداداً أكبر من السكان ، وأكثر تعقيداً ، وأكثر انشقاقاً بالطائفيات خلال القرن الثامن عشر ، تطور التنافس والشجار بين الطوائف البروتستانتية المتصارعة حول العقائد الدينية. علاوة على ذلك ، حولت المسائل السياسية والمالية في نهاية المطاف العلاقات بين المستعمرين والوطن الإنجليزي إلى نقطة الانفصال. وهكذا ، ازدادت الحاجة إلى استعمال القراءة والكتابة في المناظرات سواء الشفهية منها أو المكتوبة. وبعد أن أصبحت الزراعة تجارية وكفاءة بدرجة أكبر ، ولدت معاملات نقدية أكثر ، وتركيزاً أكثر على إنتاج محاصيل محددة ، وإمكانية الوصول إلى أسواق أبعد ، إلى الأرياف ، مما عزز قيمة معرفة القراءة والكتابة. في المدن الساحلية النامية مثل بوسطن ، ونيويورك ، وفيلادلفيا ، وشارلستون وفي بعض المراكز داخل البلاد مثل ألباني وهارتفورد ، أسست المجموعات الخيرية والكنائس ، استجابة منها لازدياد الفقر ومستوى ظهوره ، مدارس مجانية للتعليم الأخلاقي للأطفال الفقراء وفق نموذج المدارس "الخيرية" الإنجليزية.

## حركة المدارس العامة

ونظراً لديناميكات القرن الثامن عشر هذه ، كان من المحتمل أن يتوقع المرء أنه في أعقاب انتصار المستعمرين على القوات البريطانية خلال الثورة الأميركية ، أن يترك هذا الانتصار في نهاية الأمر الأميركيين المستحدثين للتو ، أحراراً في إنشاء مؤسسات جمهورية حسب رغبتهم ، وأن يحتل إنشاء مدارس أولوية قصوى في قائمة الأولويات. وبالفعل اعتقد العديد من قادة الثورة أن عليهم القيام بذلك ، ومن ضمنهم توماس جيفرسون وبنجامين راش. كتب جيفرسون من فرنسا عام 1786 ناصحاً صديقا له أن "يبشر بحملة ضد الجهل" ، ودعم إنشاء مدارس مجانية في ولاية فيرجينيا. واقترح راش ، وهو طبيب من فيلادلفيا وأحد الموقعين على وثيقة إعلان الاستقلال ، إصدار قانون مماثل ينص على إنشاء مدارس مجانية في ولاية بنسلفانيا.

جاء قادة هذه الحركة المؤيدة لأنظمة المدارس العامة في الولايات خلال الفترة القومية المبكرة من الجمهوريين الذين ينتمون لجماعة جيفرسون ومن الفدراليين. ولكن جهودهم فشلت في المجالس التشريعية لولاياتهم. وكان يبدو أن معظم المواطنين الأحرار يعتقدون أن خليط النمط الاستعماري للتعليم لا يزال كافياً. بشكل خاص ، كان الأميركيون حذرين من أي زيادة في الضرائب (الأمر الذي كان يُشكِّل نقطة خلاف رئيسية مع إنجلترا). ولا يرغبون بأن تتدخل حكومات ولاياتهم القليلة الخبرة في شؤون كانت دائماً مسائل محلية تقررها البلدات أو العائلات. بعد أن فشل مرتين التصديق على مشروع قانون قدمه جيفرسون لإنشاء مدارس مجانية في المجلس التشريعي لولاية فيرجينيا شكا أمره إلى صديقه جويل بارلو عام 1807 قائلاً: "هناك معدل بطيئ للغاية لتقدم الأفكار الجديدة لدى الذهن العام ، يتوجب علينا الانصياع لها."

وهكذا فقد قررت البلدات ، في المناطق الريفية ، رغم ذلك ما إذا كان من الضروري إنشاء مدرسة وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف سيتم تمويلها. كانت الكلفة عادة تغطى بواسطة مزيج من الضرائب المفروضة على المواطنين زائداً أقساط التعليم التي يدفعها أهالي الأولاد الذين يلتحقون بهذه المدارس. في بعض الأحيان كان على أهالي التلاميذ تأمين الطعام للمعلم أو الحطب للمدرسة ، ولكن كانت هذه الأقساط تدفع نقداً في العادة. سميت الدفعات التي كان يسددها أهالي التلاميذ "سندات الرسوم". كان التعليم أحياناً مجاناً لكافة الأطفال لفترة محددة من الوقت ومن ثم يتم تأمين مدرسة "استمرارية" للتلاميذ الذين يستطيع أهاليهم دفع الأقساط. وهكذا حددت الثروة في التحليل النهائي مقدار التعليم الذي يستطيع أي طفل أن يحصل عليه. في معظم الأحيان كان هناك مدرسة وحيدة في كل بلدة أو مقاطعة. لم يتلق السود والهنود بوجه عام أي تعليم نظامي في هذه المؤسسات. وحتى بالنسبة للأولاد البيض كانت الفصول الدراسية قصيرة وكان المعلمون في أحيان كثيرة ضعيفي الثقافة ، وكانت المباني في حالة سيئة بوجه عام. أصبحت المدرسة الريفية الهدف المفضل لمصلحي نظام التعليم. في أوائل القرن التاسع عشر ، أطلق مفتش المدارس في ولاية ميتشيغن ، جون بيرسي على المقاطعات الريفية الصغيرة الحجم "فردوس المعلمين الجهلاء" ، وتحدث تقرير آخر عن مبنى مدرسة في مقاطعة كان في حالة غير صالحة إلى درجة حملت حتى "الفئران على مغادرتها".

## نموذج المدرسة الإرشادية

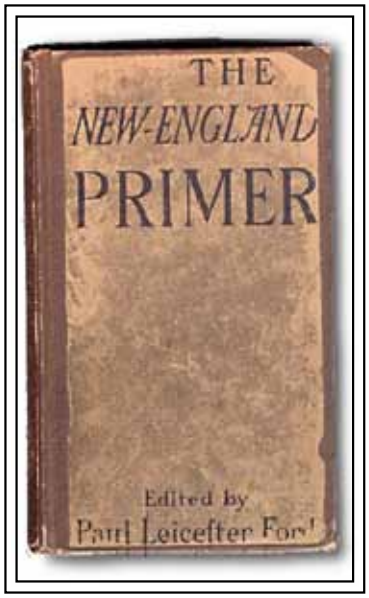


نشر هذا الكتاب المدرسي في العام ١٧٢٧ في بوسطن، وأعيد طبعه في وقت لاحق. وكانت كلمة "تمهيدي" تعني في الأصل كتاب الصلاة؛ وقد أصبحت تعني كتاب المدارس التمهيدية. ولا يزال يجري تحديد الحدود بين التعليم الديني والعلماني

توفرت فرص أكثر في المدن. وحتى في القرن الثامن عشر في المناطق الحضرية ، كانت هناك أشكال مختلفة من المدارس الممولة بطرق عديدة وتملك مستويات متعددة من الموارد المالية. كان مبلغ متواضع من التعليم "الخيري" يؤمن بعض التعليم المجاني لأطفال البيض والأميركيين الأفريقيين (السود) الفقراء ، كما كان يحصل على معونة مالية من الكنائس وحكومات الولاية أو الحكومة المحلية. وقد نتج عن مثل هذه الجهود إنشاء مدارس مجانية للأفريقيين ، مدارس "أطفال" لأطفال السكان الأصليين ممن هم في سن سنتين أو ثلاث سنوات وغير ذلك من الأشكال الأخرى للرعاية. ومع مرور الوقت ، وزيادة الاهتمام جربت مدن عديدة في الجمهورية الجديدة شكلاً من المدارس الخيرية ، عرف باسم المدرسة "الإرشادية" ، التي كانت قد اكتسبت شعبية في إنكلترا ، وأوروبا ، وأميركا اللاتينية في العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر. ابتكر نموذج المدرسة الإرشادية جوزف لانكستر ، ناظر مدرسة من طائفة الكويكرز في إنجلترا وشجع هذا النموذج طلاباً متقدمين أكثر في العلِم على تعليم أولئك الذين كانوا أقل تقدماً منهم. نشر لانكستر العديد من كتب الإرشاد خلال جهوده لتعميم الأسلوب. حاول لانكستر تحديد النظام التعليمي الملائم وتزويد تعليمات مفصلة حول إجراءات غرف التدريس. رحب مناصرو أفكار لانكستر حول الحوافز بدون ممارسة عقوبات بدنية في وقت كان الأولاد عادةً يعاقبون بالضرب لارتكابهم مخالفات في المدرسة ، وبالانضباط يحفزه منهاج دراسي نشط ومنافسة وحياد فيما يخص الطوائف الدينية ، وربما ما كان أكثر أهمية ، الاقتصاد في النفقات. ادعى لانكستر أنه بموجب هذا النظام يستطيع مُعلّم واحد أن يعلم عددا يصل إلى 500 تلميذ في نفس الوقت. وبحلول العشرينات من القرن التاسع عشر ، برزت مدارس لانكستر في بتسبورغ ،

وهاريسبرغ ، ومدن أخرى في ولاية بنسلفانيا ، وفي ديترويت بولاية ميتشيغين ، وفي واشنطن العاصمة ، وفي هارتفورد ونيو هيفن بولاية كونتيكيت ، وفي نورفوك وريتشموند في ولاية فيرجينا ، وفي عشرات من المدن الأخرى. نظم في مدينتي نيويورك وفيلادلفيا المصلحون شبكات كاملة من المدارس الإرشادية وفق نموذج لانكستر ، وهي أنظمة أصبحت الأساس المادي والتنظيمي للمدارس المجانية العامة اللاحقة في تلك المدن. سخر النقاد اللاحقين من المدارس الإرشادية نظراً للأسلوب التنظيمي الصارم للطلاب الفقراء وعزلهم عن الأطفال الآخرين ، ولكن أفكار لانكستر ساعدت في تعميم فكرة "النظام" المدرسي ، بحيث لا يشير إلى أصول التدريس والمناهج الدراسية فحسب ، بل وأيضاً إلى تنظيم المدارس على شكل شبكة.

بالنسبة لأهالي الطلاب الذين يملكون مبلغاً أكبر قليلاً من المال ، كانت هناك مدارس تفرض أقساطاً منخفضة على التدريس تعلن عن خدماتها في الصحف اليومية ، وتقبل طلاباً يستطيع أهلوهم أن يدفعوا بضعة شلنات عن كل فصل دراسي. وكان الأثرياء يعلمون أطفالهم على يد مدرسين خصوصيين أو يرسلونهم إلى مدارس داخلية مكلفة تعمل وفق النظام الإنجليزي ، والتي أصبحت تتوفر الآن بصورة متزايدة للمستعمرين السابقين الذين يتحدثون باللغة الإنجليزية. كان باستطاعة الأفراد من صفوة المجتمع إرسال أولادهم وبناتهم للدارسة في أكاديميات في الخارج للحصول على براعة فكرية واجتماعية. كان التعليم "المجاني" حتى العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر يعني امتيازات محدودة فقط منحت للفقراء ، وكانت تعتمد بصورة واضحة على النوايا الحسنة للأبرشيات المحلية ، البروتستانتية والكاثوليكية منها ، أو ربما على سخاء جمعيات خيرية لا طائفية. وكان من المحتمل أن تتلقى هذه المدارس الخيرية في نيويورك وغيرها من المدن بعض الدعم المتنوع من مجلس المدنية أو الولاية. وكان لا يزال تمييزنا الحالي بين التعليم "الخاص" و"العام" يحتاج إلى بلورة.

## حركة إصلاح المدارس العامة تزداد نشاطا وحيوية

في هذه الأثناء ، وفي البلدات الصغيرة والأرياف ، التي كانت أكثرية الأميركيين لا يزالون يعيشون فيها ، عمل مصلحو نظام التعليم في العقد الرابع من القرن التاسع عشر على وضع حد للممارسات التمييزية لمدارس "الاستمرارية" و"سندات الرسوم". وأوصوا بدلاً من ذلك أن يتم دعم المدارس بالكامل من ضرائب الأملاك. وبالفعل كان يعني ذلك أن على كافة أصحاب الأملاك إعانة التعليم "لكافة أفراد المجتمع الأهلي. وقد وصم المعارضون التقليديون لفرض الضرائب هذه الفكرة على أنها تعني تدخلاً غير مبرر وظالما لحكومة الولاية في الشؤون المحلية. لكن هنري بارنارد ، مفتش المدارس في ولاية كونتيكيت أطلق على هذه الفكرة "فكرة أساسية لنظام التعليم المجاني". وحث المصلحون أيضاً على تحقيق مركزية المقاطعات الريفية الصغيرة ضمن وحدات أكبر تشمل البلدات بمجملها ، من أجل تأمين إشراف ودعم أفضل. بصورة متزامنة ، وفي المواقع الحضرية ، أخذ مصلحو نظام التعليم في نفس تلك الفترة يركزون جهودهم على امتصاص المدارس الخيرية في أنظمة المدارس العامة المجانية ومن ثم حاولوا جذب أطفال العائلات الميسورة أكثر إلى المدارس "العامة" هذه. اتخذت فكرة المدرسة باعتبارها أرضا مشتركة ومتساوية يجتمعون عليها قوة دفع أعظم لدى المصلحين الذين وجهوا انتقاداتهم إلى مساوئ المدارس الخاصة. قال أورفين تايلور في عام 1837 ، بأن نظام المدارس الخاصة للأثرياء. "ليس عملاً جمهورياً ولا يسمح على الإطلاق ، بقدر ما كان ذلك ممكناً ، ببداية منصفة". وتذمر هنري بارنارد من النظام الحالي الذي "يصنّف المجتمع ... يميز بين الأطفال وفقاً للثروة ، والتعليم ، أو الظروف الخارجية لأهاليهم". وكما اكتشف جيفرسون في وقت أبكر ، لا تموت الممارسات القديمة إلا بعد نضال طويل. وحتى هوراس مان ، الأكثر شهرة بين مصلحي نظام التعليم في الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ندب التقدم البطيء لجهوده ووصف خصومه "بأنهم عبارة عن مؤامرة واسعة" من "السياسيين المجانين."

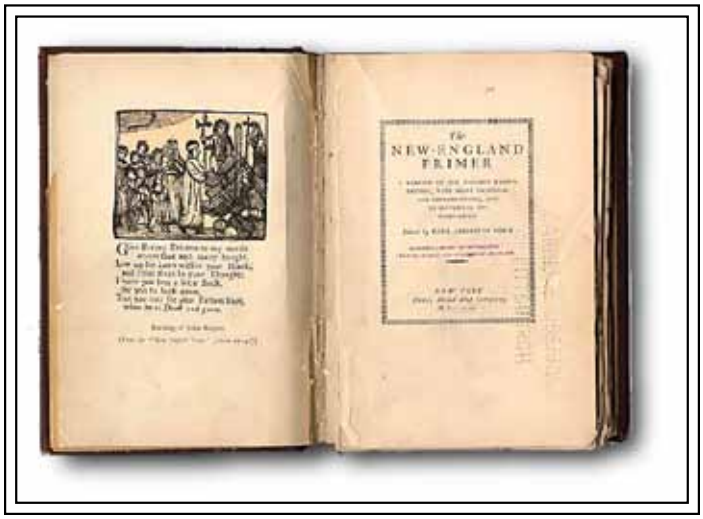

قد تجد الأذواق الحديثة الكتاب التمهيدي القديم كئيباً ومحدوداً. ويؤكد معظم الناس ان طرق التدريس قد تحسنت على مر القرون.

ثمة دعم كبير ظل قائماً للسيطرة الصغيرة النطاق للمقاطعات على المدارس. فمثلاً ، في ولاية مساتشوسيتس ، اعتبر من حق البروتستانت التقليديون من طائفة المستقلين بأن الولاية يمكنها استعمال نفوذها لتثبيط مناصرة مبادئ معينة في مثل هذه المدارس العامة. وفي ولاية نيويورك تذمرت مدينة صغيرة في مقاطعة أونونداغا في عريضة تقول إن القانون الجديد للمدارس الذي تمت المصادقة عليه حديثاً عام 1849 سمح للناس بأن "يمدون أياديهم إلى

جيوب جيرانهم" ، من أجل الحصول على دعم المدارس. وكافح الكاثوليك في مدينة نيويورك ضد إنشاء نظام واحد للمدارس العامة وأكدوا أنه قد يكون متحيزاً تجاه المعتقدات الدينية البروتستانتية. وهكذا ، تمكن معارضو قوانين الإصلاحات التي صدرت في ولايات عديدة خلال القسم الأول من القرن التاسع عشر في مجالس تشريعية للولايات وفي مجالس بلدية من إلغاء عناصر رئيسية فيها. في بعض الولايات ، واجه إعادة تركيز المقاطعات ضمن البلدات موجات من التصديق والإلغاء. في عام 1842 ، ألغى معارضو الإصلاح منصب مفتش المدارس في الولاية في ولاية كونتيكت. وصفت صحيفة هارتفورد تايمز ، وهي صحيفة ديمقراطية ، مثل هذه السلطة المركزية على أنها "تعسفية" و"بروسية". وفشلت بشكل ضيق محاولات مماثلة لإلغاء منصب مفتش المدارس في الولاية في ولايتي مساتشوسيتس وأوهايو.

مع ذلك ، وخلال فترة الـ15 سنة الممتدة من عام 1838 إلى عام 1853 ، رخصت معظم الولايات في الشمال الشرقي (من ماين ونزولاً عبر الساحل إلى مريلاند) والشمال الشرقي "القديم" (أوهايو ، إنديانا ، إلينوي ، أيوا ، ميتشيغين ، ووسكنسن) منصب مفتش المدارس في الولاية وطلبت من البلدات تأمين مدارس مجانية بالكامل من خلال ضرائب على الأملاك. فما الذي حصل بين جيل جيفرسون وجيل هوراس مان لإمالة الميزان؟ يجب علينا أولاً أن ننظر إلى التطور الاقتصادي.

غذّت الثورة الصناعية ، التي فجرها ابتكار محلج القطن والتطور الواسع للآلات البخارية ، من جهة ، هجرة إضافية أوروبية إلى الولايات المتحدة ، وقيام منطقة حضرية متمددة ومكتظة بالسكان دون تنظيم. كما ميزت بين الوظائف الاقتصادية للمناطق الرئيسية الثلاث في البلاد خلال العقود الثلاثة التي سبقت عام 1860. وقد أصبح الغرب الأوسط منطقة الإنتاج الزراعي الأولى ، وكذلك منطقة المعالجة الصناعية والشحن البري ، الأمر الذي أدى إلى استحداث مدن جديدة وشبكات للنقل بالسكك الحديدية. وبما أن القوى العاملة في المنطقة كانت متحررة من الرق ، فقد انتقل المهاجرون الأوروبيون إلى الغرب الأوسط بأعداد ضخمة. وفي الشمال الشرقي ، فأصبحت الزراعة التي استندت في أحيان كثيرة إلى مزارع صغيرة في مناطق جبلية تغطيها تربة صخرية ، أقل ربحية ، في الوقت الذي امتص فيه إنتاج المصانع وبالأخص مصانع النسيج والأحذية عدداً متزايداً باستمرار من القوى العاملة وتناثرت في المشهد الطبيعي تجمعات جديدة من المدن الصناعية المبنية من الطوب. أما الجنوب ، وبوجود القوى العاملة المستعبدة ومحاصيلها الأساسية من القطن ، والتبغ ، والأرز فقد بقي منطقة ريفية إلى حد كبير في العقود التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية التي كان من المقدر لها أن تضع حداً نهائياً للرق.

ولكن ، قد يكون من التبسيط الزائد القول بأنه مع نمو الاقتصادات ، ازدهرت المدارس "العامة" نتيجة لذلك كليا. فقد ساهمت كل مرحلة في تحقيق التقدم ، وهددت كل مرحلة في إحداث حركة تراجعية مفاجئة. وبشكل خاص أشعل وصول عدد كبير من الكاثوليك القادمين من أيرلندا وألمانيا بين المهاجرين إلى شمال الولايات المتحدة في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر فصلاً متجدداً من التاريخ الطويل للنزاع البروتستانتي-الكاثوليكي ، مما أوجد مشاعر قلق بين مجموعات رئيسية من البروتستانت الذين باتوا مقتنعين بأن عليهم أن ينحوا توتراتهم الطائفية ونزاعاتهم المذهبية الداخلية جانباً ، وعلى الأقل في ميدان التعليم بينما يقدمون في نفس الوقت برنامجاً للتعليم الأخلاقي ووجهة نظر تاريخية قد تدعم قيمهم. ومن أجل تحقيق ذلك كان على أفراد النخبة الأميركيين والأكثرية البروتستانتية أن تحبذ ، بصورة أساسية ، إنشاء نظام التعليم المركزي كما كان عليهم التخلي عن بعض تقاليد الاستقلال الريفي ، والانفصالية الثقافية ، والسيطرة المحلية.

## دور حزب المحافظين اليمينين (الويغ)

كان حزب المحافظين هو الحزب السياسي الذي مثل أفضل شكل المذهب البروتستانتي التقدمي خلال ثلاثة عقود سبقت اندلاع الحرب الأهلية. ولد هذا الحزب في العشرينات من القرن التاسع عشر ومع مرور الوقت استند في سياساته بصورة متزايدة إلى التنشيط الحكومي الذي شمل برامج لبناء المؤسسات ، والتنمية الاقتصادية ، والتنظيم الأخلاقي ، مما تتسبب في إنشاء القنوات ، مصحات المجانين ، ومجتمعات الاعتدال التي لا تشجع على شرب المسكرات والمدارس العامة المجانية. كان معظم مفتشي الولايات المبكرين للتعليم العام خلال الأربعينات من القرن التاسع عشر من المحافظين ورعى إصدار معظم القوانين التي صدرت لإنشاء أول أنظمة المدارس ، أعضاء من حزب المحافظين.

كان هناك بالتأكيد بعض الدعم من الحزبين. دعم أيضاً العديد من الديمقراطيين نظام التعليم المجاني للجميع وأرادوا إقامة مدارس تعلم الأطفال الأخلاق ، الأمجاد الماضية لأميركا ، وفضائل مؤسساتها السياسية. مع ذلك وقعت على عاتق الحزب الديمقراطي في ذلك الوقت مسؤولية تأييد السيطرة المحلية على المدارس ومعارضة التدخل القوي لحكومات الولايات. منتقداً وجهة النظر هذه ، قال زعيم حزب المحافظين وليام سيوارد ، حاكم ولاية نيويورك ، إن من السخف الاعتقاد بأن دولة تستطيع أن تسخر كافة مواردها في مواصلة الحرب ، ومعاقبة الجريمة ، ومحاربة الفتنة دون أن تستطيع تسخير نفس القدر من الموارد "لتجنب ويلات الحرب ، وتوفير الأمن العام ، ومنع حصول الفتنة ، وتحسين الأخلاق العامة ، وزيادة السعادة العامة."

كانت معركة حامية الوطيس ، ولكن خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً امتدت من عام 1837 حتى عام 1853 ، صادق كل مجلس تشريعي في ولايات الشمال على قوانين تتضمن المزايا الرئيسية لأنظمة المدارس المجانية العامة. وبغية تأمين ربح هذه المعارك الشديدة كان على مناصري المدارس العامة ، العالمين بدرجة كبيرة من خلال حزب المحافظين أن يقنعوا الأكثرية من مواطنيهم بأن بإمكان المدارس العامة أن تلعب دوراً حاسماً ليس في تزويد الناس بفرصة أكثر تساوياً في التعليم فحسب بل وأيضاً في تعزيز ثقافة البلد حول القيم الديمقراطية ، والرأسمالية ، والبروتستانتية.

في الجنوب ، قام الحزب الديمقراطي القوي إقليمياً خلال القرن التاسع عشر ، والنزعة المحلية ، والتقليد بعدم التدخل بشؤون التعليم ، والاعتقاد القوي بمجتمع متدرج هرمياً يستند إلى عمل الأرقاء ، بإحباط القيم الأكثر ديمقراطية وقيم الطبقة المتوسطة لمصلحي نظام التعليم في المنطقة. جاءت المدارس العامة المجانية إلى الجنوب فقط في أعقاب الحرب الأهلية (1861-1865) وأدخلتها لأول مرة وعززتها المجالس التشريعية خلال فترة إعادة البناء والتي شملت مشرعين سود فيها خلال الستينات وأوائل السبعينات من القرن التاسع عشر. ولاحقاً ، في أواخر القرن التاسع عشر ، عندما عاد الديمقراطيون البيض الجنوبيون إلى السلطة في المجالس التشريعية في الولايات ، انتقلت المنطقة بصورة تدريجية إلى أنظمة تعليم مجانية تستند إلى الضرائب المفروضة على الأملاك ، ولكنها كانت منفصلة للسود والبيض وغير متساوية في مواردها. وبالفعل ، حصل الكثير من أعمال التمييز العرقي في الشمال أيضاً ، وكانت المدارس الخاصة بالأقليات العرقية عبر البلاد تمتلك موارد أقل ، بوجه عام.

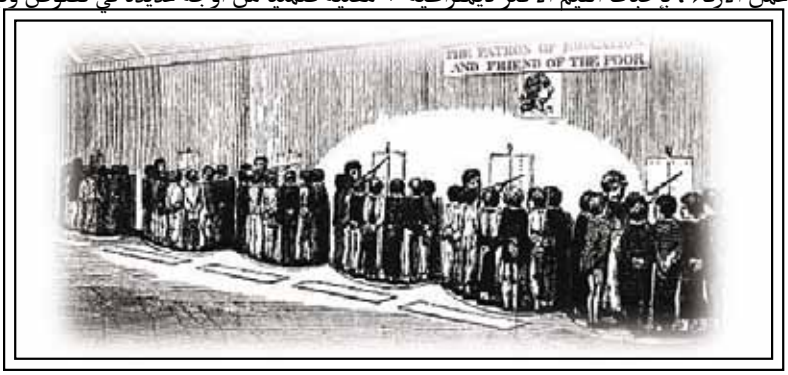

صور فتيان يتعلمون القراءة والكتابة في أوائل القرن التاسع عشر، وفقا لطريقة "لانكستر." حاول لانكستر ابتكار طرق كفؤة لتعليم الأطفال الفقراء.

## عجلة التوازن للآلية الاجتماعية

بعد أن بدأ نظام المدرسة العامة الحديث يكتسب شكلاً واضح المعالم في الشمال بين عامي 1837 و1853 ، حافظ على مزايا تطورية أكثر من كونها ثورية. ففي حين أن نظام الحكم انبثق من مجموعات محلية حضرية ، فقد استمرت مشاطرته بين السلطات المحلية وسلطات الولايات ، مع ازدياد المشاركة الفدرالية في القرن العشرين. إن مدى السيطرة الذي تحتفظ بها حتى هذا اليوم المجالس المنتخبة للمدارس في الولايات المتحدة فريد من نوعه بين الدول الصناعية في العالم ، ويشهد على استمرار الجاذبية القوية لمفهوم المراقبة المحلية للمناهج الدراسية وموازناتها لدى الأميركي العادي. لكن ، من خلال إدخال قدر يسير من التنظيم على يد الولايات ، وفي إقناع مقاطعات المدارس المحلية على إلغاء كافة الرسوم المفروضة على أهالي الطلاب من أجل تسجيل أولادهم في المدارس ، حقق مصلحو المدارس العامة تحولاً ذا شأن. تحسنت الانحيازات الطبقية إن لم تلغ بالكامل ، وتم تمهيد الأرضية لإدخال قدر معين من الاندماج العرقي نظر إلى كلا الجنسين في نهاية المطاف على أنهما مؤهلان للتمتع بفرص تعليم متساوية.

أعلن هوارس مان في عام 1948 أنه في أميركا قد تُشكِّل المدارس العامة "عجلة التوازن للآلية الاجتماعية" ، كما أن فكرة المساواة في الفرص ، وهي معنية ضمنياً من أوجه عديدة في نصوص وثيقة إعلان الاستقلال والدستور الأميركي ، تعززت وتوسعت بفعل ذلك الإعلان ، ومبادئ إصلاحية مماثلة. ومع ذلك فمجاز عجلة الموازنة له ربما معنى آخر غير مقصود. إذ إن عجلة الموازنة تحافظ على الآلية من الاهتزاز الذي يقود إلى التفكك. وهذا ما حافظ على جاذبية المدارس العامة في نظر معظم الناس في معظم أنحاء البلاد خلال القرن ونصف القرن الماضي. كان الأميركيون يعتقدون باستمرار أن المدارس العامة المشتركة ضرورية لتعليم القيم المشتركة ، والمعرفة المشتركة للنظام السياسي ، واحترام المؤسسات ، واحترام حقوق الملكية ، وقيم أخرى ضرورية لمنع النظام الديمقراطي من التفكك والتناثر. وهكذا ، ففي حين أن المدارس العامة تعزز المساواة ، إلا أنها تعتبر في الولايات المتحدة ، في نظر البعض ، مؤسسات اجتماعية محافظة بصورة أساسية لا تزال تحافظ على مستوى معيّن من التمييز التقليدي الثقافي على أساس العرق ، والطبقة ، وحتى الموهبة ضمن إطار العمل الديمقراطي. فالاحتفاظ بالسيطرة المحلية والاعتماد على الضرائب المحلية حتى هذا اليوم يخلقان حالات الإخلال بالمساواة في النفقات لكل طالب. استمر تنظيم مقاطعات المدارس حسب خطوط الأحياء السكنية عند اتباع نظام الفصل العنصري في التعليم العام ، رغم المحاولات الهائلة من جانب النظام القضائي الفدرالي لتغيير ذلك خلال نصف القرن الماضي. كما تمارس مدارس عامة كبيرة جداً قدراً معيناً من التنظيم الفرعي الذي يهدف إلى الاعتراف بالجدارة العلمية.

وحتى يومنا هذا ، تظل القيم والمناهج الدراسية المتبعة في المدارس العامة

"المشتركة" متجهة نحو المؤسسات الثقافية ومعتقدات البروتستانت الأميركيين التقليديين. ومع ذلك وبصفتها الترويجية لمفهوم "بوتقة الانصهار" للتماثل ، تحتفظ المدارس العامة بشعبيتها. حتى وعبر العقود القليلة الماضية التي شهدت موجات جديدة من الهجرة من دول نامية ، استوعبت المدارس العامة الأميركية باستمرار نسبة تبلغ 90 بالمئة من السكان في سن الدراسة مع انتماء النسبة المتبقية إلى مدارس خاصة كاثوليكية وبروتستانتية على نفقتهم الخاصة.

ومع ذلك ، ومع دخول أعداد متزايدة من الأميركيين من خلفيات عرقية وثقافية متباينة بشكل هائل إلى المدارس العامة ، شكك بعض الأهالي والمربين في صحة الفكرة الداعية إلى النظام الشامل للمدرسة العامة. وينصب جوهر المناظرة في الوقت الحاضر على أنه إذا كان نظام التعليم الذي تم تصوره وفق نموذج القرن التاسع عشر يقوم بإعداد الأميركيين الشباب للتنافس بصورة ملائمة في الاقتصاد التكنولوجي العالمي للقرن الواحد والعشرين ، وإذا لم يكن كذلك ، فما هو السبب.

يعيد العديد من الأميركيين النظر في المسائل المتعلقة بمناظرات عظيمة حول المدرسة العامة. هل يجب توزيع الأموال العامة بصورة مباشرة على الأهل لاستعمالها كما يرغبون لتعليم أولادهم ؟ هل يجب استعمال الأموال العامة لدعم المدارس المستندة إلى الدين ؟ هل يجب طمس الخط الفاصل بين القطاعين العام والخاص كما كان في السنوات الخمسين الأولى من تاريخ البلاد ؟ هل يجب أن تسود مبادرات التعليم المحلية والمستقلة غير المنظمة من جانب سياسة الولاية أو الحكومة الفدرالية ؟ هل يجب توسيع نظام الامتياز القومي ضمن إطار العمل الجاري لحث مقاطعات المدارس العامة المتخلفة على توفير تعليم أفضل لطلابها ؟ إن المجتمع الذي يتطور بسرعة هو الذي يحمل الأجوبة على المناظرة العظيمة الجارية حول المدرسة العامة في الولايات المتحدة.

كارل إف كايستل يعمل أستاذا لمواد التربية والتاريخ والسياسة العامة في جامعة براون. انضم إلى هيئة التعليم في جامعة براون في تموز/يوليو 1995 ، بعد أن درّس في جامعة ويسكونسن وجامعة شيكاغو. وتشمل مؤلفاته ، "أعمدة الجمهورية: المدارس العامة والمجتمع الأميركي 1860-1780" ، و"معرفة القراءة والكتابة في الولايات المتحدة: القرّاء والقراءة منذ عام 1880". عمل مؤخراً مستشاراً رئيسياً ومعلقاً مهنياً في الفيلم التلفزيوني الوثائقي العام "المدرسة".

ينظر إلى المدارس العامة المجانية للجميع، في الولايات المتحدة، باعتبارها مؤسسات ديمقراطية تعزز الانصهار الاجتماعي.

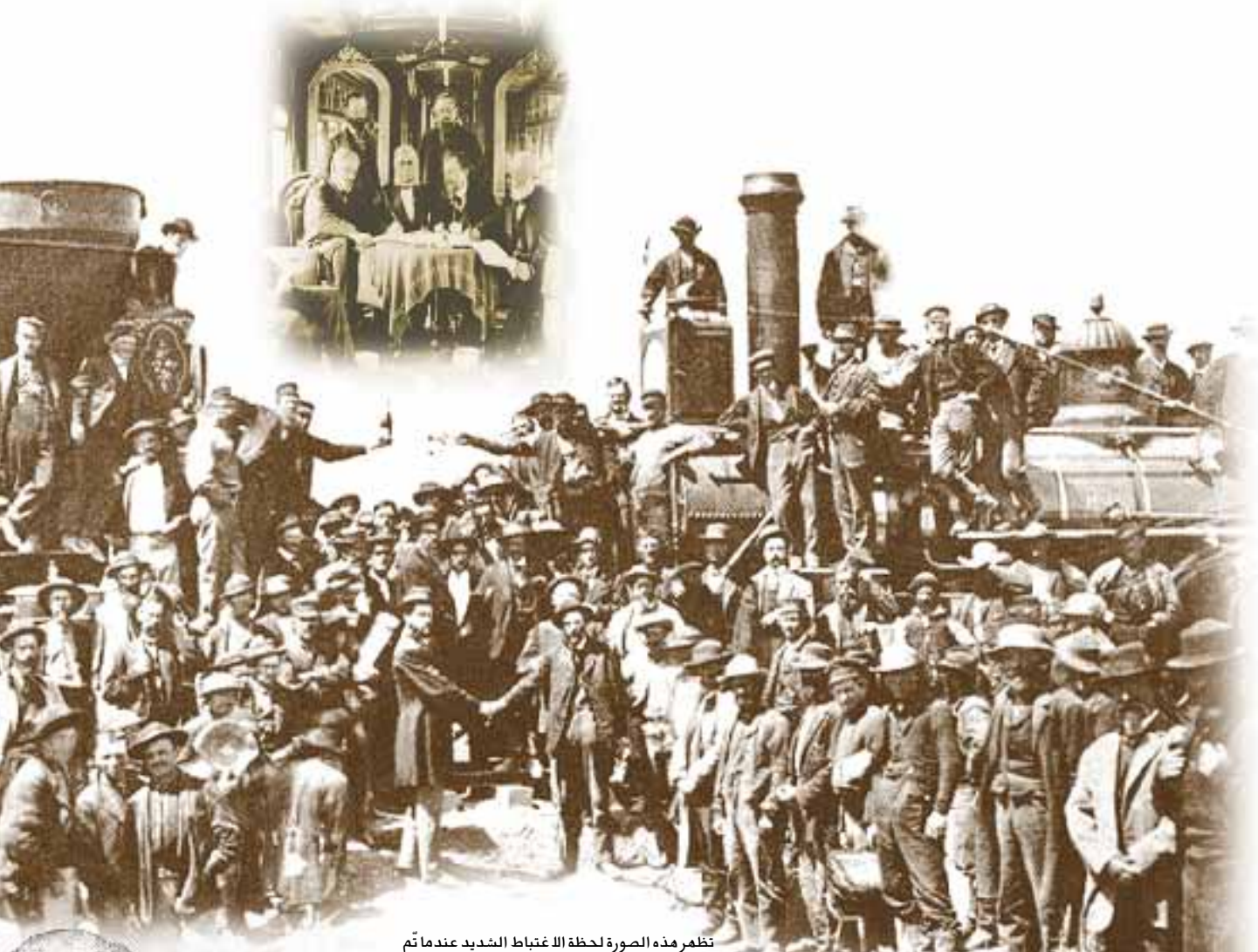

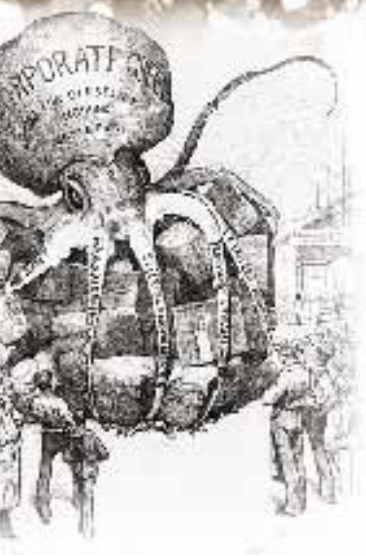

تظهر هذه الصورة لحظة الاغتباط الشديد عندما تّم ربط شرق وغرب الولايات المتحدة عبر سكة الحديد العابرة للقارة، في العام ١٨٦٩. وفي العقود التالية، سوف يؤدي تركز السلطة في أيدي عدد القليل من الذين يملكون خطوط السكك الحديدية، أو غيرها من الأصول، إلى إثارة الجدل. وقد قامت الحكومة الأميركية لاحقاً بتقسيم تكتلات الشركات، مثل الشركات الاحتكارية للسكك الحديدية أو النفط المصورة في هذا الرسم الكاريكاتوري العائد إلى القرن التاسع عشر كأخطبوط عملاق. أعلاه: عدد من أباطرة المال يجلسون حول طاولة في عربة من عربات السكك الحديدية التابعة لشركة يونيون باسيفيك في العام ١٨٦٨.

# قانون شيرمان لمنع الاحتكار
# للعام 1890

مهدت الولايات المتحدة عام ١٨٩٠ الطريق لقانون المنافسة وعملت بقوة على تقوية مستقبل الأسواق الحرة في النظام الأميركي من خلال تبني تشريع فدرالي جديد: قانون شيرمان لمنع الاحتكار. للمرة الأولى في التاريخ، تتولى حكومة قومية زمام المسؤولية في التحقيق، وإذا لزم الأمر، ملاحقة الاحتكارات والتكتلات التي تحدد الأسعار. مع مرور الوقت، أصبحت نتائج هذا العمل، الذي استنكره قادة الصناعة في وقت المصادقة عليه، واضحة. من خلال الحد من قدرة الشركة في السيطرة على منافسيها في السوق، جعل القانون الجديد النظام الاقتصادي الأميركي أكثر ديناميكية وأكثر انفتاحا على المنافسين الجدد والتكنولوجيات الجديدة. وشهد القرن التالي توسعاً اقتصادياً كبيراً، وارتفاعاً في المستويات المعيشية في الولايات المتحدة.

أقر الكونغرس الأميركي التشريع في وقت اتسم بتغيير صناعي مضطرب ، في وقت كانت فيه التكنولوجيات الجديدة للإنتاج الضخم لسلع المصانع بجميع أنواعها تؤدي إلى ولادة "الشركات الكبرى" ، في وقت كانت فيه شبكات التوزيع الموسعة التي تبعت فترة توحيد مواصفات السكك الحديدية بعد الحرب الأهلية تحيك مزائج مختلفة الألوان والأشكال من الأسواق الإقليمية لتجعلها اقتصاداً وطنياً. ولأن هذه التطورات الثورية بشرت بكفاءة اقتصادية أكبر بكثير مما كان معروفا في الماضي ، في الوقت نفسه ، كانت الاحتكارات أو الكارتلات تسيطر على نحو متزايد على صناعات بأكملها. تجدر الإشارة إلى أن الكارتل هو مجموعة من الشركات المتنافسة التي اتفقت على تحديد الأسعار أو اتخاذ تدابير أخرى للحد من المنافسة فيما بينها. ومن خلال سن قانون منع الاحتكار للحد من هذا السلوك ، عمل الكونغرس على إمالة التجارة الحرة في النظام الأميركي نحو المنافسة بدلا من التلاعب في السوق وراء الكواليس من قبل المصالح الخاصة القوية. كيف توصل الكونغرس إلى اختيار سياسة المنافسة الحرة في عام 1890 ؟ هل ما زال التشريع له صلة بعصرنا الذي يتحول إلى اقتصاد سيتسم بالعولمة والتكنولوجيا الرقمية ؟ إن متابعة هذه التحقيقات يأخذنا أولاً إلى المناقشات في الكونغرس وقرارات المحكمة المبكرة التي تفسر القانون ، ومن ثم إلى قضية مايكروسوفت مؤخرا بعد أكثر من قرن من الزمن. على الرغم من أن الكثير من الأحداث حصلت بين هذين الفصلين من التاريخ الاقتصادي ، فإن كليهما وقع في فترات من التغير الصناعي العاصف في الولايات المتحدة ، وبالتالي ، فإنهما يشكلان حلقات مفيدة بشكل خاص لفرض تطبيق قوانين منع الاحتكار.

قام الكونغرس بتوجيه تطور ريادة الأعمال والمشاريع الحرة في النظام الأميركي نحو المنافسة بدلا من تلاعب المصالح الخاصة القوية في السوق من وراء الكواليس.

مشكلة خط السكة الحديدية

فيما عدا استثناءات قليلة ، كانت الحياة اليومية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر تفتقر إلى الهاتف ، والضوء الكهربائي ، والسيارات. بل إنها كانت تعتمد على عربات الركوب والنقل التي تجرها الخيول ، ومصباح الكيروسين ، وكذلك شبكة خطوط السكة الحديد الجديدة المتوسعة بسرعة. في الواقع ، كان هناك احتفال كبير يوم تم استكمال خط سكة الحديد الأول العابر للقارة في عام 1869 ، بمرور الخط فوق المسمار الذي سمي "غولدن سبايك" أي المسمار الذهبي. وأثارت فكرة إنشاء السكة الحديد الواحدة التي تمتد عبر الولايات المتحدة القارية مخيلة المواطنين المعتادين على السفر في مركبات عمومية تجرها الجياد والمعروفة بخدمة "بوني إكسبرس".

تبعت ذلك خطوط السكة الحديد القومية ، وسوية مع الطرق الإقليمية وخطوط التغذية الكهربائية ، فإنها ربطت في وقت قريب أقاصي المناطق التجارية بين الولايات. ولكن تَّم بناء العديد من خطوط السكة الحديد بسرعة قصوى مما أدى إلى اندلاع منافسة شرسة فيما بينها وسرعان ما تبعها الإفلاس. وعلى الأخص ، عندما تعثرت شركة خطوط السكة الحديد الباسفيكية الشمالية الكبرى في دفع الديون المستحقة لبنك الاستثمار التابع لها ، فأغلق البنك أبوابه ، مما عجل في إثارة الذعر المالي عام 1873. أغلقت بورصة نيويورك لمدة 10 أيام في خريف ذلك العام بسبب الذعر الذي هدد بانهيار سوق الأوراق المالية. ومع اتساع نطاق الأزمة ، تخلفت حوالي 90 شركة من شركات السكة الحديد عن دفع السندات ، مما أدى إلى إغلاق المزيد من المصارف ودفع الاقتصاد إلى الأزمة المالية التي استمرت حتى العام 1870.

ورغم ذلك ، استمر بناء السكة الحديد. واستمرت الصعوبات. وحتى التسعينات من القرن التاسع عشر ، وصل المعدل السنوي لشركات السكك الحديدية التي ما زالت تفشل إلى 50 شركة. اعترف الجميع "بمشكلة السكة الحديدية" ، لكن لم يكن هناك توافق في الآراء حول الحل المقبول.

اقترب الكونغرس أولاً من المشكلة بتمرير قانون التجارة بين الولايات للعام 1887 لحماية الشركات الصغيرة والسكك الحديدية نفسها من الأسعار التفضيلية التي تمنح للشحن التجاري عليها والتي تعتبر السكك الحديدية أنها مضطرة لمنحها إلى الشركات الاحتكارية الصناعية والى العملاء الأقوياء الآخرين. كان القانون يمنع السكة الحديد من الانخراط في وضع أسعار تمييزية ، من فرض أسعار أقل للعملاء الأقوياء لمجرد أنهم طالبوا بها. ومع ذلك ، استمرت الضغوط الشرسة. وكان حل السكة الحديد لمطالب عملائها الانضمام معا في كارتلات تحديد الأسعار بأنفسهم. وبحلول مطلع القرن العشرين ، انتشر الهروب من المنافسة إلى الجمع وتخطى كثيراً خطوط السكة الحديد. كانت الكارتلات العملاقة وكذلك عمليات دمج الشركات بين المتنافسين تساهم في إعادة تشكيل وتعزيز الصناعات عبر الاقتصاد ، من تكرير النفط وإنتاج الصلب إلى صناعة عيدان الكبريت الخشبية وورق الكريب.

صعود شركة ستاندرد اويل

يتعلق المثال الأكثر شهرة بمحاسب من شمالي ولاية أوهايو يدعى جون روكفلر. بحلول العام 1859 ، تّم اكتشاف النفط في أونتاريو ، كندا ، وفي غربي ولاية بنسلفانيا. أرسلت معظم كميات النفط الخام المستخرج من الحقلين إلى مصافي تكرير في شمالي ولاية أوهايو لتكريره وتحويله إلى أشكال مفيدة ،

مثل الكيروسين. وفي أقل من 15 عاما ، أصبح روكفلر رجل أعمال ناجح جدا لأنه سيطر على مصافي النفط في ولاية أوهايو ، ومن خلالها ، على الصناعة برمتها. استخدم هذه السيطرة كقوة ضغط للتأثير على السكة الحديد ، التي ضعفت ماليا بسبب انتشارها والمنافسة الشديدة. سمحت حالتها لروكفلر بقدرة تأثير للحصول ليس فقط على أسعار أقل لنقل المنتجات النفطية ولكن أيضا على جزء من كل دولار يدفعه منافسوه إلى السكة الحديد. انتزع هذه المبالغ من خلال الاتصال بكل شركة للسكة الحديد وتهديدها بأنها ستخسر التعامل معه ، الذي كان كبيراً جداً ، وبالتالي حاسماً في صناعة كان هامش ربحها ضئيلاً جداً مما جعلها تعتمد على حجم ما تنقله.

ونتيجة لذلك ، سُحقت شركات النفط المستقلة ، والعديد منها تّم بيعه إلى شركة ستاندر أويل. في عام 1892 ، فاز النائب العام لولاية أوهايو بأمر من المحكمة لحل شركة ستاندرد أويل ، ولكن روكفلر انتقل ببساطة إلى ولاية نيو جيرسي ، وحولها إلى أول شركة "تراست" أي شركة احتكار تجاري - وهي شركة تسيطر على منافسين كانوا مستقلين سابقاً من خلال امتلاك شهادات أسهمهم. كانت شركات التراست القديمة مختلفة عن الشركات القابضة اليوم ، التي تملك محافظ أسهم متنوعة في كافة المجالات الصناعية ، وبالتالي ، لا تثير مخاوف بشأن القوة الاحتكارية في أسواق معينة.

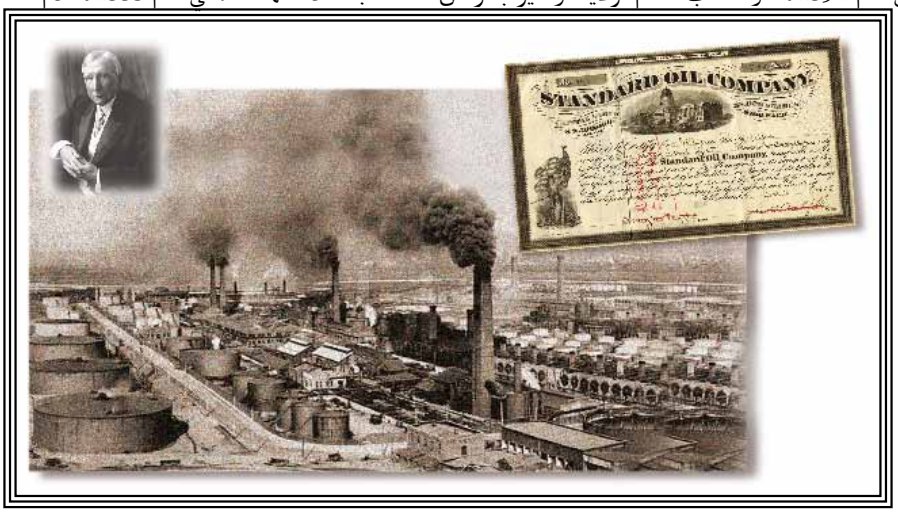


في أقل من ١٥ عاماً بعد اكتشاف النفط في أونتاريو وفي غرب ولاية بنسلفانيا، أصبح جون روكفلر (أعلى الصورة الى اليسار) رجل أعمال ناجح جداً بعد أن سيطر على مصافي النفط في ولاية أوهايو، ومن خلالها، على الصناعة برمتها. وفي العام ١٨٩٢، حوّل شركة ستاندرد أويل الى أول شركة تراست (سهم شركة ستاندرد أويل الى أعلى اليمين). في الوسط معمل التكرير

على الرغم من أن عددا قليلا من الشركات تبنت فعلا شكل "التراست" ، أصبح المصطلح بسرعة شعاراً في النقاش العام حول دور الحكومة في وقت يشهد هذا النوع من التركيز الصناعي. رأى البعض تزايد التركيز الصناعي كأمر طبيعي ومفيد. وقال بارون الصلب أندرو كارنيغي إن "هذا الاتجاه الساحق القوة الذي لا يقاوم المتجه نحو تجميع رؤوس الأموال وزيادة الحجم... لا يمكن كبح جماحه". حتى الصحفي التقدمي التفكير لينكولن ستيفنز ، علق بأن: "شركات التراست طبيعية ، وهي نمو لا مفر منه للخروج من ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية.... ولا يمكنك وقفها بالقوة ، عن طريق القوانين".

ورآه آخرون بشكل مختلف. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الإصلاح القانوني فقط يمكنه أن يضمن قدراً من المنافسة الحرة والتوزيع العادل للثروة والسلطة بين الشركات الكبيرة والصغيرة. مع تصاعد الضغط لتنفيذ الاصلاحات ، اتخذت بعض الولايات اجراءات قانونية ضد شركات التراست ، لأنها أصبحت معروفة عالميا. لكن الجهود التي بذلها التقدميون لتفكيك شركات التراست فشلت لأنهم ، مثل ستاندرد أويل في ذلك الوقت ، كان يمكنهم الانتقال إلى ولايات أقل ميلا نحو العقلية الإصلاحية ، وتكون لديها قوانين تجارية أكثر تساهلا.

عندما أصبح من الواضح أن الولايات لم تتمكن أو لن تساهم في الحد من نمو جميع أنواع شركات التراست ، عقد الكونغرس جلسات استماع حول كيفية معالجة هذه المسألة. في عام 1888 ، قدم السناتور جون شيرمان من ولاية أوهايو مشروع قانون لمنع الاحتكار ، وأعلن:

يتم تأجيج العقل الشعبي بالمشاكل التي قد تعكر صفو النظام الاجتماعي ، ومن بينها جميعها ليس هناك ما هو أكثر تهديدا من... تركيز رؤوس الأموال في مجموعات واسعة التنوع. ... يكون بإمكان الكونغرس وحده التعامل معها ، وإذا كنا غير راغبين أو غير قادرين سيكون هناك قريبا شركة تراست لكل منتج ومصدر رئيسي لتحديد ثمن كل ضرورة من ضروريات الحياة.

ومع ذلك ، كان هناك البعض في الكونغرس الذين اختلفوا مع السناتور شيرمان. وقفوا إلى جانب كارنيغي وستيفنز وكذلك روكفلر ، الذي سيشهد في وقت لاحق أمام اللجنة الصناعية للولايات المتحدة بأنه: "لقد فات الأوان للمجادلة حول مزايا المجموعات الصناعية ، وهي ضرورة."

وعلى وجه الخصوص ، اختلف الرجلان من ولاية أوهايو ، وهما شيرمان وروكفلر ، بشدة حول احتمال وحكمة تحويل مد وجزر زيادة التركيز الصناعي. من الناحية النظرية ، كان الاثنان يتحدثان لصالح "المنافسة الحرة". لكن المنافسة الحرة حملت معاني مختلفة بالنسبة لهما. بالنسبة للسناتور شيرمان ، فإنها عنت المنافسة الحرة من سيطرة القوة الاقتصادية

الخاصة. عنت أن الأسواق الحرة تتطلب وضع حدود للاحتكارات والكارتلات ، وقيود اقتصادية مماثلة. كان روكفلر يؤمن بالمنافسة المتحررة من التنظيم الحكومي ، ودعا إلى حرية مطلقة في التعاقد.

وهكذا ، في عام 1890 ، أدت المخاوف الاجتماعية بشأن التحول الصناعي الهائل والمخاوف الاقتصادية بشأن الاحتكارات والتكتلات التي هددت الأسواق الحرة ، والمخاوف السياسية بشأن "حرية المواطن" الأساسية في دولة قد تصبح فيها شركات التراست قوية جدا إلى دفع الكونغرس لتمرير قانون شيرمان لمنع الاحتكار.

في النظام الأميركي ، تخدم عادة التشريعات كبداية للتغيير الاجتماعي. بعد ذلك ، يتم تطبيق القوانين والسياسات التي تفسر من قبل المحاكم ، حيث الانقسام الحاد بين اثنين من أبناء ولاية أوهايو ، وهما شيرمان وروكفلر ، استمر في لعب دوره لعدة عقود.

## المحكمة العليا تؤيد القانون الجديد

سرعان ما وصلت قضيتان بارزتان من قضايا منع الاحتكار تتعلقان بالسكة الحديد إلى المحكمة العليا ، والأولى منها عام 1896. ففي قضية الولايات المتحدة ضد جمعية الشحن عبر ميزوري ، ادعى النائب العام على كارتل للسكك الحديدية الذي احتج أعضاؤه الثماني عشرة بأنهم كانوا يقومون بمجرد تحديد أسعار معقولة لتجنب المنافسة المدمرة. على الرغم من أن حجة السكة الحديد أقنعت المحاكم الدنيا ، لكن المحكمة العليا المنقسمة على نفسها وجدت أن الكارتل غير شرعي وأعلنت أن العملية التنافسية لوحدها هي التي تحدد الأسعار المعقولة. لاحظت أيضا غالبية أعضاء المحكمة أن هذا "الجمع بين رأس المال" يهدد بإفلاس العملاء الصغار والرجال الجديرين الذين صرفوا حياتهم فيها." وبعد سنوات قليلة ، أعادت فصائل المحكمة تأكيد صلاحية قانون شيرمان لمنع الاحتكار بشكل أكثر وضوحا ، واتحدت فيما بينها لتعلن أن جميع كارتلات تحديد الأسعار غير قانونية:

"... لا يمكننا أن نشك بأن (الكارتلات) ، مهما كانت الأسعار التي تحددها معقولة ، ومهما كانت المنافسة التي عليها مواجهتها عظيمة ، ومهما كانت الضرورة عظيمة لكبح جماحها من خلال الاتفاق المشترك عن ارتكاب الانتحار المالي بسبب المنافسة غير الحكيمة ، (محظورة) لأنها... تحرم عامة الناس من المزايا التي تتدفق من المنافسة الحرة.

عندما أصبحت كارتلات تحديد الاسعار غير قانونية بشكل علني وواضح ، تحولت خطوط السكة الحديد إلى عمليات الاندماج كسبيل للقضاء على المنافسة فيما بينها. وهكذا ، فإن القضية البارزة الثانية لاختبار التشريع أقامها المدعي العام ووزير العدل الأميركي لتفكيك شركات التراست الشمالية للأوراق المالية ، نتيجة لعملية الدمج التي صممها الممول جي بي مورغان. أصبحت مجموعته تسيطر على شركة السكة الحديد الباسيفيكية الشمالية المتعثرة ، التي تنافست على طول 9000 ميل من مسارات السكك المتوازية مع يونيون باسيفيك ، والتي كان روكفلر من بين أصحابها. لإنهاء المنافسة الحادة بين السكتين الحديديتين ، أقنع مورغان المجموعتين المالكتين بالاندماج من خلال تبادل أسهمهما في السكة الحديد بشهادات ائتمان. أقامت الحكومة الفدرالية دعوى لحل التراست.

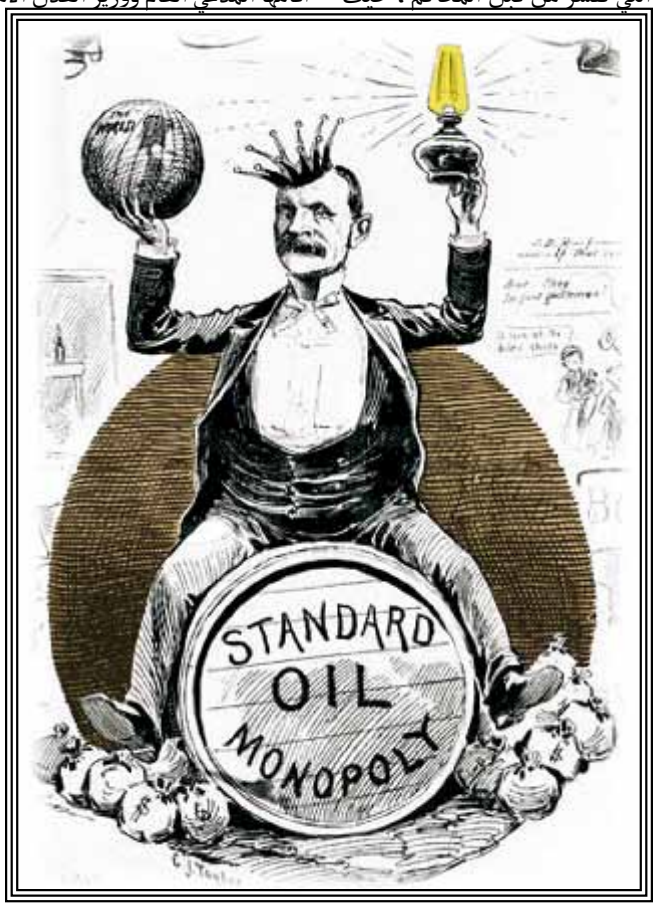

شعر الرسامون الكاريكاتوريون السياسيون في القرن التاسع عشر بغبطة كبيرة من خلال مهاجمة روكفلر، الذي يظهر في الرسم الكاريكاتوري هنا وكأنه "ملك العالم" يجلس على برميل من النفط.

في عام 1904 ، وافقت أغلبية ضئيلة في المحكمة العليا على العمل الحكومي لتفكيك شركات التراست في السكة الحديد. رفض أربعة من القضاة التسعة ، الموافقة على القرار ، وأصروا على أن عملية الدمج ، مثل أي عقد تجاري ، هي مجرد بيع الممتلكات. بالنسبة لهم ، كانت المنافسة الحرة تعني الحق في بيع أو تبادل الشركة من غير تدخل حكومي ، بغض النظر عن تأثير ذلك على السوق. مع ذلك أصرت غالبية المحكمة على أن المنافسة الحرة تدعو الى الاهتمام بتأثير ذلك على السوق. والأمر الأساسي أنها قررت أن قانون منع الاحتكار يحظر هذا النوع من

الاندماج لأن التراست الناتج عن ذلك يزيل بالضرورة المنافسة بين السكك الحديدية ويخلق الاحتكار. وأعلنت المحكمة:

مجرد وجود مثل هذا الجمع والقوة التي اكتسبتها الشركة القابضة بوصفها وصية عليها ، يشكل تهديداً وتقييداً لحرية التجارة التي كان الكونغرس ينوي إقرارها وحمايتها ، والتي يستحق عامة الناس أن تكون محمية. إذا لم يتم تدمير تركيبة من هذا القبيل ، فإن كل المزايا التي من شأنها أن تأتي بشكل طبيعي إلى عامة الناس في إطار عملية القوانين العامة للمنافسة... سوف تضيع.

حتى وعندما لعب قانون شيرمان دوراً في صناعة السكة الحديد ، استمرت شركة ستاندرد أويل تراست التي يملكها روكفلر في شن هجوم لا هوادة فيه على صناعة النفط. انطوت رؤيته للشبكة الموحدة والكفوءة لإنتاج وتوزيع النفط على برنامج منهجي من الترهيب الذي لم يترك لمنافسيه سوى خيار البيع مقابل مبلغ ضئيل جداً.

ولكن في عام 1902 ، قام الرئيس تيدي روزفلت بعمل جعله يشتهر بأنه طارد "الاحتكار": فوفق تعليماته ، أقام المدعي العام الأميركي دعوى قضائية لتفكيك ستاندرد أويل ، التي أصبح سلوكها الشرس يرمز إلى مشكلة ثقة كاملة. ومعروف أن القضايا تستغرق وقتا طويلا في المحاكم ، ولكن في عام 1911 ، قررت المحكمة العليا أخيرا أن ستاندرد أويل قد احتكرت بصورة غير قانونية صناعة النفط. وإذا وضعنا ذلك بكلمات بسيطة فإن نجاحها لم يتحقق بطريقة منصفة. كانت النتيجة صدور مرسوم بحل ستاندرد أويل إلى 33 شركة مستقلة عُرفت باسم "شركات ستاندرد الصغيرة".

لاقى قانون منع الاحتكار نجاحا باهرا ، أو هكذا بدا الأمر. أوقفت كارتلات تحديد الأسعار في مكانها واختفت شركة تراست للأوراق المالية الشمالية وشركة ستاندرد أويل الشهيرتان. أعلنت واشنطن بوست يوم 18 أيار/مايو 1911 ، أن قرار المحكمة العليا "يحل شركة ستاندرد أويل التي كانت في يوم ما شركة مستقلة ، وجعلها شركة مجرمة"... سوف يجد الرجال الشرفاء الأمن من التحذيرات ولوائح الاتهام ، في حين أن الرجال غير الشرفاء سوف يرون فيه اليقين من العقاب... فقد أعطى البلاد ضمانات العدالة والتقدم في صناعتها ".

ولكن إذا استعدنا الأحداث الماضية ، نتبين أن النجاح لم يكن واضحاً. أولا ، سمح تفكيك شركة ستاندرد أويل للمساهمين فيها بالاحتفاظ بملكية والسيطرة على الشركات الثلاثة والثلاثين الصغيرة. وهكذا لم تكن شركات مستقلة سوى بالاسم. علاوة على ذلك ، أظهرت الإثباتات في جلسات الاستماع التي عقدت أمام الكونغرس بعد عدة سنوات أن أرباحها قد ازدادت فعلاً ، مما أوحى بأن تفكيكها لم يؤد حتماً إلى تخفيف قوتها الاقتصادية ، مهما كان شكل هيكليتها على الورق. لكن كان هنالك آخرون ممن أشاروا ليس إلى قساوة روكفلر ، بل إلى نجاحه في خلق شبكة توزيع كفوءة ، وإلى الفوائد التي تعود على المستهلكين من الأسعار المنخفضة للمنتجات النفطية في تلك السنوات. ولكن في النهاية ، كانت مسألة منافسة على أساس الوقائع الموضوعية ، وليس نجاحاً تنافسياً بأي وسيلة. في الواقع ، كتب مؤخراً الفائز بجائزة نوبل جيم دوغلاس نورث أن نجاح اقتصادات السوق الحرة يعتمد على الاعتقاد بأن المشاركين سوف يحصلون على فرصة منصفة لتحقيق النجاح.

**نجاح اقتصادات السوق الحرة يتوقف على الاعتقاد بأن المشاركين سوف يكون لهم فرصة منصفة لتحقيق النجاح.**

## قانون منع الاحتكار، والعصر الحديث

يشير نقاد لقانون منع الاحتكار أتوا في تاريخ أحدث إلى عدة موجات دمج وصل عددها إلى خمسة ، وبدأت الموجة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال ، نتجت شركة جنرال موتورز ، والشركة التي لا زالت عن الوجود الآن ، أي تي أند تي وشركة يو إس ستيل عن عمليات دمج عززت بنجاح صناعات السيارات ، والاتصالات ، والصناعات الفولاذية على مدى الجزء الأكبر من القرن العشرين. حسب وجهة نظر النقاد ، لم يؤدي قانون منع الاحتكار إلى عكس الاتجاه نحو التركيز الصناعي ، رغم أن المحاكم أكدت ذلك ، ومعه إلى التعزيز المتزايد للسلطات الاقتصادية والسياسية لهذه الشركات الذي دفع بالأساس الكونغرس إلى العمل عام 1890. مع ذلك ، ومنذ السبعينات من القرن العشرين ، ورغم السلطة والمكانة الهائلة للشركات المساهمة في الحياة الأميركية ، وافقت وزارة العدل ولجنة التجارة الفدرالية في كل من الإدارتين الجمهورية والديمقراطية ، على تحمل مسؤولياتها القانونية ومراجعة كافة عمليات الدمج الكبيرة وأصرتا في أحيان كثيرة على إدخال تغييرات لتخفيف تأثيراتها الضارة بالمنافسة. وبالفعل ، تم كسر احتكار شركة أي تي أند تي لخدمات الهاتف خلال الفترة الأولى من عهد رونالد ريغان.

ومع ذلك ، من الصعب بنوع خاص تجاهل الواقع بأنه حتى بعد انقضاء قرن على عمليات منع الاحتكار ، فقد عززت عمليات الدمج القانونية صناعة النفط وحولت هذه الصناعة إلى قطاع يسيطر عليه حالياً عدد قليل من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات. وبالفعل ، يستمر قبول الحجة بأن التركيز أمر جيد. بالإضافة إلى ذلك ، يؤكد العديدون بأن الزمن قد تغير: تخفض المنافسة

العالمية حدة التوتر بين فوائد المؤسسات الواسعة النطاق والأضرار التي يلحقها التركيز الصناعي. ويصر آخرون على أن التوتر لم يقلّ بل بدلا من ذلك تحولت من الساحة القومية إلى الساحة الدولية ، كما تؤكد ذلك المنازعات التي حكمت فيها منظمة التجارة العالمية وجماعات مماثلة.

ومع ذلك ، وبفضل السناتور شيرمان ، بقي الالتزام بمنع تحديد الأسعار حازماً: في عام 1999 ، على سبيل المثال ، أنهت الحكومة الفدرالية قضيتها ضد كارتل دولي في تجارة الفيتامينات عندما وافق أعضاء الكارتل على دفع غرامات قاربت مليار دولار وعلى سجن مدراء شركات الكارتل المتورطين. وكمسألة عامة ، يوجد إجماع دولي في الآراء حول الشرور الاقتصادية للكارتلات التي تحدد الأسعار لأنها تعتبر أنها تضع قيوداً غير مبررة على المنافسة. قام أكثر من 100 بلد بوضع قوانين للمنافسة مصممة وفق نموذج قانون شيرمان لمنع الاحتكار ، ابتداء من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى اليابان وزامبيا.

في الولايات المتحدة ، أكد وعزز قانون منع الاحتكار التزاماً دائماً بفتح الأسواق أمام التكنولوجيات الجديدة والمجموعات الجديدة. لم يعد رجال الأعمال الأثرياء مثل روكفلر وكارنيغي وفاندربيلت ودوبون ، يسيطرون على الشركات التجارية ويتحكمون بالفرص الاقتصادية. ومع تقدم سنوات القرن العشرين انطلق جماح الطاقات الابتكارية التي تتأهب للبروز في جوهر الاقتصاد الأميركي من أجل إيجاد مراكز جديدة للابتكار ولنشاط رواد الأعمال ، سواء كان ذلك في هوليوود ، في جادة ماديسون ، أو عبر الإنترنت انطلاقاً من سيليكون فالي في ولاية كاليفورنيا إلى نظرائها في ضواحي أوستن وبوسطن.

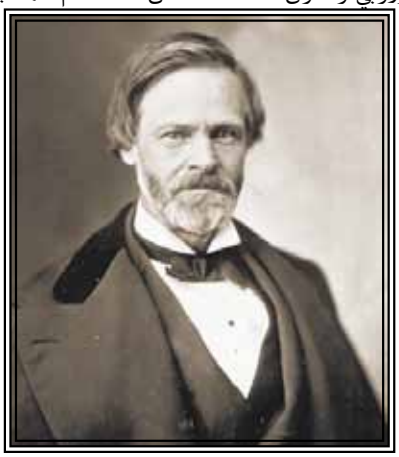

السيناتور جون شيرمان من ولاية أوهايو، الذي أصبح قانون "منع الاحتكار" الذي وضعه في العام ١٨٩٠ قانونا للبلاد. وقد تم، منذ ذلك الحين استخدامه من قبل حكومة الولايات المتحدة والمحاكم لكبح احتكار الشركات الكبرى.

## قضية مايكروسوفت

يستمر الجدل حول التركيز مقابل المنافسة حتى وعندما يتخذ أشكالاً جديدة. يجب ألا نندهش بأن زمننا المتميز بالتحول التكنولوجي والاقتصادي الدراماتيكي أعطى المجال لبروز قضية ثانية كبرى تتعلق بالاحتكار. منذ عام 1990 ، تخضع شركة مايكروسوفت ، الشركة المنتجة لبرامج الكومبيوتر ، للتحقيق والمقاضاة من جانب الحكومة الفيدرالية الأميركية و20 ولاية أميركية ومن الاتحاد الأوروبي والعديد من المدعين من القطاع الخاص. بصورة ملحوظة ، كان قانون منع الاحتكار لا زال قائماً في صلب القضايا الأميركية التي تسعى للقضاء على السلوك المناهض للمنافسة المتهمة به شركة مايكروسوفت في صناعات التكنولوجيا العالية في مطلع القرن الواحد والعشرين.

أسّس بيل غيتس وبول ألن شركة مايكروسوفت في السبعينات من القرن العشرين. ترك ألن الشركة في حين أن غيتس أعطى الشركة صورة الحيوية المفرطة الشابة والابتكار المثير. لكن خلف الشخصية العامة لغيتس كان هناك مخطط استراتيجي شركاتي شبّه البعض تكتيكاته التنافسية بتلك التي اتبعها جون روكفلر. من الواضح أن مايكروسوفت ويندوز هو نظام التشغيل المسيطر لأجهزة الكمبيوتر الشخصية مثلما كانت شركة ستاندرد أويل نظام التوزيع المسيطر في الصناعة النفطية. في قضية حكومة الولايات المتحدة ضد شركة ميكروسوفت ، وجدت المحكمة الأميركية في واشنطن العاصمة ، أن شركة مايكروسوفت تحتفظ بسيطرتها من خلال تخويف شركات الكمبيوتر القوية ، مثل إنتل وآي بي إم ، والضعيفة ، مثل شركة أبل للكمبيوتر للامتناع عن استخدام المنتجات الاستهلاكية التي لديها القدرة على تحدي برنامج مايكروسوفت ويندوز.

وجدت مختلف المحاكم في نهاية المطاف أن مايكروسوفت تحتكر بصورة غير مشروعة السوق الرئيسية لأنظمة تشغيل أجهزة الكمبيوتر. مع ذلك ، وخلافاً لشركة استاندرد أويل لم تتفكك مايكروسوفت. أصدر الأمر إليها بالتوقف عن سياسات الأسعار التمييزية والوصول إلى المنتجات ، وتقاسم المعلومات الأساسية المتعلقة بنظام ويندوز لتشغيل أجهزة الكومبيوتر الشخصية اللازمة لمنافسيها كي يتمكنوا من منافسة مايكروسوف بشكل أكثر فعالية وبحرية في سوق البرمجيات التطبيقية التي تعمل على نظام ويندوز.

في قضية الاتحاد الأوروبي ، فرضت اللجنة قيوداً مماثلة فضلا عن غرامة قدرها 497.2 مليون يورو. عملت مايكروسوفت على تسوية العديد من الدعاوى في جميع أنحاء العالم ، في القطاعين العام والخاص ، بتكلفة بلغت مليارات إضافية من الدولارات.

ونتيجة لذلك ، تغيرت أجواء صناعة تكنولوجيا المعلومات. وبدأت الشركات المشاركة بقدر أكبر من الحرية في البحوث التي تتنافس بشكل أساسي مع تكنولوجيا مايكروسوفت. في الواقع ، شرعت مايكروسوفت مؤخرا على مسار جديد لبراءات الاختراع عبر الترخيص الذي يشكل خروجا جذريا عن تاريخها في المنافسة الحادة. ولإن كان من السابق لأوانه تقييم الأثر النهائي لتحول مايكروسوفت نحو التعاون ، الأمر الواضح هو أن قانون شيرمان لمنع الاحتكار احتفظ بأهميته القانونية وأصبح له بالفعل دور كبير يلعبه في تنظيم التجارة في عصر المعلومات.

هل حقق قانون منع الاحتكار فرقا في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي؟ الجواب هو بوضوح نعم فيما يتعلق بكارتلات تحديد الأسعار العلنية وفيما يتعلق بأكثر الأمثلة الصارخة للاحتكارات التجارية الجشعة. ولكن تأثيره على عمليات دمج الشركات والاستحواذات التجارية الأخرى، وبالتالي على تركيز الصناعة، ليس أكيداً. فمن ناحية، هناك أدلة على أن اندماج الشركات استمر في الانتشار في جميع سنوات القرن (وقد فشل في كثير من الأحيان بإنتاج الكفاءات التي وعد بها التوحيد). من جهة أخرى، يمكن القول جدلاً إن العولمة والرقابة الفدرالية وفقا لروح السيناتور شيرمان قد أدت إلى تضاؤل آثارها المانعة للمنافسة. في بلد يتميز بروح قوية من المنافسة الحرة، فإن قانون شيرمان، وفي كثير من الأحيان بنجاح، كان وسيطاً بين اثنين من العواقب المتناقضة جزئيا لتلك الروح: التزام بالمنافسة لا يقيده التنظيم الحكومي المفرط، والتحرر من هيمنة السوق من قبل المصالح الخاصة القوية.

تستمر التجارة، ولكن في عالم قد تغير. تشمل الحياة اليومية الآن خدمات الهاتف العالمي، فضلا عن الأقمار الصناعية والمحطات الإذاعية والتلفزيونية عبر الكابل. فتحت البحوث الطبية أبوابا جديدة لتحسين الصحة وإطالة العمر. تتيح الإنترنت الوصول السريع إلى السلع الاقتصادية، وتشكل وسيلة لإسماع الصوت السياسي، وللاتصالات الشخصية الفورية. ومع تجلي القرن الواحد والعشرين، سوف يواجه قانون شيرمان تحديا متزايدا من توترات الوساطة بين سياسة المنافسة والاحتكارات القانونية التي تمنحها حماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر، التي يبدو أنها أهم أشكال الثروة في مجتمع المعلومات الناشئ.

رودولف جاي أر بريتز هو أستاذ القانون ومدير مشروع IProgress في كلية الحقوق في نيويورك. وهو يدرّس مقررات في قانون منع الاحتكار، وقانون الملكية الفكرية، وقانون العقود، وقانون الإنترنت، والفقه القضائي. قبل الدخول في مهنة المحاماة، كان مهندس برمجيات ومبرمجا لأنظمة الكمبيوتر المركزية. كان أستاذا زائرا في جامعة لويس، روما، ايطاليا، وفي جامعة إسكس في المملكة المتحدة. وهو مؤلف لكتابين وللعديد من المقالات في مجال قوانين المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، وقانون الإنترنت. وهو يعمل حاليا على مشروع بعنوان الاقتصاد السياسي للتقدم. ويعتبر كتاب الأستاذ بريتز حول سياسة المنافسة في أميركا، الذي نشرته مطبعة جامعة أكسفورد، من الكتب الكلاسيكية في هذا المجال.

رئيس شركة مايكروسوفت بيل غيتس يدلي بشهادته أمام مجلس الشيوخ في العام ١٩٩٨، في جلسة استماع ومساءلة حول قضايا الحد من المنافسة والتكنولوجيا. ومثل روكفلر من قبله، اتهم غيتس بالاحتكار، وهذه المرة بسبب احتكار برامج الكمبيوتر بدلا من النفط. ولا يزال التحديد اللازم للتمييز بين الشركة الشرعية، ولو كانت كبيرة، والاحتكار غير المسموح به عملية جارية حتى اليوم.

Creation of
U.S. Interstates: 1956
DWIGHT D.
EISENHOWER
NORTH
INTERSTATE
69
WEST
INTERSTATE
66
SOUTH
35
SOUTH
INTERSTATE
69
EAST
33

بقلم مارك روز

## نظام الطريق السريع

# بين الولايات (1939-1991)

افتتح في نيسان/أبريل ١٩٣٢ مسؤولون تنفيذيون في شركة جنرال موتورز كوربوريشن عرضاً رئيسياً في معرض نيويورك العالمي. أطلق على هذه المعرض اسم "فيوتوراما"، وهي كلمة قُصد منها أن تعني منظراً شاملاً للمستقبل. وأصبح هذا العرض فوراً النقطة الجاذبة الأكثر شعبية في المعرض. في كل يوم تقريباً، وحتى خلال فصل الصيف الخانق، كان الآلاف من الزوار ينتظرون في صفوف طويلة للدخول إلى معرض "فيوتوراما. وبعد الدخول، كانوا يركبون سيارات تنقلهم حول مسار ينظرون فيه إلى العرض في الأسفل الذي صوّر الولايات المتحدة كما اعتقدت جنرال موتورز انها سوف تصبح عليه في عام ١٩٦٠ البعيد جداً. شاهد الزوار مزارعاً وُصفت بأنها "مغمورة بنور شمس يعمي البصر"، ومدن موصوفة بأنها "تحبس الأنفاس" وأكثر من أي شيء آخر، طرق سريعة، هائلة، طرق سريعة تشبه الأنهار تُبرز حركة سير تنساب بسلاسة.

هذا المونتاج للطرقات السريعة الكبرى من زمن حكومة آيزنهاور إلى الوقت الحاضر يربط الأحلام المستقبلية من الأمس بواقع اليوم. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، أدت الطرقات السريعة الكبرى إلى تسهيل السفر والتجارة، مما جعل أميركا أكثر تجانسا وتسارع الازدهار بشكل لم يسبق له مثيل. يظهر في الوسط: الرئيس دوايت ايزنهاور.

بالنسبة للسكان المذهولين في بلاد كانت لا تزال تعاني من تأثيرات فترة الكساد الكبير ، شدد مصمم العرض فيوتوراما ، نورمان بيل غيدس ، على الفكرة بأن المستقبل الذي يتصف بحركة سير تنساب بسرعة على طرق سريعة حديثة ، جميلة التصميم ، ومحدداً الدخول إليها ، سوف يساعد في استعادة الازدهار والأمل للمقيمين في المدن والأرياف. كما توصل في عام 1939 مهندسون رئيسيون يعملون لدى المكتب الأميركي للطرق العامة إلى استنتاج مماثل ورد في تقرير صدر في تلك السنة حمل العنوان "الطرق الخاضعة لرسم مرور والطرق الحرة". استنتج كاتبو هذا التقرير ، كما فعل بيل غيدس ، ان جيلاً جديداً من التحسينات على الطرق الحضرية قد يزيل "المباني التي باتت على وشك الموت" ويقود إلى "تنفيذ تطويرات جديدة مهمة." إننا نعرف الآن ان هذا التلاقي غير المرجّح بين عرض شعبي في معرض عالمي ، بين تقرير حكومي ، في الوقت الذي كان الكساد الكبير يمهد الطريق لاندلاع الحرب العالمية الثانية ، أطلق عملية تخطيط طويلة الأمد لدى المهندسين في الولايات والحكومة الفدرالية ، وقادة الأعمال ، والسياسيين نتج عنه في نهاية الأمر إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات (HIS).

هذه الصورة من العام ١٩١٩ تظهر قافلة للجيش تحاول قطع المسافة عبر البلاد. استغرقت رحلة القافلة، المؤلفة من ٢٨٠ رجلاً و٧٢ مركبة، شهرين للانتقال من واشنطن العاصمة إلى سان فرانسيسكو عبر طرقات سريعة متفرقة وطرق ريفية متناثرة.

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، أنشأ مهندسون أميركيون عدداً محدوداً من طرق تشبه الطرق الحرة السريعة ، شملت طرق المتنزهات العظيمة في ولاية نيويورك ، والطريق الخاضع لرسم مرور في ولاية بنسلفانيا ، وبولفار لايك شور في شيكاغو ، وطريق أرويو-سيكو الحر السريع في لوس انجلس. وكان العديد من نفس هؤلاء المهندسين قد درسوا وزاروا نظام الطرق السريعة للسيارات الأكبر حجماً (اوتوباهن) الذي كان يجري إنشاؤه في ألمانيا. لكن لم يكن هناك في عام 1939 أية هيئة انتخابية سياسية رئيسية تطالب بإقامة نظام رئيسي من الطرق السريعة لربط ولايات البلاد على نحو أكثر إحكاماً. أدرك مناصرو إنشاء مثل هذا النظام ان تأمين مصادقة الكونغرس على تمويل إنشاء الطرق السريعة لن يكون أبداً تلقائياً أو سهلاً. وبدلاً من ذلك ، كان هؤلاء المهندسين في الولايات وفي الحكومة الفدرالية ، الذين اعتقدوا بأن البلاد سوف تكون بحال أفضل بوجود طرق سريعة ، كثيراً ما كانوا يتخذون موقع القيادة لإقناع القادة السياسيين وشركات الأعمال بأن إنشاء نظام جديد مكلف بالإضافة إلى الطرق الموجودة في البلاد حالياً سوف يكون "مجدياً" للمجتمع لناحية تحسين كمية حركة السير وانسيابها ، ورفع قيم العقارات ، وعلى الأخص إعادة تنشيط الأعمال في وسط المدن في الدولة.

## بطل نظام الطرق السريعة

لم يكن من بين الحالمين والمخططين في تلك الفترة الزمنية شخص أكثر نشاطاً في الترويج لإنشاء نظام طرق سريعة بين الولايات من توماس ايتش ماكدونالد ، رئيس المكتب الأميركي للطرق السريعة من عام 1919 إلى عام 1953. كان زملاء ماكدونالد ، الذي اتبع أسلوباً حازماً ، وعرف بأنه كان يضع توقعات واضحة لنفسه ولمرؤوسيه ، يدعونه باحترام ، بما في ذلك أعضاء في الكونغرس الأميركي ، "بالرئيس". تخرّج ماكدونالد في عام 1904 من جامعة ولاية أيوا حاملاً شهادة في الهندسة المدنية. ومثله مثل كافة أو معظم المهندسين المتخرجين في تلك الفترة شدد أساتذة ماكدونالد على أهمية الحلول العملية للعديد من المشاكل العملية المترافقة مع إنشاء طرق سريعة والتحسينات المادية كالسدود ، والسكك الحديدية ، وأنظمة المياه ، والمجاري الصحية. كانت هذه المشاريع مناسبة لدولة كانت تستقبل أعداداً هائلة من المهاجرين بينما كانت لا تزال تتوسع باتجاه الغرب وتبني بلدات ومدن جديدة. وكغيره من المسؤولين الفدراليين الرئيسيين مثل هربرت هوفر ، وزير التجارة (1921-1928) والذي أصبح فيما بعد رئيساً للولايات المتحدة (1929-1932) ، بدأ ماكدونالد حال تسلمه مسؤوليات على مستوى البلاد تتعلق بإنشاء طرق سريعة ، يدرس إنشاء نظام طرق سريعة أعظم بكثير (وأكثر كلفة بكثير) من أي شيء تعلمه في الجامعة. كانت السيارة ، التي نشر هنري فورد شعبتيها قبل بضعة عقود فقط قد بدأت تمكن جزءاً كبيراً من السكان من التنقل ، كما بدأت تغذي النمو الاقتصادي.

كان ماكدونالد داعية لإدخال تحسينات على الطرق السريعة. وكانت أحد حججه المفضلة ان سائقي السيارات والشاحنات يستطيعون بأنفسهم ان يسددوا أكلاف إنشاء طرق أفضل على شكل ضرائب أعلى على البنزين التي قد تستطيع تمويل أكلاف إنشائها. وأشار إلى ان سائقي السيارات والشاحنات يدفعون بالفعل قدراً مماثلاً من المال ، إن لم يكن أكثر ، مقابل الحصول على امتياز القيادة على طرق متقادمة يتمثل في إضاعة الوقت وخسارة الأجور ، وإمكانية حصول حوادث الطرق. كان ماكدونالد يشير بانتظام في خطابات ومقالات عديدة إلى وجود روابط بين إنشاء نظام طريق سريع بين الولايات والوعد بأن تحصل المدن ككل ، ولا سيما المناطق المركزية للأعمال فيها ليس على تخفيف ازدحام حركة السير فحسب بل وأيضاً لكي تكسب ارتفاع في قيم العقارات ، وتوفر فرص عمل متزايدة ،

وتحقق مبيعات محسنة. كانت النقطة التي شدد عليها هي انه في حال جرى تحويل معظم حركة مرور المسافات الطويلة إلى خارج البلدات والمدن فقد تصبح مراكز وسط المدينة في تلك المدن أكثر بهجة للعيش ، والتسوق ، والعمل.

واستطاع ماكادونالد أن يدعم تأكيداته عن طريق دراسات مثيرة للإعجاب حول حركة مرور السيارات والشاحنات أجراها مهندسو طرق في الولايات. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع اختبار الأميركيين للازدهار المتجدد ، أصبحت حركة المرور في المناطق المحلية أشد بؤساً لسائقي الشاحنات والسيارات الذين أصبحوا محشورين على طرق ذات ممرين اثنين تلتف بصورة لا يمكن تجنبها حول مناطق وسط المدينة في كل بلدة ومدينة واقعة على الطريق. علاوة على ذلك ، تراجعت بصورة متزايدة مبيعات متاجر البيع بالتجزئة المنتشرة في الشوارع الرئيسية المزدحمة بحركة المرور لصالح منافسين يفتحون متاجراً في ضواحي بعيدة حيث يسهل إنشاء مواقف ضخمة للسيارات. أصبحت حجج ماكدونالد تملك السلطة وصفة الاستعجال الأعظم. وظل الأمر على هذه الصورة حتى عام 1956 عندما صوت أعضاء الكونغرس على تخصيص الأموال لإنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات.

الطريق السريع الألماني، المصور هنا في صورة حديثة، ألهم المهندسين الأميركيين بأحلام الطرق السريعة الكبرى في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

## المدينة أم الريف

في عام 1944 ، ومع قيام القادة الأميركيين بالتخطيط لما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كان مشروع إنشاء الطريق السريع على الأجندة التشريعية الاتحادية. لكن لم يتوصل أعضاء الكونغرس الأميركي ورئيس الولايات المتحدة ، فرانكلين دي. روزفلت إلى اتفاق في بادئ الأمر على شروط تمويل إنشاء الطرق السريعة ما بعد الحرب. وكان أحد نقاط الخلاف هو ان مجموعات المزارعين ، والعديد من ممثليها في الكونغرس أرادوا الحصول على المزيد من المساعدات الفدرالية لبناء أميال من الطرق الفرعية القليلة التكلفة التي من شأنها ان تسهل اكثر على المزارعين نقل محاصيلهم وعائلاتهم إلى المدن والأسواق المجاورة. وفي الوقت نفسه طالب ممثلون عن ولايتي نيو جرسي ونيويورك ، وغيرهما من ولايات الساحل الشرقي التي تقطنها أعداد من السكان الحضريين بتخصيص أموال إضافية لدفع تكاليف إنشاء طرق يمكنها أن تساعد في تحسين حركة المرور في المدن المكتظة بالسكان. شعر أنصار هذا الطلب ان الأموال الفدرالية المخصصة لتنفيذ مشاريع الطرق السريعة وعدت بتنفيذ برنامج واسع للأشغال العامة يستفيد منه أفراد القوات المسلحة فور انتهاء الحرب. لكن لم يبدي أصحاب الشاحنات أي اهتمام في ما إذا كان بناء الطرق السريعة يعزز فرص العمل او يحسن قيمة العقارات. وحث قادة الجمعيات الأميركية للنقل بالشاحنات ، وهي مجموعة مهنية تضم الآلاف من أصحاب ومدراء أساطيل الشاحنات ، على تخفيض الضرائب المفروضة على البنزين وعلى إنشاء طرق رئيسية تخدم حركة الشحن البحري.

في أواخر العام 1944 توصل القادة السياسيون والقيادات في قطاع النقل بالشاحنات والصناعات الزراعية إلى تسوية تدفع الحكومة الفدرالية بموجبها نسبة 50 بالمئة من تكلفة إنشاء طرق المدن وكذلك طرق المناطق الريفية المهمة للمزارعين. كما وافق الكونغرس الأميركي على دفع نسبة 50 بالمئة من التكاليف لمواصلة تنفيذ إنشاء النظام الأصلي للطرق السريعة بمساعدة فدرالية ، والذي كان منذ عام 1921 يُشكِّل العمود الفقري للطرق السريعة في الولايات المتحدة الذي شمل طرق مشهورة مثل الطريق "يو إس 66" (US 66) الممتد من شيكاغو إلى لوس انجلس.

وصوت أعضاء الكونغرس من أجل تسديد كافة تكاليف إنشاء الطرق ما بعد الحرب على تخصيص مبلغ كان عملاقاً في ذلك الوقت بقيمة 450 مليون دولار سنوياً ولمدة ثلاث سنوات ، تبدأ فور انتهاء الحرب وكجزء من هذا التشريع سمح الكونغرس بإنشاء نظام الطرق السريعة بين الولايات ولكن لم يخصص بالتحديد أموالاً لدفع التكاليف الباهظة لإنشائه. وبدلاً من ذلك ، سمح الكونغرس للمسؤولين في الولايات بتحويل نسبة تصل إلى 25 بالمئة من أموال المنح الفدرالية لإنشاء طرق سريعة من اجل إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات.

لكن خلال أواخر الأربعينيات من القرن العشرين لم يكن سوى عدد قليل من المعنيين ، على المستوى الفدرالي أو مستوى الولايات ، يرغبون في تحويل الأموال إلى مشاريع إنشاء طرق ريفية وحضرية غير مكلفة نسبياً تعد بتسريع حركة السير وإيصال المزارعين إلى الأسواق ، وذلك من أجل إنشاء 40 ألف ميل من نظام الطريق السريع الذي لا يزال غير مجرب والأكثر تكلفة (للميل الواحد). والأكثر أهمية من المعجزات الهندسية المتوقعة ، كان مبلغ ال 450 مليون دولار الذي خصصه الكونغرس واعداً بمنح عقود للإنشاءات وتوفير فرص عمل في كل ولاية في الاتحاد ، وبالتأكيد في معظم

المناطق الانتخابية لأعضاء الكونغرس. لعبت الاختلافات حول توزيع الأموال ، وبكلمات أخرى ، السياسات المتعلقة بتحديد مسافات الطرق السريعة دائماً دوراً مهماً في صياغة التشريعات الأميركية المتعلقة بالطرق السريعة. على أية حال ، وقّع الرئيس روزفلت على قانون المساعدة الفدرالية للطرق السريعة لعام 1944 الذي أطلق تنفيذ أكبر وبالتأكيد أكثر برامج إنشاء الطرق تكلفة في تاريخ الحكومة الفدرالية.

## ازدحام حركة السير ما بعد الحرب

شكّل التشريع مصادفة سعيدة. فقد ازدهر الاقتصاد القومي في أعقاب الحرب وأراد كل فرد شراء سيارة. وزاد الأميركيون بين عام 1945 وعام 1955 أكثر من ضعف عدد السيارات والشاحنات في شوارع البلاد. ففي مناطق حضرية كنيويورك ، شيكاغو ، لوس انجلس ، دالاس ، ميامي ، وهيوستن تصاعدت اختناقات حركة السير ، وتأخيراتها ، وحوادثها. وفي العام 1950 ذكرت غرفة التجارة الأميركية ان نسبة 40 بالمئة من وقت الرحلة في مدن نيو انغلند كانت تهدر بسبب اختناقات حركة السير. ومع ازدياد سوء التأخيرات بسبب حركة السير ، واصل تجار بيع التجزئة في وسط المدن القلق بشأن فقدان المبيعات لصالح منافسين جدد كانوا يفتحون متاجر في الضواحي التي تشهد نمواً سريعاً. وعلى الرغم من قانون المساعدة الفدرالية لإنشاء الطرق السريعة ، خفضت الزيادات السريعة في تكاليف اليد العاملة وأسعار المواد عدد الأميال التي تم إنشاؤها بالفعل. وبنفس القدر من الأهمية ، كانت شركات صنع السيارات والشاحنات ، تصنع سيارات وشاحنات أثقل وأسرع وأطول ، واشتراها الأميركيون. فإذا كان على مهندسي الطرق مثل ماكدونالد إنشاء جيل جديد من الطرق الآمنة والكفوءة ، كان يتعين على هذه الطرق أن تكون أوسع ، واكثر سمكاً وتكلفة بكثير لإنشائها وصيانتها. قدر ماكدونالد ان ضغط حركة السير على الطرق في البلاد ازداد مقدار ثمانية أضعاف عما كان عليه خلال العقود التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وكما حصل في السنوات السابقة بقي قادة مجموعات المزارعين ، وأساطيل الشاحنات والمجموعات الحضرية مختلفين حول تقرير من يجب ان يدفع تكاليف إنشاء هذه الطرق الجديدة وأين يجب ان تكون مواقعها.

ابتداءً من العام 1951 ، حاول قادة صناعة النقل بالشاحنات النافذين كسر هذا الجمود في سياسة الطرق السريعة. وخلال هذه الفترة كانت معظم شركات النقل بالشاحنات صغيرة الحجم يعمل فيها عدد قليل من موظفي المكاتب وأقل من 100 سائق. كان مفتاح نفوذ أصحاب الشاحنات في السياسة الأميركية اتحادهم المهني. وظفت الجمعيات الأميركية للنقل بالشاحنات (ATA) التي يوجد مركزها الرئيسي في واشنطن العاصمة ، ومع أعضاء لها في كل ولاية ، محامين موهوبين كانوا خبراء في الدفاع عن مصالح أصحاب الشاحنات في المحاكم وفي إيصال مخاوف أصحاب الشاحنات الأعضاء فيها إلى مكاتب أعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب ، والبيت الأبيض. متذمرين من التأخيرات في حركة السير ، استمر أصحاب الشاحنات في مطالبة الحكومة الفدرالية بإنفاق مبالغ أقل على الطرق الريفية التي لا تستخدم كثيراً وإنفاق مبالغ أكبر على إنشاء طرق رئيسية في وحول المدن الرئيسية. وبدأوا خلال الفترة 1953-1951 حملة لكسب التأييد سُميت PAR ، وهي مختصر "لمشاريع الطرق الكافية" (وإذ تميزوا في تكييف أهدافهم مع الثقافة السياسية الأميركية ، أدرك قادة الجمعيات الأميركية لأصحاب الشاحنات بأن كل لاعب غولف يأمل في تسجيل ضربة "بار" (PAR) التي تمثل النقاط التي يستطيع تسجيلها لاعب غولف محترف على ملعب غولف صعب). ورغم نفوذهم الكبير لم يتمكن حتى قادة الجمعيات الأميركية لأصحاب الشاحنات من الإطلاق السريع لنظام الطريق السريع بين الولايات.

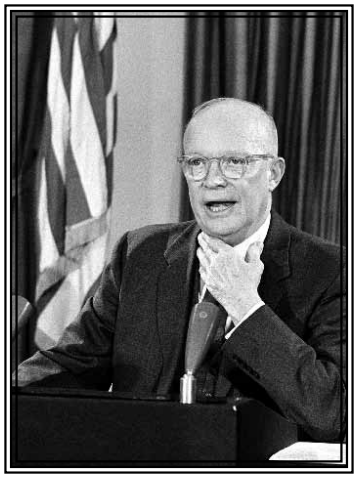

دوايت ايزنهاور، الجنرال السابق المحبوب الذي شغل منصب الرئيس لردح كبير من سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، اتخذ زمام القيادة في إنشاء نظام الطرقات السريعة بين الولايات الأميركية المختلفة.

## الرئيس إيزنهاور ولجنة كلاي

فشل أيضاً الرئيس دوايت دي. ايزنهاور ، الذي تسلم منصبه عام 1953 ، في كسر الخلاف حول من سيدفع تكاليف نظام الطريق السريع بين الولايات. وكمعاصريه ، أراد إيزنهاور تخفيف الاختناقات في حركة السير ودعم مبدئياً فكرة نظام جديد للطرق السريعة. اعتقد الرئيس ازينهاور ومستشاروه الاقتصاديون ان إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات على مدى وقت طويل سوف يساعد في تنشيط الاقتصاد الأميركي. لكن في نفس الوقت لم يرغب في تنفيذ برنامج تمويل للطرق السريعة يضع عبئاً مالياً كبيراً أكثر من اللزوم على الموازنة الأميركية.

في آب/أغسطس 1954 ، طلب ايزنهاور من الجنرال السابق في الجيش الأميركي ، لوشيوس دي. كلاي ان يترأس لجنة لكي توصي بطريقة لتمويل نظام طريق سريع بين الولايات. وفي كانون الثاني/يناير 1955 ، أوصى كلاي ان تصدر الحكومة الأميركية سندات دين بقيمة 25 مليار دولار تسدد خلال 30 سنة من الضريبة الفدرالية المفروضة على البنزين مع الاقتراض من وقت لآخر من الخزينة الأميركية. كان منطق كلاي ان مبيعات السندات إلى شركات وحكومات وأفراد قد يمول معظم تكاليف إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات بدون أن يضيف ذلك أي عبء على الموازنة الفدرالية او على الدين القومي. اقترح كلاي ، خضوعاً منه إلى الواقع السياسي ، ان تدفع الحكومات الفدرالية نسبة 90 بالمئة من التكاليف المترافقة مع إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات وان تدفع حكومات الولايات نسبة 10

بالمئة. حتى تلك النقطة ، كانت الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات مستمرة في مشاطرة تكاليف إنشاء الطرق السريعة على أساس المناصفة (50/50).

هاجمت فوراً جماعات المصالح الخاصة نفسها خطة كلاي. اعترض قادة مجموعات المزارعين على خطة كلاي لكونها تجمد الإنفاق على الطرق الزراعية المحلية لفترة 30 سنة لحين إتمام تسديد سندات الدين. وبنفس القدر من الأهمية ، لم يوافق السناتور صاحب النفوذ القوي هاري أف. بيرد من ولاية فيرجينيا ان تدفع الحكومة الفدرالية فائدة على مثل هذا الإصدار الكبير من سندات الدين.

وكبديل لأفكار كلاي ، أعدّ النائب جورج ايتش فالون من ولاية مريلاند مسودة قانون ينص على التسديد المباشر لتكاليف إنشاء نظام الطريق السريع من الموازنة الفدرالية. لكن القانون الذي اقترحه فالون تطلب فرض زيادة كبيرة على ضرائب البنزين وإطارات السيارات. وفي تموز/يوليو 1955 انطلق حوالي 500 من أصحاب أساطيل شاحنات النقل إلى عاصمة الدولة للشكوى إلى أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب حول اقتراح فالون بفرض ضرائب أعلى. وفي 27 تموز/يوليو صوت أعضاء مجلس النواب على رفض مقترحات كلاي كما على القانون البديل الذي قدمه فالون. رغم ان الشعبية الواسعة للغاية التي تمتع بها الرئيس ايزنهاور ضيقت نطاق المناظرة حول تمويل إنشاء طرق سريعة ، فلم يتمكن في هذه الحالة ان يترجم تلك الشعبية إلى صيغة ترضي العديد من المنافسين للحصول على أموال إنشاء الطرق السريعة.

الحل للخلاف: صندوق ائتمان للطرق السريعة

في عام 1956 كان على السناتور البرت غور سينيور ، من ولاية تينيسي والنائب هيل بوغز ، من ولاية لويزيانا سوية مع النائب فالون القيام بمحاولة أخرى لتمرير قانون نظام الطريق السريع بين الولايات. وقد تمثل سر نجاحهم تقديم شيء صغير فقط لجميع المصالح: إنفاق أكبر على إنشاء طرق سريعة ريفية وحضرية وبين الولايات ، لكن تحقيق كل ذلك بفرض زيادة طفيفة فقط على الضرائب المفروضة على البنزين والسيارات والشاحنات. وكجزء من هذا الترتيب ، وافق الكونغرس كما وافق ايزنهاور على إنشاء صندوق إئتمان للطرق السريعة الذي قد يحدد الضرائب المفروضة على البنزين (ورسوم الاستهلاك المفروضة على الإطارات والشاحنات) لاستعمالها الحصري في تمويل إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات ، وطرق أخرى تنشأ بمساعدة فدرالية. توقف أصحاب الشاحنات عن التذمر حول الضرائب المفروضة على البنزين المستعملة لأغراض لا تتعلق بالطرق السريعة. ومن أجل بناء الدعم الشعبي للإنفاق النهائي ، قام في أوائل العام 1956 أعضاء لجنة مشتركة بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالتبديل الرسمي لاسم "نظام الطريق السريع بين الولايات" إلى "النظام القومي للطرق السريعة والدفاعية بين الولايات". وهو ما اسماه الأميركيون العاديون ببساطة نظام الطريق السريع بين الولايات.

وأخيراً ، في عام 1956 كلّف الكونغرس والرئيس بصورة رسمية السلطة لمهندسين في المكتب الأميركي للطرق السريعة ونظرائهم في وزارات الطرق السريعة في الولايات بدء تنفيذ النظام الجديد من خلال إنشاء 41 ألف ميل من الطرق تشمل حوالي 5 آلاف ميل من الطرق الحضرية. ووفاءً لوعده إلى مناصري نظام الطريق السريع بين الولايات ، أصبح النظام ينقل بحلول أواخر الثمانينيات من القرن العشرين اكثر من نسبة 20 بالمئة من حركة المرور للسيارات في البلاد ونسبة مذهلة بلغت 49 بالمئة من مختلف أنواع الشاحنات المقطورة. وافق الكونغرس في العقود اللاحقة على أميال إضافية إلى الطريق السريع وبحلول عام 2002 بلغ مجموع العناصر الريفية والحضرية للنظام 47,744 ميلاً. وبحلول أوائل عام 2004 كانت الحكومة الفدرالية قد أنفقت ما يزيد عن 59 بليون دولار لإنشاء الأجزاء الحضرية من الطريق السريع وأكثر من 40 مليار دولار لإنشاء الأقسام الريفية منه.

يقول البعض إن نظام الطرقات السريعة بين الولايات أدى إلى تحسن هائل في أميركا، ويعتقد البعض الآخر أنه أدى الى مزيد من الانتشار الهائل للضواحي، والبشاعة، وازدحام حركة السير، مثل ما هو ظاهر هنا في لحظة سيئة على الطريق السريع رقم ٩٥ بين الولايات بالقرب من واشنطن، العاصمة. سواء أحببته أم لا، فإن نظام الطرق هذا حدد الحداثة الأميركية.

## الاحتجاجات والمزيد من السيطرة المحلية

أثّر إنشاء نظام الطرق السريعة الجديد الواسع على حياة الملايين من الناس. وفي حين رحب العديدون بالطرق الجديدة أبدى آخرون كرههم لها لأنها ترمز إلى الحداثة المهولة التي تلتهم حتى المناظر الطبيعية و/أو المناطق الحضرية. دفعت الاعتراضات ضد إنشاء الطرق السريعة الكونغرس إلى تحويل السيطرة على إنشاء الطرق السريعة بعيداً عن

مهندسي الولايات والحكومة الفدرالية. ومنذ عام 1959 منع المقيمون والقادة السياسيون في سان فرانسيسكو إنشاء الطريق الحر المفتوح "أمبارساديرو". وابتداءً من عام 1961 تجمع المقيمون في بالتيمور سوية لحماية أحياء المدينة من التدمير على يد مهندسي الطرق السريعة. وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين ، استغل المقيمون من ذوي الدخل المرتفع في منطقة الشمال الغربي للعاصمة واشنطن دهاءهم السياسي ودرايتهم القانونية لمنع إنشاء "جسر ثري سيتسرز بريدج" عبر نهر الباتوماك. جذب مؤلفو كتب تحمل عناوين مثل "ذي بايفرز اند ذي بايفد" (الراصفين والمرصوفين) و"سوبر هايواي-سوبر هوكس" (طرق سريعة مميزة-خدعة مميزة) الاهتمام القومي "بثورة الطرق الحرة" التي نشهدها.

استجابة لهذه المقاومة على المستوى المحلي ، وافق في عام 1973 الكونغرس والرئيس ريتشارد إم. نيكسون على قانون المساعدة الفدرالية للطرق السريعة الذي مول الشراء المحلي للحافلات وأنظمة السكك الحديدية الثابتة بأموال أخذت من صندوق الائتمان للطرق السريعة غير القابل للانتهاك سابقاً. وفي عام 1991 وافق الكونغرس والرئيس جورج ايتش دبليو بوش على قانون الكفاءة للنقل السطحي المتعدد النماذج (ISTEA). والآن ، أصبح باستطاعة قادة سياسيين محليين إبداء الرأي في ما إذا كان يجب إنفاق قسم من الأموال الفدرالية وأموال الولايات على إنشاء الطرق السريعة ، أو النقل العام ، أو مسارات الدراجات ، أو مشاريع أخرى.

شمل التصديق على قانون الكفاءة للنقل السطحي المتعدد النماذج عنصراً مهماً يتمثل بتحويل التمويلات لإنشاء الطرق السريعة من يد الخبراء المهندسين على المستوى القومي أو على مستوى الولايات إلى سياسيين محليين.

أوجد إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات عواقباً ذات شأن على المستقبل الأميركي. ساعدت الشرائط الجديدة الهائلة من الخرسانة في تسريع العملية التي مكنت الملايين من الأميركيين من الانتقال من مدن مركزية إلى الضواحي. بحلول عام 1970 ، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت "دولة ضواحي". وبنفس القدر من الأهمية ، كان النظام (سوية مع تطور التلفزيون ، والمدارس العامة ، والشبكة القائمة المشتركة من الطرق ، ما بعد الحرب الأداة المحفزة لحياكة المشتركة لوجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من 290 مليون إنسان. وأصبحت اللكنات ،

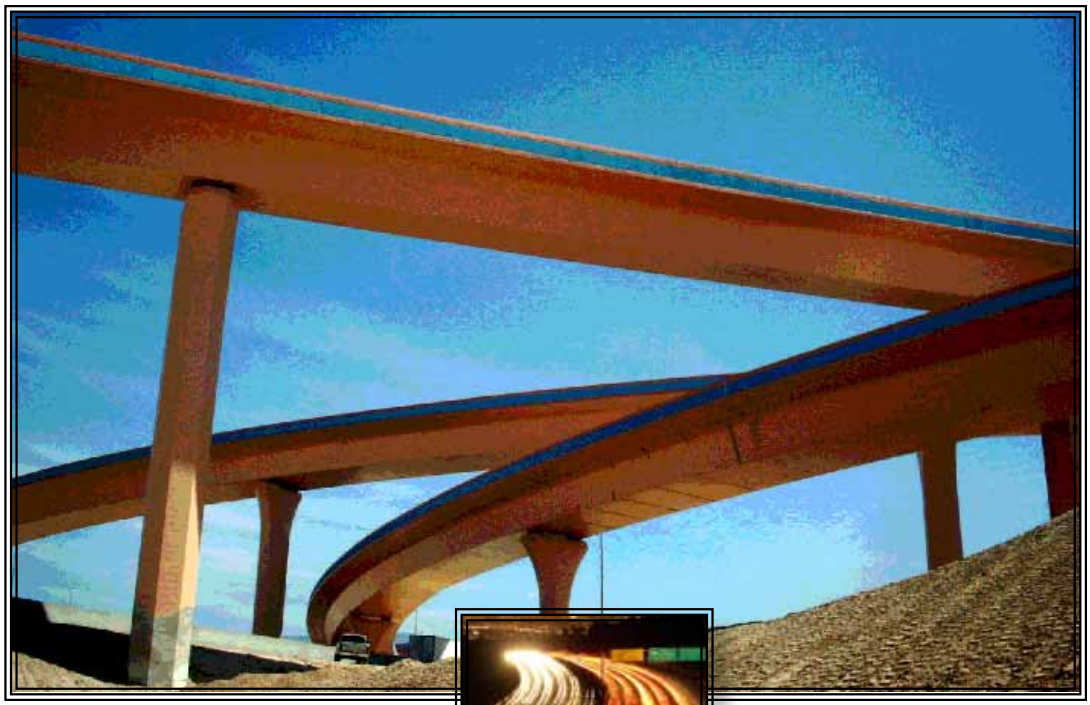

والأنظمة الغذائية ، والعادات ذات نزعة إقليمية اقل ونزعة قومية أكثر. وبقدر متساوٍ تقريباً من الأهمية ، سمح إنشاء نظام الطريق السريع بين الولايات لأصحاب الشاحنات بالحلول محل خطوط السكك الحديدية في الدولة من خلال التنافس على التسليم السريع للمواد الغذائية ، والأثاث ، والثلاجات ، وكل شيء آخر.

وفي حين لا تزال خطوط السكك الحديدية تحتفظ بمساراتها الخاصة فقد حولت الحكومة عملياً حق السير إلى أصحاب الشاحنات. ومن ناحية العواقب السياسية ، بعد ان تحول البرنامج الفدرالي لعام 1970 إلى الولايات والمناطق المحلية ، فإنه وضع بذلك نمطاً لمحاولات مماثلة في مجالات كالإنفاق على الرعاية الاجتماعية. وحتى هذا اليوم ، يبقى نظام الطريق السريع أعظم مشروع اشغال عامة عرفته الدولة. شكّل تقاطعاً ناجحاً بين السياسة والتجارة ، تجربة كان لها عواقب ملحوظة على النقل ، والتغيير الحضري ، والتلاحم الاجتماعي ، وإعادة توجيه السياسة العامة في الولايات المتحدة.

مارك ايتش. روز هو أستاذ التاريخ في جامعة فلوريدا أطلانتك. ألف أكثر من 30 مقالاً وعدة كتب ، شملت: "افضل نظام للنقل في العالم: السكك الحديدية ، الشاحنات ، الخطوط الجوية والسياسة الأميركية العامة في القرن العشرين" ، بمشاركة بروس إي. سيلي وبول باريت. يعمل روز أيضاً كرئيس تحرير مشارك لمجموعة "الأعمال ، والسياسة والمجتمع" ، وهي سلسلة من الكتب تنشرها مطبعة جامعة بنسلفانيا.

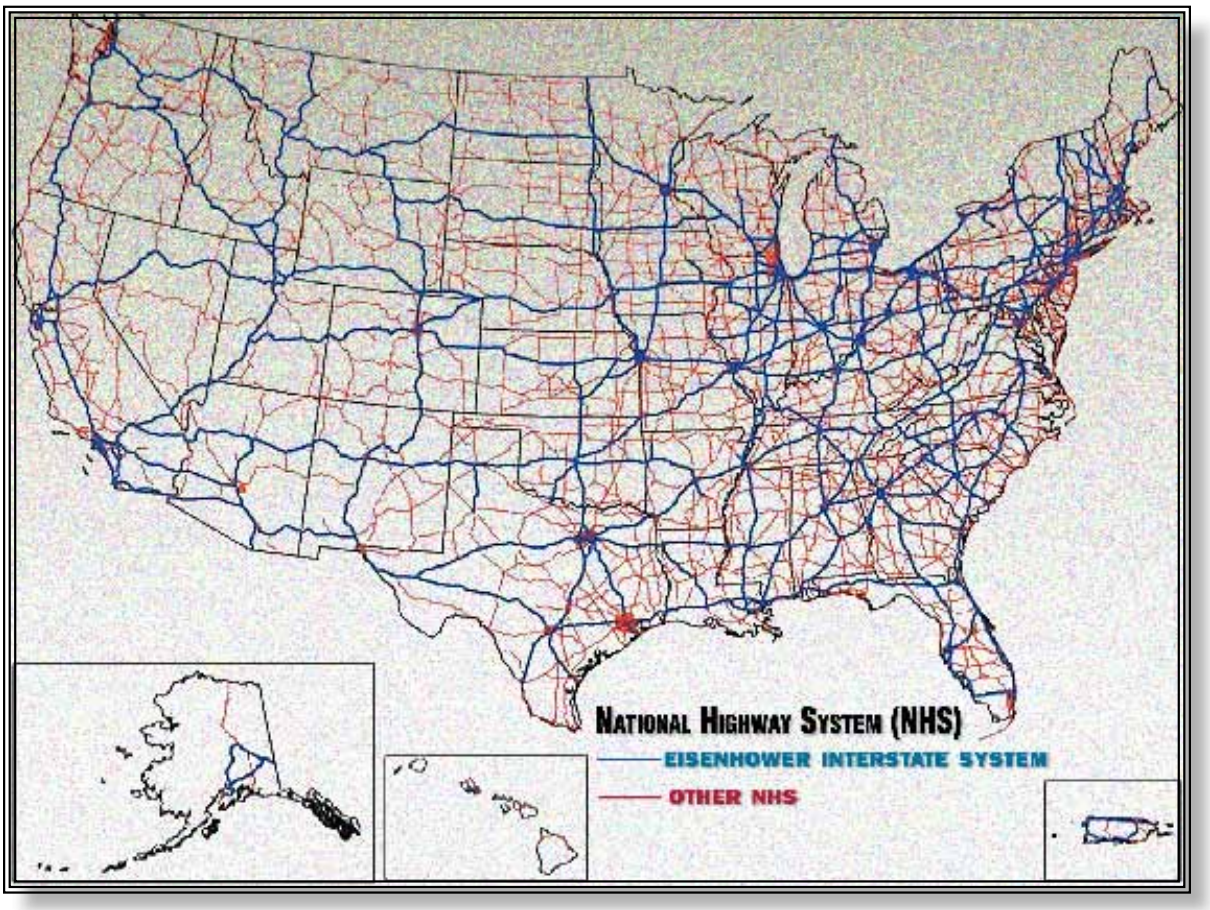


في هذه الخريطة، تظهر الخطوط الزرقاء نظام الطرقات السريعة بين الولايات، وتبين كيف تربط البلاد بعضها البعض.

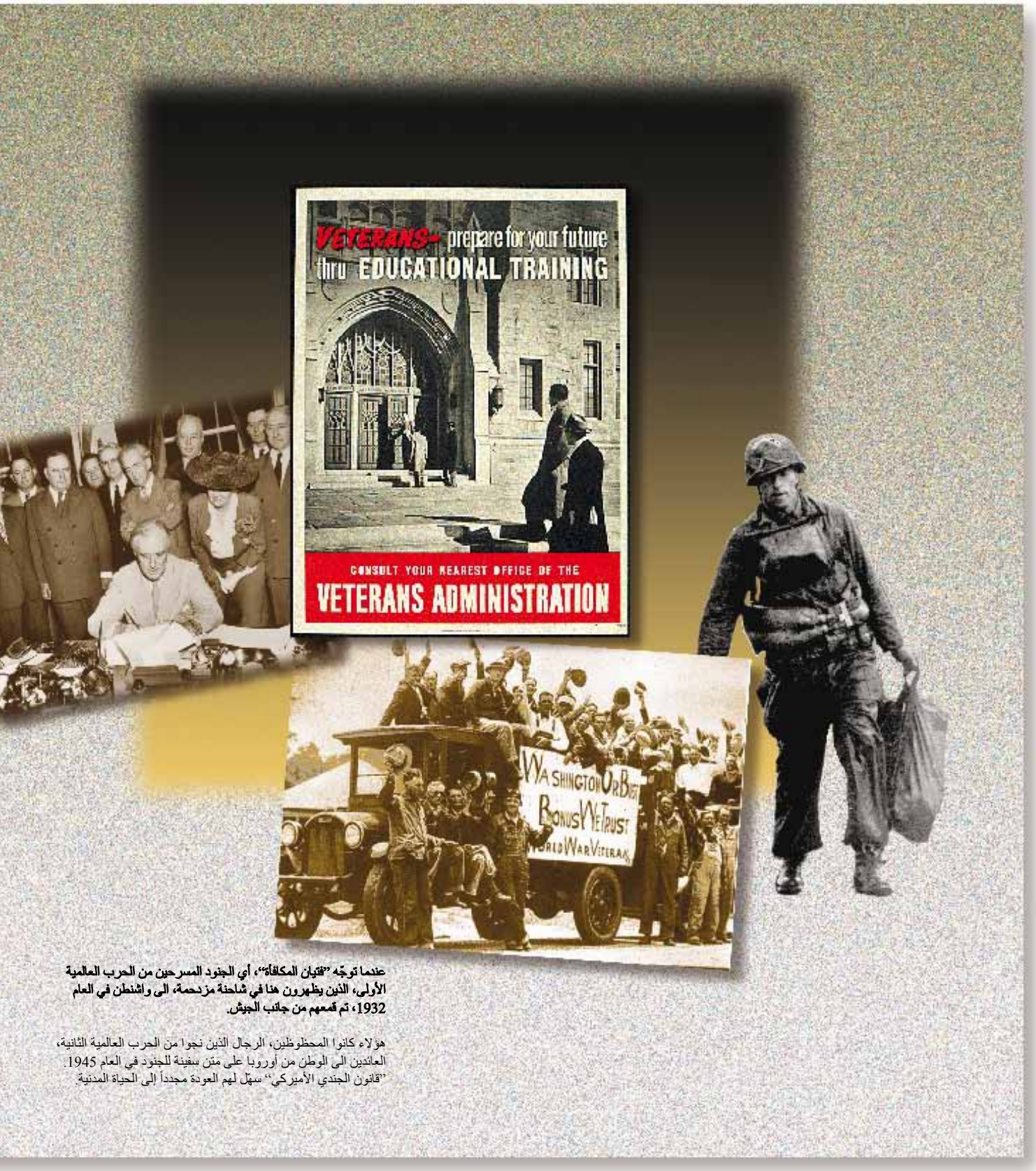


**عندما توجّه "فتيان المكافأة"، أي الجنود المسرحين من الحرب العالمية الأولى، الذين يظهرون هنا في شاحنة مزدحمة، الى واشنطن في العام 1932، تم قمعهم من جانب الجيش.**

هؤلاء كانوا المحظوظين، الرجال الذين نجوا من الحرب العالمية الثانية، العائدين الى الوطن من أوروبا على متن سفينة للجنود في العام 1945. "قانون الجندي الأميركي" سهّل لهم العودة مجدداً إلى الحياة المدنية.

قانون حقوق

# الجنود الأميركيين

وّقع الرئيس فرانكلين روزفلت قانون حقوق الجنود الأميركيين، المعروف رسمياً باسم "قانون إعادة تكيف العسكريين للعام ١٩٤٤" في ٢٢ حزيران يونيو ١٩٤٤. وفي نفس الوقت، فإن تصديقه من جانب الكونغرس لم يلق دعاية واسعة، وذلك يعود في جزء منه إلى العملية التي كانت جارية لغزو النورماندي، ولكن أيضاً لأن أهميته الأساسية وآثاره الرئيسية على المجتمع الأميركي لم يكن ممكناً التكهن بها سلفا. إلا أنه مع نهاية الحرب في كل من أوروبا وآسيا بعد عام واحد فقط، فإن أحكام قانون حقوق الجنود الأميركيين سرعان ما خضعت للاختبار الكامل العاجل. وفي غضون سنوات قليلة، ساهم القانون الجديد في تغيير المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة.

ومن بين أحكامه ، وفّر القانون لقدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية الدعم المالي المباشر على شكل تأمينات ضد البطالة. والأهم من كل ذلك بكثير ، كما تبين لاحقاً ، كانت الفرص التعليمية السخية التي تراوحت بين التدريب المهني والتدريب العملي وصولاً إلى التعليم العالي ، والحصول السهل على القروض لشراء منزل أو لإنشاء أعمال التجارية.

في حين كان هناك العديد من القوانين المقدمة إلى الكونغرس لمكافأة قدامى المحاربين الذين أنهكهم القتال في الحرب العالمية الثانية ، فقد لقي هذا القانون بالذات تأييدا وتبنيا هاما. كانت القوة الرئيسية الدافعة وراء قانون إعادة تكيف العسكريين للعام 1944 ، الرابطة الأميركية للمحاربين القدامى المعروفة جداً ، وهي مجموعة خاصة للمدافعة عن المحاربين القدماء تأسست في عام 1919. بدأت الرابطة ، خلال مؤتمرها السنوي في 25 أيلول/سبتمبر 1943 ، حملة خاصة لدعم شامل لقدامى المحاربين. وقد وُصفت الأفكار الناتجة عن ذلك ، التي صيغت في اقتراح تشريعي واحد من جانب القائد القومي للرابطة هاري دبليو. كولمري ، بأنها " قانون حقوق للجندي الأميركي جو ، وللجندية الأميركية جين" لكنه سرعان ما أصبح هذا الاقتراح معروفا بإسم قانون حقوق الجنود الأميركيين (جي أي). المصطلح (GI) وهو مصطلح دارج للجنود الأميركيين في تلك الحرب ، وكان يشير في الأصل إلى عبارة "إصدار حكومي" (Government Issue) ، والذي يشير إلى الأنظمة أو المعدات العسكرية. ومن خلال اقترانه بفكرة "قانون الحقوق" في الدستور الأميركي الموقر ، فإن "قانون حقوق الجنود الأميركيين" كان مقدّرا له بالضرورة أن يخلق هالة جذابة في قاعات الكونغرس عندما كان السياسيون يسعون إلى إيجاد طرق لمكافأة الجنود العائدين إلى أوطانهم.

ولكن هناك ما هو أعمق في هذه القصة. فعلى الرغم من أنه قد يبدو ان تبني القانون وإقراه كانا نتيجة مباشرة للسخاء الجامح من جانب الكونغرس المعترف بالفضل ، كان أيضاً ، والى حد كبير ، ناتجا عن القلق المبرر ، وحتى وجود بعض التخوف ، لدى المشرعين من إمكانية التطرف في أميركا ما بعد الحرب. فقبل الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة تقدم الفوائد والرعاية لأولئك الذين أصيبوا بإعاقات في ساحة القتال ، ولكنها لم تول إلا القليل من الاهتمام بقدامى المحاربين السليمي البدن. ولا يزال في الذاكرة الحية لكثير من الأشخاص الذين كانوا في الخدمة العامة في ذلك الوقت ، أن إهمال الجنود العائدين من الحرب العالمية الأولى ، الذي تفاقم بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ، أدى إلى مسيرات احتجاج ومواجهات كارثية. ففي عام 1932 تجمع 20,000 من قدامى المحاربين في واشنطن ، للمشاركة في "مسيرة المكافأة" ، على أمل الحصول على مكافآت مالية اعتقدوا أنهم وُعدوا بها للخدمة في الحرب العالمية الأولى ، مما أدى إلى إحدى أكثر لحظات أميركا مأساوية. فقد أدت المناوشات العنيفة إلى قيام الرئيس هوفر بدعوة الجيش الذي استخدم ، تحت القيادة العسكرية لأبطال المستقبل ، الجنرال دوغلاس ماك آرثر والرائد دوايت ايزنهاور والرائد جورج باتون ، البنادق والدبابات ضد "جيش المكافأة".

مؤلاء كانوا المحظوظين، الرجال الذين نجوا من الحرب العالمية الثانية، العائدين الى الوطن من أوروبا على متن سفينة للجنود في العام ١٩٤٥. "قانون الجندي الأميركي" سهّل لهم العودة مجدداً إلى الحياة المدنية.

غير أن التشريع الحيوي الذي يلبي احتياجات المحاربين القدامى التي ظهرت في عام 1944 لم يخطر ببال واضعي السياسات في واشنطن الذين شهدوا هذه المواجهة قبل أوانه المناسب. فحتى عندما أصبح من الواضح أن الحلفاء كانوا سينتصرون ، لم يتوقع سوى القليل من الناس الاستسلام الكامل لدول المحور إلاّ بعد عام واحد من إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي ، والعودة المفاجئة لأكثر من 15 مليون جندي في الجيش ، والبحرية ، ومشاة البحرية ، وتدفقهم إلى الوطن من ساحات القتال في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ.

ويجب علينا أن نتذكر أنه لمدة 12 عاما قبل الهجوم الياباني على القاعدة البحرية الأميركية في بيرل هاربر في هاواي ، وهو الهجوم الذي جعل أميركا تدخل الحرب العالمية الثانية ، كانت أميركا تعاني من كساد اقتصادي شديد. وهكذا ، فإن الحرب ، عندما جاءت ، وجدت دولة غير مهيأة وغير متعلمة إلى حد كبير ، تواجهها الحاجة إلى بناء قوة قتالية من الشباب الذين لم يعرفوا سوى سنوات الكساد الكبير. كانت البطالة منتشرة على

نطاق واسع ، وكانت نسبة 25 في المئة من القوة العاملة عاطلة عن العمل في ذروة فترة الكساد الاقتصادي في عام 1933. وجسدت طوابير الخبز ومطابخ الحساء ، حتى للرجال من الطبقة المتوسطة التي كانت مزدهرة سابقاً ، تلك الحقبة ، واعتقدت عائلات بأكملها انها تواجه حياة من الفقر والبطالة التامين. وقع معظم العالم الصناعي بشكل أو بآخر في شراك نفس الكارثة ، مع نتائج سياسية فادحة ، بما في ذلك ظهور الأنظمة الاستبدادية في الدول التي كانت تعاني من أزمات في جميع أنحاء العالم.

بالرغم من ان حكومة العهد الجديد للرئيس فرانكلين دي. روزفلت ، الذي انتخب لأول مرة في عام 1932 ، أطلقت العديد من البرامج الحكومية التي خلقت بعض فرص العمالة ، كان هناك 10 ملايين إنسان ، أو نحو 17 في المئة من القوة العاملة ، ما زالوا عاطلين عن العمل في عام 1939. وأدى اندلاع الحرب في أوروبا في عام 1939 إلى حصول اندفاعة جديدة من النشاط الاقتصادي ، فضلا عن التجنيد العسكري الذي تبع ذلك. ولعل من المفارقات ، أن دخول أميركا الحرب في أواخر العام 1941 هو الذي وضع حدا لفترة الكساد الكبير ، من خلال إخراج الشباب مؤقتا من التداول لأن معظمهم دخل السلك العسكري ، ووضع جميع من تبقى للعمل على الجبهة الداخلية ، بما في ذلك أعداد كبيرة من النساء. وشنت رابطة المحاربين القدامى الأميركيين ، بدعم قوي من وليام راندولف هيرست وسلسلة صحفه ، حملتها لقانون حقوق الجنود الأميركيين من خلال التشديد على الخوف من العودة إلى طوابير خبز ما قبل الحرب وما قد ينتج عنها من تهديدات للديمقراطية.

## نفس الأنظمة للجميع

في روحه ، فضلاً عن أحكامه المحددة ، كان قانون حقوق الجنود الأميركيين شكلاً ديمقراطياً كليا. إذ كانت الفوائد متوفرة لكل محارب قديم عند تسريحه من الخدمة الفعلية. وكانت الأنظمة هي نفسها للجميع. وكانت الشروط الوحيدة هي الخدمة العسكرية لمدة لا تقل عن 90 يوما ، مع تسريح مشرّف. لم تطبق اختبارات الإمكانيات والأوضاع المالية للجنود ، ولم يكن ضرورياً احتساب الامتيازات الضريبية المعقدة. والأهم من كل ذلك ، لم تعط أفضليات للرتب العسكرية أو لخبرات الخدمة. وقد كانت مدة الخدمة تستخدم لتطبيقها فقط على مدة الفوائد التعليمية. ولم يفرض سوى الحد الأدنى من الإجراءات البيروقراطية لاستخدام أي من الفوائد.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية فترة درامية كبرى وتحرراً للدولة بأسرها. وبطبيعة الحال ، كانت قلة من الناس ، بما في ذلك العديد ممن لديهم ارتباط وثيق بتطوير قانون حقوق الجنود الأميركيين ، مدركين للتداعيات المترتبة على هذا القانون الثوري الجديد. وكانت التعليقات داخل وخارج الكونغرس آنذاك ، تميل إلى التشديد على تكاليف وفوائد مخصصات إعادة التكيّف بسبب البطالة الواردة في القانون ، والتقليل من شأن شروط التعليم وبرنامج القروض. فقد سمحت مخصصات إعادة التكيّف بمبلغ 20 دولارا في الأسبوع من صناديق البطالة لمدة 52 أسبوعا ، وسرعان ما أصبح يعرف المستفيدون منها باسم "نادي 20-52." وبسبب الكساد الكبير ، لم يكن إلا القليل في الفئة العمرية النموذجية للجنود الأميركيين قد حصلوا على أية وظيفة على الإطلاق في السابق. وقال المشككون في الحكومة وخارجها إن منح 20 دولارا في الأسبوع من شأنه أن يؤدي إلى الكسل غير المسؤول. فنشأت معارضة في الكونغرس من بعض الأعضاء الجنوبيين الذين عارضوا تقديم هذا المبلغ من المال على قدم المساواة للسود والبيض. وفي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين كان مبلغ 20 دولارا يعتبر مبلغا كبيرا. فبمبلغ 15 سنتا أو حتى أقل ، كان يمكن للمرء شراء البنزين والسجائر والبيرة ، والحليب المخفوق ، أو الذهاب إلى السينما. ومع ذلك- وهذا يدل على ردة فعل ذلك الجيل لانتهاء الحرب ، وبسبب وصمة العار في تلك الأيام التي تأتي مع قبول المال العام- لم يتقدم إلا ما يزيد قليلاً عن نصف المحاربين القدامى للمطالبة بالمال ، ومعظمهم استخدموه لمدة أسابيع قليلة لدرجة ان أقل من 20 بالمئة من التكلفة المقدرة قد أنفقت بالفعل.

للحصول على الفوائد التعليمية ، كانت الطريقة المتبعة أن تقوم إدارة شؤون المحاربين القدامى (VA) بالمصادقة على الأهلية ، ودفع فواتير التعليم إلى الجامعة ، والرسوم ، والكتب ، وإرسال الراتب الشهري للمستفيد بالبريد لمدة تصل إلى 48 شهرا من الدراسة ، اعتمادا على طول مدة خدمته. لحصول الجنود الأميركيين على قروض إسكان ، كانت إدارة شؤون المحاربين القدامى تضمن جزءاً كبيراً من القرض لمؤسسة الإقراض ، وكانت معدلات الفائدة على الرهن العقاري محددة بنسبة منخفضة تبلغ 4 بالمئة. وقد استمرت الجوانب الشكلية من هذه البرامج في النصوص اللاحقة ، رغم انها كانت أقل سخاء ، في قانون حقوق الجنود الأميركيين الذين خدموا في الحرب الكورية ، وفي حرب فيتنام ، وما زالت تشكل حافزاً لتجنيد العسكريين المتطوعين حالياً في أميركا في إطار ما يعرف الآن باسم قانون مونتغمري لحقوق الجنود الأميركيين.

## دفعة منشطة للتعليم

وعلي أية حال ، فقد كان القانون الأصلي هو الذي غير كل شيء. فقد كان الأول بين الإرث الدائم لقانون حقوق الجنود الأميركيين هو الاعتقاد الشائع الآن بأن التعليم يمكن وينبغي أن يكون متاحاً لأي إنسان ، بغض النظر عن العمر ، أو الجنس ، أو العرق ، أو الدين ، أو الوضع العائلي. وكان التخرج من المدرسة الثانوية يعتبر إنجازا نادرا قبل الحرب العالمية الثانية. كان الملايين من أفراد القوات المسلحة لم يتخرجوا حتى من المدرسة الإعدادية وكان عدد كبير من الشبان الاميركيين لم يتجاوزوا الصف العاشر. في الأربعينات من القرن العشرين ، لم تكن سوى نسبة 23 بالمئة من أفراد الجيش تحمل شهادة ثانوية وحوالي 3 بالمئة تحمل شهادات جامعية. ومن

خلال تمكين أبناء العاملين في المزارع والعمال من الحصول على تعليم أفضل مما كانوا يحلمون به على الإطلاق ، ورسخ قانون الجنود الاميركيين الإيمان الواسع النطاق بالفكرة القائلة إن التعليم هو الطريق إلى وظيفة أفضل وحياة أفضل.

في عام 1940 ، حصل ما مجموعه حوالي 160,000 فرد في الولايات المتحدة على شهادات جامعية. وبفضل القانون ، بلغ عدد الطلاب في صف التخرج الجامعي عام 1950 ما يقرب من 500،000. والأهم من ذلك ، لم يكن هؤلاء مراهقين ذاهبين إلى الجامعة. فقد كان حوالي نصف الطلاب الجامعيين من قدامى المحاربين من ذلك الجيل متزوجين ، و 25 في المئة لهم أطفال. وبالإضافة إلى مجموع 2.2 مليون محارب في الحرب العالمية الثانية الذين التحقوا بالجامعات ، استفاد 3.5 مليون آخرون من فرص التعليم المهني ، و1.5 مليون استخدموها للتدريب العملي ، و700،000 تابعوا دورات تدريبية زراعية. كان المحارب القديم يختار أي مؤسسة تعليمية أو برنامج تدريب يمكنه دخوله. كان أيضاً ممكناً لكل من كان يعولهم الجنود الذين قتلوا في ساحة المعركة استخدام هذه الفوائد. وكانت الفوائد التعليمية للجنود الأميركيين متوفرة أيضاً في الخارج. في عام 1950 ، أفادت إدارة شؤون قدامى المحاربين ان 5,800 من قدامى المحاربين يدرسون في 45 بلداً في إطار قانون حقوق الجنود الاميركيين. ومن خلال قبول قدامى المحاربين المتأثرين بجراح الحروب وإعادتهم إلى الحياة المدنية ، اعترف معظم أحرام الجامعات بأي تدريب تعليمي تلقاه الجنود الأميركيون وهم في الخدمة. وأعد المجلس الأميركي للتعليم ، وهو المنظمة المظلة لجميع قطاعات التعليم العالي ، دليلاً لتقييم الخبرات العسكرية ، بحيث يمكن منح وحدات دراسية مناسبة لمساعدة المحارب القديم في تسريع دراسته الجامعية بدرجة اكبر ، ومن ثم الانضمام إلى القوة العاملة المدنية.

لم يساهم قانون حقوق الجنود الأميركيين في جعل إمكانية الحصول على التعليم العالي عمليا في متناول الأشخاص من جميع الخلفيات فحسب ، بل ساهم أيضاً في تغيير معنى التعليم العالي في الوعي العام من الخمسينات في القرن العشرين وما بعد. فقبل الحرب ، كان التعليم العالي في الولايات المتحدة بمعظمه خاصاً ، في الفنون الحرة ، في كليات صغيرة ، ريفياً ، يوفر سكناً ، نخبوياً ، وتمييزياً في كثير من الأحيان حسب كل مؤسسة من المؤسسات فيما يتعلق بالعرق والدين. واليوم ، تقدم أضداد هذه الكلمات وصفاً أفضل للتعليم العالي في الولايات المتحدة. فالجامعات الأميركية اليوم عامة بأغلبيتها الساحقة (80 في المئة من عدد المسجلين) ، وتركز بشكل كبير على التعليم المهني ، والتقني ، والعلمي ، وهي ضخمة ، وذات توجه مديني ، ومناسبة لحضور طلاب يستخدون وسائل المواصلات للوصول إليها يومياً ، وعلى درجة عالية من الديمقراطية. والآن ، أصبح الارتقاء الاجتماعي ، والتعليمي ، والمالي ، وليس المصادقة من جانب الطبقات العليا ، هو الذي يوفره التعليم العالي الأميركي إلى الأميركيين وغيرهم على نحو متزايد في العالم. يمكن ان تُعزى المعجزات التكنولوجية الناشئة في مجال الكومبيوتر ، وفي الصناعة ، والطب ، والفضاء إلى الدفق المستمر من الرجال والنساء المتعلمين.

بحلول العام ١٩٤٧، كانت نسبة ٦٠ في المئة من الطلاب في جامعة ولاية آيوا من المحاربين القدامى، الذين يمولهم "قانون الجندي الأميركي".Bill.

## سيل من المحاربين القدامى في الحرم الجامعي

لم يكن ممكناً إلا لقلة من العقول وراء قانون حقوق الجنود الأميركيين تصور الحماسة الهائلة لذلك الجيل من الشباب عندما فهموا أهمية أحكام التعليم. كان هناك القليل من الكليات والجامعات المهيأة لاستقبال المحاربين القدامى الذين تقدموا للتسجيل. ولم يكن أي منها مستعداً لزوجات وأطفال الطلاب ، وهي ظاهرة لم تر من قبل. تضاعف أو ازداد ثلاث مرات عدد المسجلين في الجامعات الكبرى في الولايات خلال سنة واحدة أو سنتين. وشعر المسؤولون الإداريون في الجامعات بوجود حاجة إلى معجزات عندما كانوا يواجهون الصفوف الضخمة من الطلاب ، وغرف التدريس الفائضة ، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الذين يعملون فوق طاقتهم. انتشرت في أحرام الجامعات المهاجع المؤقتة ، الأكواخ الجاهزة التي أنشئت للعسكريين والتي أصبحت الآن تستقبل الصفوف الدراسية بدلا من ذلك ، وحتى المخيمات المقطورة. وحول العديد من الجامعات ، كان هناك الاضطراب والضجيج المتواصل بسبب البناء. كان التأثير على المجتمعات الأهلية المحيطة بها دراماتيكياً من حيث تحفيز النشاط التجاري المحلي وبناء المساكن ، وهو تأثير سوف ينمو بقوة اكبر في مواقع عديدة خلال العقود التالية ، عندما حازت الكليات

والجامعات على المزيد من الموارد والاحترام.

بحلول الوقت الذي انتهت فيه أهلية قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية للاستفادة من قانون حقوق الجنود الأميركيين في عام 1956 ، أي حوالي 11 سنة بعد النصر النهائي ، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكثر ثراء بوجود 450،000 مهندس مدرب ، و240,000 محاسب ، و238,000 معلم ، و910,00 عالم ، و670,00 طبيب و22،000 طبيب أسنان ، وأكثر من مليون فرد آخر قد تلقوا تعليما جامعيا.

زاد هؤلاء المتخرجون من الجامعات درجة التوقعات في جميع أنحاء البلاد ، وساهم عملهم الماهر في بروز طبقة متوسطة تكنولوجية مزدهرة ومتعلمة. ولم يعد هناك مجال للعودة إلى أميركا القديمة التي تسيطر عليها الزراعة والحياة في البلدات الصغيرة. فالالتحاق بالجامعات ، الذي تبعته على نحو متزايد وظائف في مناطق المدن ، أصبح من توقعات الكثيرين بعد ذلك. وبحلول أوائل السبعينات من القرن العشرين ، كان واحد من كل خمسة أميركيين قد تلقى تعليماً جامعياً ، مقابل واحد من اصل 16 قبل الحرب. في عام 2004 ، كان أكثر من 16 مليون أميركي مسجلين في مؤسسات التعليم العالي ، بما في ذلك الكليات الأهلية. ويحصل الآن 1.1 مليون طالب على شهادة البكالوريوس في كل عام من المؤسسات الأميركية ، وهناك عدد مماثل يحصل على شهادة ماجستير وشهادة مهنية.

محفز للتغيير الاجتماعي

إن ما هو أكثر أهمية هو أن قانون حقوق الجنود الأميركيين كان إحدى القوى الرئيسة التي أدت إلى إحداث تغيير اجتماعي هائل. فقد تزعزعت وجهات النظر والآراء الراسخة المتعلقة بالجنس والدين ، والعرق. ولم يقتصر الأمر على القانون بتعريض الناس العاديين إلى المفاهيم الليبرالية الاجتماعية من خلال التعليم العالي ، بل أدى أيضاً إلى خلط كبير للمجموعات المختلفة داخل الحرم الجامعي.

على الرغم من ان العديد من النساء قد دخلن المصانع أو قمن بأنواع أخرى من العمل خلال الحرب العالمية الثانية ، فإن تجربة ما بعد الحرب لارتفاع معدلات الزواج ، والزيادة الحادة في معدلات المواليد ، والفرص الجديدة لملكية المنازل أدت إلى دور للمرأة يتمحور حول المنزل على مدى العقدين التاليين. استفاد نحو 64،000 امرأة من اصل 350،000 من المحاربات القديمات في الحرب العالمية الثانية من فرص التعليم العالي التي وفرها القانون ، ولكن التفضيل في ذلك الوقت ، كان للرجال إلى حد كبير حتى ان جامعات نسائية عديدة أصبحت مختلطة لاستيعاب الطفرة المفاجئة للطلاب الملتحقين بالجامعات. ولكن عندما أصبحت الفرصة متاحة ، توجه أبناء وبنات المحاربين القدامى (يسمون "طفرة المواليد" الذين ولدوا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ) إلى التعليم العالي بأعداد أكبر. واليوم ، في الولايات المتحدة ، تلتحق النساء بالكليات والجامعات بنسبة أكبر من الرجال.

في النشوة الديمقراطية التي تلت الحرب ، قام العديد من الأميركيين بإعادة تقييم تحيزاتهم الت كانت قبل الحرب. فتمكن قدامى المحاربين اليهود من دخول العديد من الجامعات الجيدة التي كانت معروفة سابقا برفضهم أو بتطبيق نظام حصص صارم للطلاب اليهود ، واستفادوا مع الكاثوليك ، من نمو المؤسسات العامة في مناطق المدن. وساعد قانون حقوق الجنود الأميركيين على دخول أبناء المهاجرين الأوروبيين هؤلاء إلى العمل الأكاديمي ، والأعمال ، والمهن ، وبالتالي القضاء على التعصب الديني في الأساس في التعليم العالي الأميركي.

شهدت المؤسسات المعروفة تاريخيا بأنها مؤسسات للتعليم العالي للسود زيادة حادة في معدلات الالتحاق ومُنحت أموالا فدرالية لتوسيع أحرامها الجامعية. وفي مناطق المدن الشمالية ، التحق قدامى المحاربين السود بالمؤسسات التي كانت في السابق مخصصة للبيض فقط. ومع ذلك ، كانت الولايات المتحدة مجتمعا منفصلا عنصرياً في الأربعينات من القرن العشرين ، وهو نمط استمر في العديد من المناطق في الخمسينات من القرن العشرين. وكانت الخدمة العسكرية منفصلة عنصرياً (حتى إصدار الرئيس ترومان أمرا بإلغاء الفصل العنصري في عام 1948) ، وكذلك المدارس في 17 ولاية وفي مقاطعة كولومبيا. وتم رفض قبول العديد من المحاربين القدماء السود في المؤسسات السوداء المزدحمة بشكل مفرط ، ومع ذلك لم يتمكنوا من الالتحاق بجامعات الجنوب البيضاء. واستغرق الأمر سنوات عدة ، وجيلا آخر لتحقيق ما لم يتمكن قانون الجنود الاميركيين من تحقيقه ، ولكن نشوء وتطور طبقة وسطى سوداء كان الإنجاز الهام لجيل ما بعد الحرب ذاك.

لم يكن الجميع راغبين في الدراسة الجامعية. فخلال الحرب قامت المؤسسة العسكرية بعمل ممتاز في تعليم مجموعة واسعة من المواضيع ، من القراءة إلى الهندسة ، الذي شمل ملايين من الأشخاص من خلفيات متنوعة. وبذلك حفزت العديد من المحاربين القدامى على الحصول على شهادة ثانوية من خلال الخدمة العامة لاختبار التطور التعليمي التابعة للمجلس الأميركي للتعليم التي لا تزال تعرف باسمها المختصر (GED). وتابع آخرون الدراسة في مدارس تدريب مهنية في الالكترونيات ، والخدمات الطبية ، أو كليات الأعمال. وجرى تشجيع أصحاب العمل على الاستمرار في تدريب عمالهم بمساعدة قانون حقوق الجنود الأميركيين ، وبذلك تم تسهيل الانتقال إلى المجال السائد للعمل. وواصل العديدون تعليمهم وأنشأوا تقليداً عظيماً للتعلم المتواصل طوال الحياة.

أمة من أصحاب المنازل

كان هذا الإرث الدائم الثاني لقانون الجنود الأميركيين. فقد حَوّل الشعب الأميركي أكثر من أي وقت مضى إلى أصحاب مصلحة ، أصحاب عقارات

يعتمدون على أنفسهم ، أصحاب منازل وشركات أعمال مستعدين لتحمل المسؤولية تجاه مجتمعاتهم الأهلية لأنهم أصبحوا الآن يملكون جزءاً منها. وكان التأثير الدراماتيكي لقانون الجنود الأميركيين على المشهد العام الجغرافي والاقتصادي للدول مهماً بنفس أهمية إرث الفوائد التعليمية.

من الصعب ان نتصور مدى أزمة السكن والطلب الاستهلاكي المكبوت على جميع ضروريات الحياة بعد 16 سنة من الكساد والحرب. لم تكن المسألة تتعلق فقط بمجرد عدم توفر مساكن جديدة ، بل وأن المنازل الموجودة أيضا قد أصبحت بأمس الحاجة إلى الإصلاح. حتى لو تّم استئناف تشييد بعض المباني مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن السوق كانت تفتقر إلى المواد بدءاً من المسامير وصولاً إلى المفصلات. وكان على متعهدي بناء المنازل التنافس مع الذين يبنون المتاجر ومباني المكاتب الضرورية لإعادة تنشيط الاقتصاد. وزاد التوسع المدني المتزايد للبلاد حيث تركز معظم الأعمال في المدن الكبرى مشكلة السكن حدة في معظم مناطق المدن الرئيسية ولكن الجنود الاميركيين الذين كانوا يعودون إلى الوطن بعد سنوات في الخارج كانوا مصممين على التعويض عن الوقت الضائع من خلال الزواج ، وتأسيس عائلة ، وبالطبع امتلاك منزل في نهاية الأمر ، الذي يعتبر رمزاً قوياً للاستقرار الاقتصادي والنفسي.

تّم تطبيق تقنيات التصنيع التجميعية على بناء المنازل أيضا. وبحلول نهاية عام 1947 ، كانت إدارة شؤون المحاربين القدامى قد قدمت ضمانات لأكثر من مليون منزل ، وشركة تجارية ، وقرض زراعي. وقفزعدد شركات بناء المساكن من 114،000 في عام 1944 إلى 1.7 مليون عام 1950. وبحلول عام 1950 ، ضمنت إدارة المحاربين القدامى قروضا لأكثر من مليون منزل.

"قرض إدارة المحاربين القدامى" (VA Loan) ، كما كان يسمى ، كان يعني أن الحكومة تشارك في التوقيع على ما يقرب من نصف الرهن العقاري للمحارب القديم ، وقد شجع هذا الأمر المطورين على البناء ، والمصرفيين على الاقراض ، وقدامى المحاربين على الشراء ، وفي كثير من الأحيان دون دفعة مسبقة. وحرّك الانفجار في الطلب على السلع الاستهلاكية روح المصنعين ، رواد الأعمال ، والمسؤولين المحليين الأميركيين الذين بنوا الطرق ، والمدارس ، والكنائس ، ومراكز التسوق الجديدة. وقام المصنعون بتصميم او إعادة تصميم كل سلعة منزلية أمكن تصورها بأسلوب ما بعد الحرب لملء هذه المراكز التجارية والمنازل الجديدة. فمنذ بداية قانون حقوق الجنود الأميركيين والقوانين المشابهة التي تلت ذلك ، قام 16 مليون من قدامى المحاربين بشراء منازل باستخدام قروض إدارة شؤون المحاربين القدامى. واليوم ، هناك حوالي 70 بالمئة من الشعب الأميركي ممن يملكون منازل خاصة بهم.

## أسلوب السوق اللامركزية

نشأ الإرث الثالث لقانون الجنود الأميركيين وتطور من الطريقة التي كان يدار ويمول بها. فبموجب أحكام النظام الأساسي ، كانت إدارة البرنامج مركزة في إدارة شؤون المحاربين القدامى (التي تعرف الآن باسم وزارة شؤون المحاربين القدامى) بدلا من الوكالات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص المتناثرة. وكان برنامجا فدراليا مركزيا قائما على أسلوب السوق اللامركزية. اختار الكونغرس لتمويل الفوائد التعليمية لقانون الجنود الأميركيين من خلال قدامى المحاربين أنفسهم رغم احتجاجات المؤسسة التعليمية ، التي كانت تأمل في البداية ، وتسعى للسيطرة تماماً على توزيع هذه الموارد لما بعد الحرب. وأرست هذه الطريقة الأسلوب الأساسي بعد الحرب للحصول على القروض والمنح الفدرالية اللاحقة لطلاب الجامعات. وحتى يومنا هذا ما زالت الأموال التي تستهدف الفرص التعليمية ، مثل القروض الطلابية ، في الولايات المتحدة تدفع مباشرة إلى الطالب وليس إلى المؤسسة. وبصورة مشابهة ، تمت معالجة أزمة سكن ما بعد الحرب من خلال ضمانات القروض الفردية بدلا من مشاريع الإسكان التي تبنيها وتديرها الحكومة ، والتي لم يخدم كثير منها جيداً الجهود الرامية إلى حل أزمات السكن اللاحقة.

16 مليو من المحاربين القدامى اشتروا منازل باستخدام قروض حصلوا عليها من إدارة شؤون المحاربين القدامى.

وبإعادة النظر إلى الأحداث الماضية ، قد يبدو قانون الجنود الأميركيين للبعض كأنه برنامج هائل "للإنعاش الاجتماعي". لكن سيكون من الخطأ التفكير في الأمر على هذا النحو. فطبقا لما كانت تتم إدارته في بادئ الأمر ، كان قانوناً خاصاً لفترة خاصة جدا ، ومتوفراً لجيل واحد فقط من قدامى المحاربين وغير مرتبط بالحاجة. ولكنه كانت له تركة دائمة من خلال استمرار تطبيق أهدافه الرئيسية على جميع المحاربين القدماء في الحروب التي تلت الحرب العالمية الثانية ، ومازال يخدم كحافز للحفاظ على القوة العسكرية التطوعية. أما بالنسبة لغير المحاربين ، وفي الواقع بالنسبة للدولة ، فقد أرسى إطار عمل نموذجي للإنجاز من خلال التعليم والملكية. وبالإضافة إلى ذلك ، ساعد على خلق مناخ أصبح فيه الطموح الفكري شائعاً بين الأميركيين من جميع الخلفيات ، مما أدى إلى المزيد من التسامح الاجتماعي ، والطلب أكثر بكثير على مجموعة واسعة من الخيارات ، في كل مجال من مجالات الاستهلاك وفي طرق أخرى من المعيشة.

إن ما يمثله قانون الجنود الأميركيين ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، هو أن وجود التزام قومي واضح لارتقاء مجموعة غير متجانسة من السكان وتقدمها يعود بمكاسب هائلة لكل من الأفراد والبلاد. فلقد مكّن قانون الجنود الأميركيين البلاد من التغلب على سنوات من عدم الاستقرار ، وعلى استعادة رأس المال الاقتصادي والبشري ، والاجتماعي ، وساعد على إيصال الولايات المتحدة إلى مركز القيادة على المسرح العالمي.

ميلتون غرينبرغ هو أستاذ فخري للمنهاج الحكومة في الجامعة الأميركية في واشنطن ، العاصمة ، حيث شغل أيضا منصب العميد والرئيس المؤقت. حياته المهنية الأكاديمية تشمل الخدمة في الهيئات التدريسية في جامعة تنيسي وجامعة مشيغان الغربية ، وعميد كلية الآداب والعلوم في جامعة ولاية إلينوي ، ومنصب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية في جامعة روزفلت. وهو مؤلف مشارك (مع جاك سي. بلانو) لعمل مرجعي رئيسي ، القاموس السياسي الأميركي ، الذي نشر لأول مرة في عام 1962 والآن أصبح في طبعته الحادية عشرة. في عام 1997 ، ألف كتاب ، قانون حقوق الجنود الأميركيين: القانون الذي غيّر أميركا.

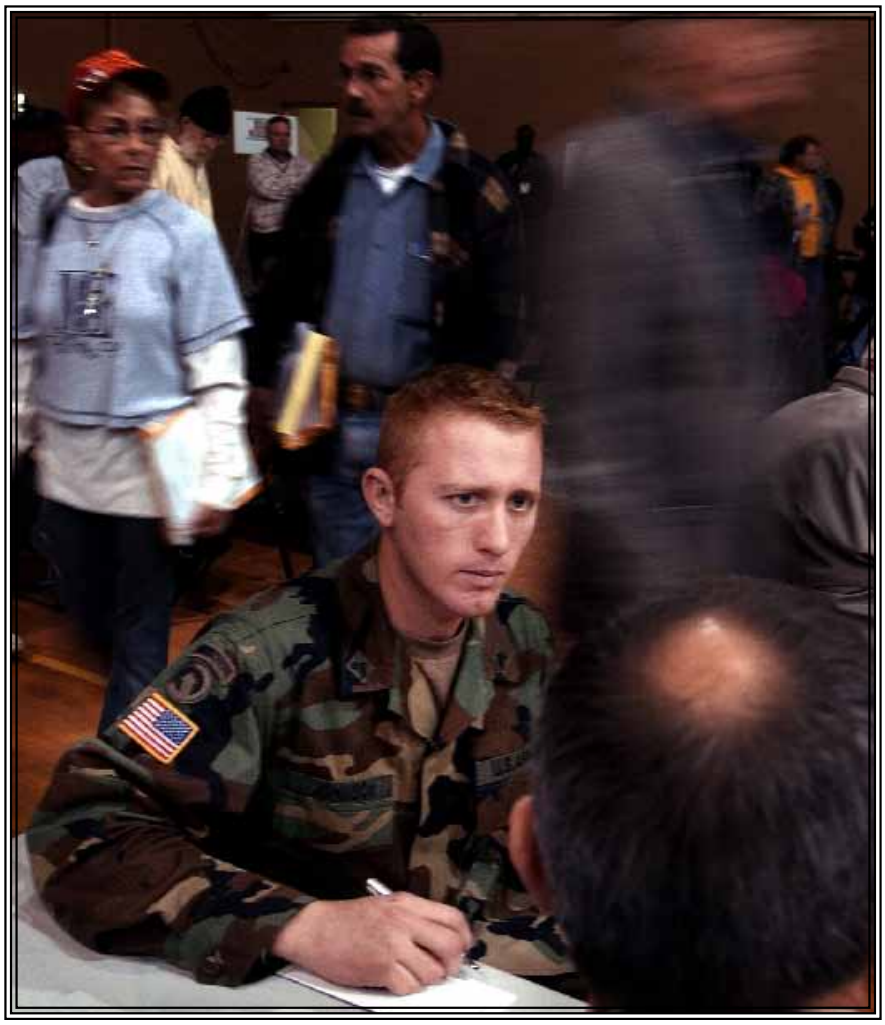

أحد قدامى المحاربين من حرب أكثر حداثة يجتمع مع إدارة ولاية جورجيا لخدمات المحاربين القدامى. المساعدة لا تزال متاحة لقدامى المحاربين العائدين الى الوطن.

خطة مارشال"، المسماة باسم الجنرال (إلى اليمين)، ولا حقاً" وزير الخارجية، جورج مارشال (أدناه)، ساهمت في استقرار أوروبا وعززت تحالفات الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

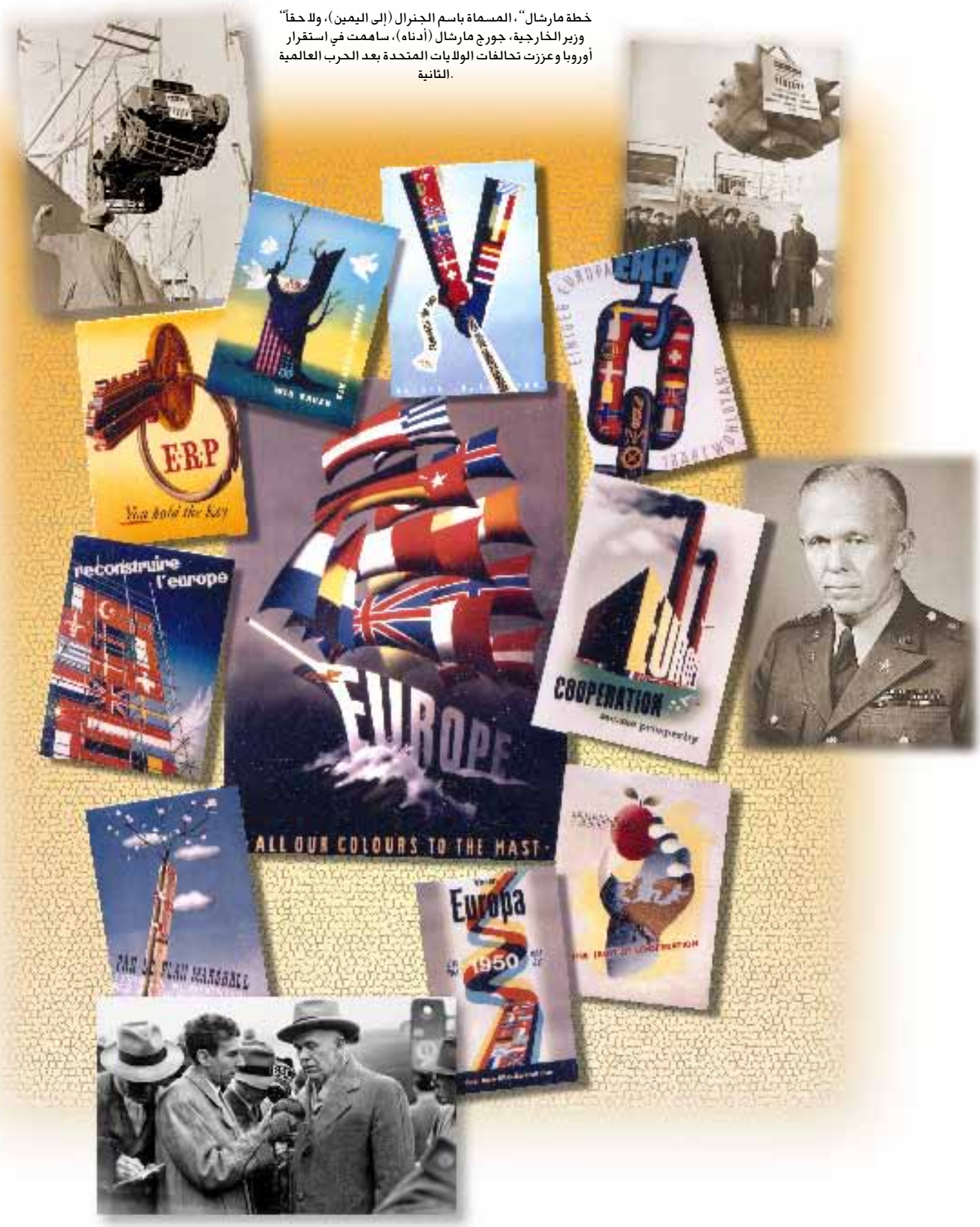

# خطة مارشال
# استراتيجية نجحت

لم تبدأ كخطة؛ وحاجج بعض المراقبين المخضرمين بأنها لم تصبح خطة على الإطلاق. اسماها الرجل الثاني المسؤول عن تنفيذها هارلان كليفلاند "مجموعة من النشاطات الارتجالية ... حدث دولي متواصل". ومع ذلك، فقد دخل برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا (ERD)، المعروف بصورة افضل بخطة مارشال، التاريخ كأنجح مشروع للسياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية. فبعد نظام التمييز العنصري، طالب مواطنو جنوب أفريقيا بخطة مارشال وبعد سقوط جدار برلين طالب الأوربيون الشرقيون والروس بخطة مارشال التي حرمهم منها الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٧. واقترحت الحكومة البريطانية عام ٢٠٠٥، خوفاً من التفتت في أفريقيا، تدخلاً دولياً منسقاً على نفس منوال خطة مارشال. أصبحت أسطورة خطة مارشال قوية بقدر قوة إرثها التاريخي الحقيقي.

في العام ١٩٥٥ لاحظ المؤرخ الرسمي للخطة كيف

برز من فقرة واحدة "اقترحها" وزير الخارجية جورج مارشال في حفلة تخرج في جامعة هارفرد ، برنامج "تطور بسرعة ليصبح مغامرة دولية هائلة ومفعمة بالحماس: مع التكشف التدريجي للمشروع أصبح يعني أشياء كثيرة لرجال عديدين." وبعد خمسين سنة ، بلغت شهرة المشروع درجة أصبحت مضرب الأمثال.

## بداية فكرة

أدت ثلاثة تطورات غير متوقعة إلى إنشاء مشروع أميركي جديد خاص لمساعدة أوروبا الغربية في ربيع العام 1947. كان التطور الأول الحالة المادية للقارة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أعقاب الانتكاسات التي أحدثها فصل شتاء قاسٍ جداً عام 1947-1946. والتطور الثاني كان فشل مبدأ ترومان الأخير ، وهو مشروع مجاهر لمساعدة اليونان وتركيا على محاربة الضغوط السوفياتية ، في تحديد طريقة بناءة إلى الأمام للجميع. والتطور الثالث كان التجربة المرهقة لوزير الخارجية جورج مارشال في مؤتمر موسكو لوزيري الخارجية الأميركي والسوفياتي ، الذي كُرس لبحث مستقبل ألمانيا في آذار/مارس –نيسان/أبريل 1947.

مناقشة خطة مارشال، في المكتب البيضاوي، من اليسار إلى اليمين: الرئيس ترومان، ومارشال، وبول هوفمان، وأفيريل هاريمان.

استدعى الرئيس هاري إس. ترومان مارشال ليصبح وزيراً للخارجية في بداية العام 1947 بعد تقاعده من العمل في البنتاغون عند انتهاء الحرب كرئيس هيئة أركان القوات المسلحة. نجاح مارشال في تلك المهمة إذ أطلق عليه تشرشل اسم "منظم النصر" ، كما صفاته الشخصية المتمثلة في نظرته الثاقبة وإيثاره ونزاهته التي جعلت منه أحد الشخصيات العامة الأكثر نفوذاً في تلك الفترة. وقد تعرّض صبره وشعوره بالواجب إلى أقصى حدود الاختبار في موسكو. لخّص جورج كينان ، الدبلوماسي الأميركي الشهير ، الاستنتاج الذي توصل إليه مارشال لدى مغادرته العاصمة السوفياتية:

"أوروبا في حالة فوضى. يجب القيام بشيء ما. فإذا لم يتخذ هو (مارشال) زمام المبادرة فسوف يفعل غيره ذلك."

خرج كينان و"موظفو تخطيط السياسة" الجدد في وزارة الخارجية بإحدى الوثائق الرئيسية التي انسابت خطة مارشال منها في نهاية المطاف. من جهة ، استنبطوا فكرهم من مفاهيم موروثة من عصر روزفلت حول أسباب اندلاع الحربين العالميتين وحصول فترة الكساد الكبير: الكراهية بين طبقات المجتمع ، الفقر ، التخلف ، وغياب الأمل بالتغيير. كانت إحدى النوايا الرئيسية لصناع السياسة في واشنطن إعادة بناء العالم بعد الحرب من اجل دعم مطالبة المواطن العادي بالحصول على حصة من فوائد النظام الصناعي. اعتقد هؤلاء ان الناس الذين ينعمون بالازدهار أو على الأقل لديهم احتمال بتحقيقه ، لن يتوجهوا نحو تبني الحكم الاستبدادي التوتاليتاري.

ولكن كان هناك بعد أوروبي محدد لجهد مارشال برز من نفس هذه التأملات. قال أناس مثل كينان ، ومساعد وزير الخارجية اتشيسون ، وسفير برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا في المستقبل افريل هاريمان ، بأن القومية كانت تُشكِّل الجنّ الشرير لأوروبا. فإذا تمّ التخلص من حصر تلك الجذور للفاشستية - النازية وكافة نزاعات الثلاثينيات من القرن العشرين ضمن إطار عمل اقتصادي متكامل ، بحيث يوحّد العالم القديم ، فقد يتوفر للازدهار فرصة للترسخ وفي نهاية المطاف قد يقضي بالكامل على الحافز لدى أوروبا في شن حروب عالمية ومن ثم جر أميركا اليها.

في تلك الأيام ، كان التحديث والتكامل كلمتي سر توأمتين لبرنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا ، وكانت الحجج تدور حول إمكانية تحقيقهما. والفكرة المركزية لأسلوب خطة مارشال كانت تقوم على ان يفكر الأوروبيون ويعملون بأنفسهم ضمن تلك الرؤيا: وهذا ما جعل من الخطة شيئا أكثر من مجرد برنامج مساعدات آخر.

وفق تعليقات مارشال الموجزة والبسيطة ظاهرياً في هارفارد ، في حزيران/يونيو 1947 ، كانت هناك قبل كل شيء تفسيرات حول مدى الدمار الذي لحق بأوروبا ودرجة يأسها. كانت هناك تحذيرات لأولئك الذين سعوا لاستغلال هذا البؤس سياسياً. وكانت هناك إشارة واضحة على وجوب ان لا يسمح للأيديولوجية (كانت هي الشيوعية ، عند تلك النقطة من التاريخ) بأن يكون لها أي أهمية في نشاطات إعادة الإعمار. ثم جاءت النقطة الحاسمة في الخطاب ، فقرة دعا فيها الأوروبيين للاتفاق سوية حول ما يحتاجونه وحول ما سوف يقومون به في حال تدخلت الولايات المتحدة. قال مارشال ان الدور الأميركي "يجب ان يتكون من مساعدات صديقة في تصميم برنامج أوروبي ومن ثم الدعم اللاحق لمثل هذا البرنامج بقدر ما

يكون ممكناً عملياً لنا القيام بذلك". شدد وزير الخارجية على وجوب ان يعمل الأوروبيون بصورة مشتركة وانه يجب السعي لإيجاد علاج وليس مجرد مسكّن للآلام. وأنهى حديثه بحث زملائه الأميركيين على "تحمل المسؤولية الهائلة التي وضعها التاريخ بوضوح على كاهل بلدنا."

كتب صحفي أميركي يقول ، "توقعنا ان يقفزوا مسافة بوصتين ولكنهم قفزوا مسافة ستة أقدام". ففي اقل من أسبوعين ، نظم وزير الخارجية الفرنسي والبريطاني في باريس مؤتمر التعاون الاقتصادي الأوروبي (CEEC) الذي أنجز على مراحل امتدت بين نهاية حزيران/يونيو ونهاية أيلول/سبتمبر ، بمساعدة 14 حكومة أخرى ، تقريراً تمّ رفعه إلى وزارة الخارجية الأميركية حول المساعدات الاقتصادية الإجمالية التي يعتقدون انهم بحاجة اليها. لم يكن معظم الدول الممثلة في المؤتمر تملك خطة قومية كما ان بعضها لم تملك حتى صورة إجمالية حول اقتصادها.

بدون أية خبرة من أي نوع حول التخطيط المشترك ، الذي يشمل قارة بأكملها ، توصل المندوبون إلى تحديد مبلغ إجمالي بقيمة 28 بليون دولار. رفضت واشنطن هذا الرقم فوراً ووصفته بأنه متفائل إلى حدٍ يائس.

ولكن ما جعل الحدث ، مؤتمر التعاون الاقتصادي الأوروبي في باريس اكثر شهرة هو الوصول — والمغادرة السريعة — لوفد سوفياتي كبير برئاسة وزير خارجية الكرملين ، فياتسلاف مولوتوف. في هذه الأزمة ، التي لا تزال تثير الخلاف حول تاريخ الحرب الباردة ، واجه الروس الاقتراح الغربي لاستراتيجية استعادة النهوض الاقتصادي تتم صياغتها وتنفيذها بصورة مشتركة وتعالج أوروبا بكاملها ، بضمنها ألمانيا ، ككيان اقتصادي واحد. وكما جرى توقعه في واشنطن ، خرج المندوبون السوفيات من قاعة المؤتمر مصرين على ان الأميركيين وحلفاءهم الرئيسيين ليست لديهم أي نية سوى وضع اقتصاديات أوروبا تحت سيطرتهم الخاصة وإطلاق تقسيم عالمي جديد للعمل: إمبريالية القوى العظمى في احدث قناع له ، القناع الأميركي. تكثّفت الضغوط السوفياتية على دول أوروبا الشرقية بعد حصول الانقسام بين حلفاء الحرب العالمية الثانية. في شباط/فبراير 1948 وقعت تشيكوسلوفاكيا ضحية انقلاب عسكري مؤيد للشيوعية ، حرّضت موسكو عليه.

وضع الخطة قيد العمل

بعد فصل شتاء طويل من المناقشات ، وبعض المساعدات الآنية المؤقتة ، وازدياد التوتر بدرجة كبيرة في العلاقات بين الشرق والغرب ، ولد رسمياً في نيسان/أبريل 1948 برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا. من أجل إدارة المشروع ، تم تشكيل وكالة فدرالية جديدة في نفس الوقت ، هي وكالة الإدارة التعاونية الاقتصادية (ECA) برئاسة المسؤول التنفيذي الرئيسي لشركة سيارات ستوديبايكر ، بول جي. هوفمان ، جمهوري يرمز تعيينه إلى الدعم الثنائي الحزبي للبرنامج. بدأت الإنفاقات تنساب فوراً تحت إشراف محكم من جانب الكونغرس.

حدد القانون الرسمي للبرنامج الغرض الأسمى في خلق "اقتصاد سليم مستقل عن المساعدات الخارجية الاستثنائية في أوروبا" بحلول العام 1952. ولهذا الهدف ، يعلق المؤرخ الاقتصادي ايمانويل ويكسلر ، "نص القانون على تنفيذ خطة استعادة النهوض الاقتصادي تستند إلى أربعة مساعي محددة: (1) جهد قوي للإنتاج ، (2) توسيع التجارة الخارجية ، (3) إنشاء وصيانة الاستقرار المالي الداخلي ، و(4) تطوير التعاون الاقتصادي الأوروبي". انزعج العديد من الأوروبيين الذين اعتمدوا ببساطة على برنامج إغاثة كبير ، عندما أصبح واضحاً أمامهم انه لا يمكن فقط تحقيق مثل هذه الاجندة سوى عن طريق إدخال تغيير هيكلي دائم في الأنظمة الاقتصادية الأوروبية بشكل إفرادي أو مشترك ، وبصورة كاملة. كان هذا ما عناه مارشال عندما تحدث عن "علاج بدلاً من مسكّن" ولا شيء أقل من ذلك.

**الإصدار الرسمي للبرنامج حدد الهدف الرئيسي بإقامة "اقتصاد سليم ومستقل عن المساعدات الخارجية الاستثنائية" في أوروبا الغربية بحلول العام 1952.**

من أجل تلبية هذا التحدي ، قام المؤتمر المستمر حول التعاون الاقتصادي الأوروبي (CEEC) بتحويل نفسه إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) تحت رئاسة وزير خارجية بلجيكا ، بول هنري سباك. في هذه الأثناء كانت السفارات الأميركية في كل دولة من الدول الأعضاء تحصل على التواقيع على المعاهدات الثنائية التي تحدد واجبات الحكومات الأوروبية تجاه رعاتها الجدد. كان بينها الاعتراف بسلطة "المهمة" التي تملكها وكالة إدارة التعاون الاقتصادي (ECA) والتي سيتم تشكيلها في كل عاصمة قومية. سوف تربط لجنة رسمية كل بعثة بحكومتها المشاركة من اجل الإشراف على تنفيذ البرنامج على ارض الواقع.

كانت المهمة الرئيسية للجنة إعداد الخطط للإنفاق بصورة منتجة المبالغ المخصصة في "الصندوق النظير" الجديد. شكّل هذا الصندوق المزية المميزة للعملية بمجملها ، الأداة التي ميزت خطة مارشال عن أي برنامج مساعدة تقليدي. كان الصندوق أيضاً حساباً في كل بنك مركزي أنشئ خصيصاً لتلقي الإيرادات الناجمة عن البيع المحلي للسلع التي يزودها برنامج استعادة النهوض الاقتصادي. تبين ان الكثير من أموال المساعدات لن يكون حراً أو سائلاً إلى الحد الذي تصوره الأوروبيون. بدلاً من ذلك سوف تكون هذه الأموال على شكل بضائع ترسل من الولايات المتحدة وتباع إلى مقدم السعر الأعلى أكان من القطاع العام او القطاع الخاص ولا تعاد دفعاتها إلى الولايات المتحدة بل يتم إدخالها في الصندوق الجديد. ومن هذا الصندوق تؤخذ الأموال لتسديد تكاليف الجهود القومية لإعادة الإعمار والتحديث ، حسب ما يتم إقراره بين بعثة إدارة التعاون الاقتصادي والحكومة في كل عاصمة مشاركة.

في نفس الوقت كان برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا سلاحاً عظيماً بشكل واضح في الحرب الباردة. ممثله الرئيسي في أوروبا ، السفير

هاريمان ، ذهب بعيداً إلى درجة في عام 1949 عندما وصف الجهد الكامل "كعملية لمكافحة الحريق" كان دين اتشيسون خليفة مارشال كوزير للخارجية هو الذي حسب كلماته "ربما القى عدداً من المحاضرات وأجاب على أسئلة عديدة حول خطة مارشال اكثر من أي رجل على قيد الحياة" ، تذكر ان "ما أراد المواطنون والممثلون في الكونغرس دائماً معرفته استناداً إلى احدث التحاليل كان الكيفية التي أدّت فيها المساعدات التي قدمت بموجب خطة مارشال إلى وقف امتداد النفوذ السوفياتي في أوروبا وعدم القبول بالتنظيم والتراصف السياسي والاقتصادي الشيوعي. فقد "وقفت ضد الخطة بالواقع قوات الكومنفورم ، منظمة دعاية دولية أنشأت في تشرين الأول/اكتوبر 1947 من جانب الكرملين وغرضها الواضح محاربة خطة مارشال ، دولياً ، ومن خلال استعمال الأحزاب الشيوعية المحلية ، داخل كل دولة مشاركة. في الوقت الذي كانت خلاله القوات الشيوعية تقود حركات تمرد رئيسية في اليونان ، وتبدو انها قادرة على الاستيلاء السياسي للسلطة في إيطاليا ، وتبدو انها قادرة على نشر الفوضى في فرنسا وتعرف ما يريدونه في ألمانيا ، بعكس الغرب في هذه المرحلة ، ولّدت الحرب الباردة استعجالاً لتنفيذ البرنامج الذي ركز العقول في كل مكان.

## بيع الخطة إلى المستفيدين منها

أدرك منذ البداية المخططون لدى وكالة إدارة التعاون الاقتصادي انه من اجل معالجة العوائق السياسية التي من المحتمل ان تواجهها جهودهم قد يتوجب عليهم تجاوز رؤساء الطبقات الحاكمة المحلية والتحدث مباشرة مع الناس. مرتجلين الحلول بسرعة ، وبحلول نهاية عام 1949 ، قامت فرق الصحفيين ومنتجي الأفلام الذين أطلقوا "برنامج المعلومات" لبرنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا يتحول إلى اضخم عملية دعائية وجدت في وقت السلم يوجهها أي بلد ما مجموعة من البلدان الأخرى.

وجّه تقرير أعده في كانون الثاني/يناير 1950 مايك بيردنغ ، مدير دائرة

معلومات برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا في روما التعليمات التالية:

"انقلوا رسالة خطة مارشال إلى الناس. انقلوها إليهم بصورة مباشرة — فهي لن تتسرب إليهم. واشرحوها لهم كي يتمكنوا من فهمها."

لم يبدو أن أية فكرة كانت تعتبر كبيرة جداً أو متحدية جداً لبرنامج المعلومات في ذروته. تمّ إبلاغ العمال ، والمدراء ، والموظفين بفوائد الإنتاج الأكبر والإنتاجية ، الإدارة العملية ، وأوروبا ذات السوق الواحدة. نشرت في كل دولة منشورات متخصصة حول هذه المواضيع ، وشُكلت لجان مشتركة ، ونظمت رحلات لقادة أوروبيين للاطلاع على المصانع الأميركية ، وعقدت مؤتمرات ، وفي نهاية الأمر اصبح من الممكن في بعض الأماكن مشاهدة "قرى الإنتاجية" حيث كان من الممكن مشاهدة مصانع نموذجية ومجتمعات أهلية للعمال وهي تعمل. وبالنسبة لمجموعات أخرى في المجتمع ، الموظفين الحكوميين ، المعلمين ، العائلات وحتى أطفال المدارس ، كانت وعود حملة المعلومات الأميركية تنصب على تأمين فرص عمل اكثر ، مستويات عيش أعلى ، وفي النهاية نشر السلام في أوروبا خالية من النزاعات. انتج برنامج المعلومات في نهاية المطاف عشرات من الأفلام الوثائقية ، مئات من البرامج الإذاعية ، وآلافا من نسخ منشورات ، وجذب ملايين من المشاهدين لمعارضه المتنقلة.

حفل في العام ٢٠٠٤ في قاعة دلي أورازي وكوريازي في تلة الكابيتولين في روما، وهي الغرفة التي تأسست فيها المجموعة الأوروبية في العام ١٩٥٧.

هنا كانت لافتات ، نماذج ، عروض مضاءة ، رسائل صوتية وأفلام تعرض الخطة بطريقة بيانية بأكبر قدر ممكن لكي تناسب كل مستوى من الفهم. يفتتح كتيب عُرض في معرض البندقية الذي عقد في صيف عام 1949 صفحاته بإعطاء وصف كمي دراماتيكي حول المساعدات التي كانت تصل في ذلك الوقت: ثلاث سفن شحن في اليوم ، ألف دولار في كل دقيقة ، وراتب أسبوعي من كل عامل أميركي. جرى شرح أهداف وأساليب البرنامج باللغة المستعملة يومياً مع إعطاء تفاصيل كيف أعيد تشغيل صناعات كانت دون حياة ، كيف أدّت آلات جديدة إلى تحديث المصانع ، وكيف ان الإنتاج الأكبر ضروري لأوروبا بمجملها من أجل تأمين استقرار الحياة الاقتصادية على مستوى القاري. ذكرت الرسالة النهائية:

"برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا فرصة فريدة تقدم إلى دول أوروبية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها ، ورفع مستوى المعيشة لجماهير الناس ، والوصول بحلول عام 1952 إلى الاستقرار الاقتصادي الذي يُشكِّل أساس الاستقلال السياسي ... يرتبط كل عامل ، كل مواطن بإعادة الولادة هذه. مستقبل وسلام إيطاليا وأوروبا ، رفاهية العيش العامة للجميع تعتمد على إرادة وعمل كل فرد منا."

## الخطة تتطور

يتذكر كافة المعنيين السنوات المبكرة للخطة ، الممتدة من حزيران/يونيو 1949 حتى بداية الحرب الكورية في حزيران/يونيو 1950 ، على انها العصر الذهبي للعمل الاقتصادي الصرف والمكافآت الصرفة. أشار الخبراء إلى ارتفاع بحوالي الربع في الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات الذي تمتعت به بلدان برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا بين عام 1947 وعام 1949. أكدوا ان "المؤشر الإجمالي للإنتاج ، المستند إلى أرقام عام 1938 ، ارتفع إلى 115 في عام 1949 بالمقارنة مع 77 في عام 1946 و87 في عام 1947". استرجعت الزارعة أيضاً عافيتها واعتبر التقدم في نسب التضخم بأنه كان "متفاوتاً ولكنه مشجع بالتأكيد" استعادت التجارة الأجنبية للدول الأعضاء مستوياتها لما قبل الحرب ، ولكن شكّل التغيير في اتجاهاتها المزية الأكثر لفتاً للنظر. لم تعد التجارة موجهة إلى الإمبراطوريات الأوروبية القديمة ، وازدادت بأكبر سرعة ضمن دول أوروبا الغربية ، من بين أعضاء برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا بالذات. كانت التجربة سوف تظهر بان ذلك كان تحولاً بنيوياً طويل الأمد في اقتصاد القارة الذي كان سيطلق خلال بضع سنوات طلبات سياسية التكامل الأوروبي.

أثناء ذلك ، وبحلول نهاية العام 1949 كان قد اصبح واضحاً بان لدى الدول المتشاركة لديها تصورات حول برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا تختلف من اوجه ذات شأن عن تصورات المخططين الاميركيين عندما يتعلق الأمر باتخاذ الخيارات الصعبة. كانت الحكومات عبر أوروبا الغربية بحاجة ماسة إلى أموال برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا ، ولكنها في نفس الوقت سعت إلى القيام بصفقاتها الخاصة بها مع ما كان الأميركيون يقدمونه ، ولا سيما ، بالنسبة لما كانوا يتطلبونه مقابل ذلك. فإذا كان الاعتماد على الولايات المتحدة سوف يدوم لبعض الوقت ، شعر الأوروبيون بان ذلك يجب ان يكون في أية حالة "مشروطاً" ووفق "شروطنا".

ذهل البريطانيون إلى أشواط بعيدة لمقاومة تشديد خطة مارشال على

التكامل الاقتصادي الفوري مع بقية أوروبا ، وهو الشرط العظيم المربوط بمساعدة خطة مارشال في كل مكان. قاوم الهولنديون الضغط لبدء تفكيك إمبراطوريتهم باسم التجارة الحرة. ورفض النمساويون بشكل حاسم إصلاح السكك الحديدية ونظامهم المصرفي كما رغب الأميركيون ورفض اليونانيون عملة جديدة رعى إصدارها برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا لانهم اعتقدوا بان الجنيه الإنكليزي الذهبي هو شكل تبادل العملات الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه بالفعل. وأبلغ رئيس جمعية الصناعيين الإيطاليين رئيس البعثة الأميركية في روما انه مهما أصبحت الآلياف الاصطناعية رخيصة ، فان النساء الإيطاليات سوف يفضلن دائماً ارتداء ملابس مصنوعة داخل المنزل من مواد طبيعية. وقال له انه لو تم بيع الأغذية المعلبة بأسعار رخيصة جداً ولكن تقاليد الطبخ الإيطالية سوف تفضل دائماً وان الشركات الصغيرة والمهارات الحرفية التقليدية قد تكون ذات أهمية مركزية لمستقبل إيطاليا ، تماماً كما كانت في الماضي.

بحلول بداية العام 1950 كانت التجربة العملية وعمليات الاستقصاء الواسع للآراء قد أدخلت تحولاً هاماً في وجهات النظر إلى درجة شعر معها الاستراتيجيون بضرورة التسليم بان لدى "اكثرية الأوروبيين في اليوم الحاضر" قلقا طاغيا وحيدا: أمنهم. وبصورة تدريجية ، ورغم اعتماد أميركا على اقتصاد رأسمالي متحرر ، اضطر المخططون في خطة مارشال إلى الاعتراف بعمق بالالتزام الأوروبي بفكرة دولة تعتمد الرفاه الاجتماعي ولكن غير شيوعية. وأصروا ببساطة على وجوب توزيع الفوائد بأوسع قدر ممكن ، من أجل قطع الطريق أمام هجمات الشيوعيين على الخطة كما على المثل العليا الديمقراطية الاجتماعية.

## تأثير كوريا

ولكن التحوّل غير المتوقع للأحداث في آسيا عام 1950 الذي حثّ على الخوف ما لبث وان جعل وجود خطة مارشال بالذات موضع شك. المواجهة المكثفة بحدة للحرب الباردة التي بدأت بغزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في حزيران/يونيو ، قصّر المشروع زمنياً وحوله بصورة جذرية ومهد الطريق أمام بروز فترة إعادة تسليح عامة و"أمن متبادل". أضافت تعديلات صادق عليها الكونغرس في عام 1951 وعام 1952 على القانون الأصلي لبرنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا مبلغ 400 مليون دولار لإنفاقه على تنفيذ حملة لإقناع أصحاب العمل والعمال الأوروبيين ، "بقبول التعريف الأميركي للمرغوبات الاجتماعية والاقتصادية (كما جاء في النص) في الإنتاجية" ، كي يمكن الآن زيادة الإنتاج العسكري للدفاع القومي ضد التهديد السوفياتي وفي نفس وقت زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية. كان من المطلوب ان يعمل كل فرد اكثر للجهد العام (وبهذا تقوية الحلف الأطلسي ، الناتو) ، وبذلك يعيدون بناء قواتهم المسلحة التي تقلصت أعدادها بدرجة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. قرر رجال وكالة الإدارة التعاونية الاقتصادية (ECA) العاملين على الأرض انه لا يوجد أي تعارض بين طلب أميركا لإعادة التسلح العام والأهداف التقليدية لبرنامج استعادة النهوض لأوروبا: كانت المسألة ببساطة عطف الأهداف السياسية الموجودة نحو المتطلبات الجديدة.

ضمن مثل هذا السياق ما لبث وان سارع برنامج الإعلام لبرنامج استعادة النهوض الاقتصادي مسيرته ليتحول إلى شيء يشبه "الحرب النفسية" ، مع تعريف عالم الصناعة ومنظمات العمال على انها الجبهة الرئيسية في الحرب البادرة الأيديولوجية ضد الشيوعية. وكما شرحه أحد أكثر العقول تأثيراً في برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا ، مساعد المدير (ولاحقاً المدير بالوكالة) ريتشارد إم. بيسل ، في مجلة "الشؤون الخارجية" (فورين افيرز) في عدد نيسان/أبريل 1951 ، تستطيع الولايات المتحدة ان تخوض غمار هذه الحرب في أوروبا بأقصى فعالية من خلال قوة مثالها الاقتصادي والجاذبية القوية لاقتصادها الاستهلاكي لدى الأوروبيين من كافة المناطق والطبقات الاجتماعية:

"يمكن اعتبار كوكا كولا وأفلام هوليوود على انهما نتاجان لحضارة ضحلة وفجة. لكن الآلات الأميركية ، العلاقات العمالية الأميركية ، والإدارة والهندسة الأميركية تحترم في كل مكان.

> إذا كانت الأحزاب الشيوعية قد تعاظمت في إيطاليا وفرنسا ، فإنها على الأقل لم تتول السيطرة على البلاد.

## الميزانية العمومية

في النهاية ، نجحت كل دولة مشاركة في تنفيذ أسلوبها الخاص للثورة السلمية التي دعا اليها ريتشارد بيسل. من الوجهة الاقتصادية كانت خطة مارشال اكثر أهمية في اليونان ، فرنسا ، والنمسا وهولندا مما كانت عليه في ايرلندا ، النروج او بلجيكا. بالنسبة لبعض الدول ، كإيطاليا مثلاً ، كانت الخطة ربما حاسمة بالفعل لسنة واحدة فقط ، وبالنسبة لدول اخرى تدفقت الفوائد على مدى سنوات. استعملت كل دولة الحافز الاقتصادي الذي أمنته الخطة بشكل مختلف. أمّن الدانمركيون مواداً أولية وتجهيزات للطاقة. وقدّر ناس آخرون ، كالقاطنين في المناطق المحتلة الألمانية ، بدرجة كبيرة الأغذية التي يزودها برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا. في إيطاليا واليونان ، وفرت المساعدة في إعادة بناء السكك الحديدية والطرق وإمدادات الطاقة الفائدة الدائمة الأكبر. في فرنسا ، جاء الاستثمار الصناعي أولاً وفي بريطانيا استعمل "الصندوق النظير" بالكامل لتسديد ديون ترتبت أثناء الحرب ولإعادة تعويم الجنيه الإسترليني.

اعتقدت كل من النمسا والسويد ، كل واحدة حسب طريقتها الخاصة ، ان ارتباطهما الناجح بالغرب يعود إلى خطة مارشال. فإذا كانت الأحزاب الشيوعية تنمو في إيطاليا وفرنسا فإنها على الأقل لم تتول زمام السلطة فيهما ، وبقيت هاتان الدولتان متوجهتين نحو الغرب. ربما كانت ألمانيا البلد المستفيد الأكبر بصورة إجمالية نظراً لان ديناميكية التكامل الأوروبي

الذي صممه ورعاه برنامج استعادة النهوض الاقتصادي لأوروبا سمح للجمهورية الفدرالية الجديدة بالنمو في القوة والاحترام بينما هدأت مخاوف جيرانها. وقد حصلت بالفعل الثورة المأمولة في العلاقات الفرنسية-الألمانية. فمهما كانت أصولها الأخرى في المدى القصير ، وضروريات الحرب الباردة ، فلم يرفع أي تطور سياسي أخر حدة التباين مع فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى أكثر من هذا التطور.

كتب مهللاً ، جيم وارن مخطط يعمل لدى خطة مارشال في اليونان ، بعد خمسين سنة من تلك التجربة العظيمة:

"كان لدينا هدف ، كانت النار تشتعل في أحشائنا ، عملنا كالمجانين ، وكانت لدينا أفكار صارمة ومنضبطة ، وكان باستطاعتنا ان نضع البرامج ، وان نسعى لتطبيقها ، وان نرى النتائج."

لفترة قصيرة ومكثفة ، وصل الوجود الأميركي الجديد في أوروبا ليتكرس إلى إيجاد طرق تترجم نجاحات التجربة الاقتصادية الأميركية إلى وصفات للخلاص السياسي لآخرين ، ولتحويل الأسطورة الأميركية إلى مثال. تحدث الأوروبيون الذين قدروا وجود الاميركيين في ذلك الوقت عن "شعور بالأمل والثقة" الذين جلبهما معهم المخططون الأميركيون ، و"بالشجاعة المستعادة وبالطاقة المعاد تنشيطها" في العالم القديم.

زود التصادم في أوروبا بين النماذج المستوردة والمحلية الطاقة لبدء الازدهار العظيم في العقد الخمسين من القرن العشرين برنامج إعادة الازدهار الاقتصادي لأوروبا الشرارة التي جعلت التفاعل التسلسلي ينشط. في العام 1957 ، جاءت معاهدة روما التي أطلقت مجموعة الاقتصاد الأوروبي. رغم ان هذا المشروع للتكامل الاقتصادي الهش كان اقل راديكالية بكثير مما طالب به الحالمون الأميركيون في عام 1949 ، لم يكن من بين الإرث الذي خلقته خطة مارشال ووعودها شيء ملموس أكثر منه. استهلت هذه الوثيقة التأسيسية عملية التكامل الاقتصادي السلمي لأوروبا ، وهي عملية لا زالت مستمرة حتى يومنا الحاضر.

بالنسبة للأميركيين ، واثر بروزها المتقلقل في الحرب العالمية الأولى كقوة دولية ، طور الأميركيون أخيراً سياسات خارجية واستراتيجية عظيمة "تتوافق مع مسؤولياتنا الجديدة كأعظم دائن ، وأعظم منتج ، وأعظم مستهلك في القرن العشرين" ، كما وصفته فيرا ميكليس دين عام 1950 في كتابها "أوروبا والولايات المتحدة". لقد أضفوا على أنفسهم أيضاً صورة قومية جديدة لأميركا كقوة تستطيع ان توالف بنجاح القيادة العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية على النطاق الدولي ، صورة مقدّر لها ان تعود للظهور في كل مرة تتحول فيها الدول من الحرب والبؤس للوصول إلى الأمام نحو مستقبل جديد ، أكثر أملاً.

ديفيد ألوود أستاذ مشارك للتاريخ الدولي في جامعة بولونيا ، وأستاذ مساعد في كلية الدراسات الدولية العليا(SAID) في جامعة جونز هوبكنز ، مركز بولونيا. تشمل مؤلفاته حول تاريخ أوروبا ما بعد الحرب: "إيطاليا 1945-1943: سياسات تحرير وإعادة بناء أوروبا: أوروبا الغربية ، أميركا وإعادة الإعمار ما بعد الحرب. مشروعه الحالي هو: "أميركا وسياسات التحديث في أوروبا" ، الذي سوف تنشره مطبعة جامعة أوكسفورد. البروفسور ألوود زميل في عام 2006 لمعهد أميركا روثرمير في جامعة اوكسفورد.

"All the News That's Fit to Print"

The New York Times.

LATE CITY EDITION

VOL. CIII ... No. 35,173. NEW YORK, TUESDAY, MAY 18, 1954. FIVE CENTS

HIGH COURT BANS SCHOOL SEGREGATION; 9-TO-0 DECISION GRANTS TIME TO COMPLY

McCarthy Hearing Off a Week as Eisenhower Bars Report

SENATOR IS IRATE

President Orders Aides Not to Disclose Details of Top-Level Meeting

Communist Arms Unloaded in Guatemala By Vessel From Polish Port, U. S. Learns

State Department Views News Gravely Because of Red Infiltration

Embassy Says Nation of Central America May Buy Munitions Anywhere

REACTION OF SOUTH

'Breathing Spell' for Adjustment Tempers Region's Feelings

1896 RULING UPSET

'Separate but Equal' Doctrine Held Out of Place in Education

MORETTI'S LAWYER MUST BARE TALKS

Jersey Court Orders Counsel to Rejoinders in Bribes to Divulge Data to Grand Jury

RULING TO FIGURE IN '54 CAMPAIGN

Dockler Tied to Eisenhower —Russell Lands Southerners in Criticism of Court

2 TAX PROJECTS DIE

خلال البت في قضية براون ضد مجلس التعليم، في العام ١٩٥٤، حظرت المحكمة العليا الأميركية القوانين المحلية التي أبقت السود والبيض في مدارس منفصلة، الأمر الذي مهد الطريق لقيام الديمقراطية المتعددة الثقافات اليوم. وعلى الرغم من أن القرار أنهى الفصل العنصري بموجب القانون، فقد تبيّن أن الفصل القائم بحكم الأمر الواقع على أساس الثقافة، والطبقة، والدخل يصعب القضاء عليه. (الصورة في الوسط أعلاه: عائلة براون، ١٩٥٣، التي أقامت دعوى قضائية ضد مجلس التعليم في كنساس عندما لم يسمح لليندا، إلى اليسار، بالتسجيل في مدرسة للبيض).

## براون ضد مجلس التعليم:

# القانون، الإرث

عندما علم الكاتب الأسود رالف إليسون بقرار المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم في أيار/مايو ١٩٥٤، هتف متعجبا إلى صديق، "يا له من عالم رائع متكشف للأطفال!" وكانت مجموعة أخرى من زعماء السود في ذلك الوقت متحمسة بنفس القدر لقرار المحكمة المتخذ بالإجماع، والقاضي بإلغاء الفصل العنصري الذي تتبناه الولايات في المدارس العامة الرسمية في الولايات المتحدة. ووصفت صحيفة "هارلم أمستردام نيوز" التي يملكها أسود، القرار "بأعظم انتصار "لشعب الزنوج منذ إعلان التحرير." وقال ثيرغود مارشال، كبير محامي المدعين في هذه القضية، "كنت سعيداً جداً لدرجة الخدر" وفقدان الحس. توقع مارشال أن يختفي الفصل العنصري في المدارس التي ترعاها الولايات على الصعيد القومي، في غضون خمس سنوات.

كانت التوقعات الحماسية لقادة الزنوج في عام 1954 ، والبيض الليبراليين ، مفهومة تماماً. فبراون (كما سمي القرار لاحقاً) أبطل حكما رئيسيا للمحكمة العليا ، في قضية بليسي ضد فيرغسون (1896) ، الذي أذن للمسؤولين الحكوميين بتطبيق الفصل العنصري طالما ان المرافق المنفصلة للسود والبيض متساوية. هذا القرار المُبكر للمحكمة أقر بمبدأ "منفصل لكن متساوٍ" في إدارة العلاقات بين السود والبيض في مناطق عديدة من البلاد.

وكان الرئيس ابراهام لينكولن قد حرر الأرقاء الأميركيين في إعلان "تحرير الأرقاء" في عام 1863 ، أثناء الحرب الأهلية. إلاّ أن هذه الوثيقة بالكاد أدت إلى المساواة بين البيض والسود في أميركا. فبحلول عام 1910 ، كان الفصل العنصري القانوني سائداً في كل مكان في الولايات ال 11 الجنوبية ، وعلى نطاق واسع في الولايات الحدودية المجاورة (الولايات الواقعة بين الشمال والجنوب). ولم يلحق الفصل العنصري الضرر بالمدارس فقط ، ولكنه طال أيضاً المستشفيات ودور المسنين والمعوزين والصم وكفيفي البصر. كان يتوجب على الناس السود في هذه الولايات استخدام مراحيض منفصلة ، وصنابير منفصلة لمياه الشرب ، وطاولات لتقديم الطعام منفصلة ، وغرف انتظار وعربات قطار منفصلة ، والانتقال إلى الجزء الخلفي من الحافلات وعربات الشوارع. ومنعت القوانين المصممة بشكل ذكي الزنوج من التصويت في معظم هذه المناطق.

وكانت هناك مجموعة كبيرة من الأماكن العامة المخصصة للبيض فقط ، مثل الفنادق والموتيلات ، والمطاعم ومقاصف تقديم الطعام ، والمتنزهات العامة والشواطئ ، والمسابح والمكتبات وقاعات الحفلات الموسيقية ، ودور السينما ، التي ساهمت في المزيد من الفصل العنصري. والمسافرون السود على الطرق السريعة في الولايات الجنوبية لم يعرفوا أبداً ما إذا كانوا سيعثرون على سرير للمبيت ليلاً ، أو حتى على مرحاض. إذ وضع بعض المناطق الترفيهية لافتات كتب عليها "الدخول غير مسموح الدخول للنيغروز (الزنوج) والكلاب" (كلمة نيغروز التي تعني الزنوج كانت تُستخدم لتعريف الأميركيين الأفريقيين).

هذا النظام المطبق بصرامة كان بمثابة وبال على التعليم الرسمي على جميع المستويات. فقد منعت جميع جامعات البيض في الولايات الجنوبية ، وكثير من ولايات الحدود ، انتساب الأميركيين الأفريقيين إليها. وفي عام 1954 ، سمحت 21 ولاية بالفصل العنصري في المدارس العامة ، أي ما مجموعه 11.5 مليون طالب من البيض والسود في 11,173 منطقة تعليمية كانوا يتعلمون آنذاك في تلك المدارس. وكانوا يشكلون حوالي 39 في المئة مجموع الطلبة الأميركيين البالغ 28,836,000 تلميذ في المدارس العامة.

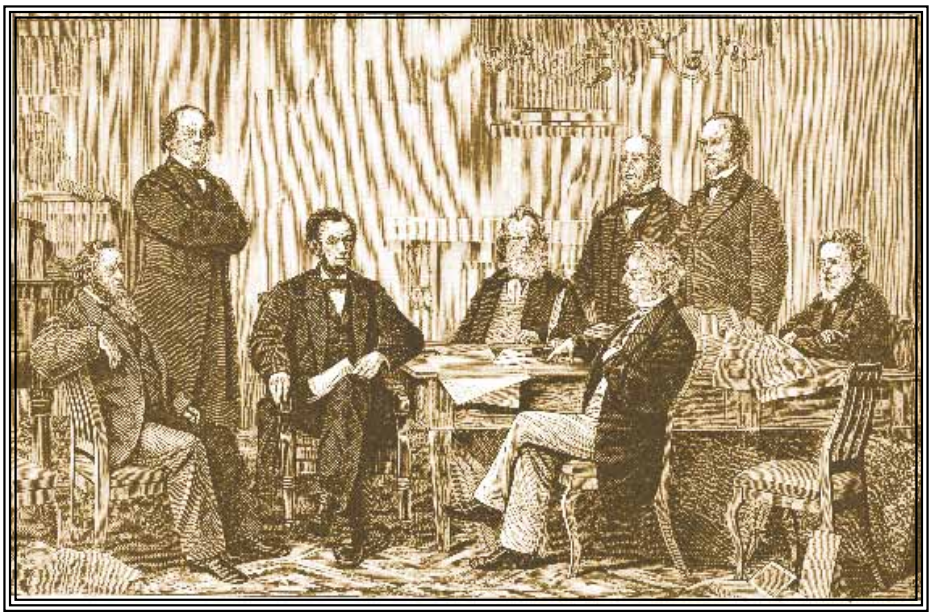

في وقت متأخر من العام ١٨٦٢، أصدر الرئيس ابراهام لينكولن "إعلان التحرير" (الصورة المحفورة أعلاه) لتحرير الرق في بعض ولايات الجنوب المتمرد. وبحلول العام ١٨٦٥، اختفى الرق من أميركا الى غير رجعة، ولكن الأمر استغرق قرناً آخر قبل بدء الأعراق المختلفة في حضور المدارس سوية.

وعلى الرغم من اشتراط قرار "بليسي" توفير مرافق متساوية ، كان واضحاً خلال العقود الأولى من القرن العشرين ان المرافق "المنفصلة" لا تعني البتة مرافق "متساوية". فكان العديد من مباني مدارس السود ، لا سيما في عمق الجنوب ، عبارة عن هياكل خشبية متداعية تفتقر إلى التدفئة والكهرباء والمراحيض الداخلية ، والمياه الجارية. فقد كان التلاميذ السود ، المحشورون في قاعات دراسية مكتظة ، يتقاسمون الكتب القديمة التي لم تعد هناك حاجة لها في مدارس البيض. وكان تدريب المعلمين الزنوج سيئاً ، وكانت رواتبهم سيئة أيضاً. كانت مدارس الزنوج تفتقر عادةً إلى مطاعم الكافتيريا ، والقاعات ، والمكتبات ، والمعدات العلمية ، والبرامج الرياضية. ومن بين المدعين في قضية براون كان طلاب من مقاطعة كلارندون ، في ساوث كارولينا ، الذين اضطروا إلى السير 10 أميال ذهاباً وإياباً إلى المدرسة بسبب رفض المسؤولين المحليين توفير حافلات لنقلهم. وكان العديد من الأطفال السود في الجنوب ، الذين تركوا المدرسة بعد الصف السادس أو السابع ، بالكاد يعرفون القراءة والكتابة.

قرار براون ، الذي أكد المُثل الأميركية في المساواة والعدالة ، وعد بإلغاء

هذه الشرور. فالدمج العنصري في المدارس العامة ، كما اعتقد المتحمسون مثل مارشال ، لا يعزز تكافؤ الفرص في التعليم فحسب ، بل إن من شأنه أيضا أن يعزز التسامح بين الأعراق. وفي الوقت المناسب ، قد تصبح الأعراق مندمجة في عالم لا يعود فيه لون البشرة سبباً يشل الفرص في الحياة.

## ما الذي أدى إلى قرار براون

لقد نشأ قرار براون من جهود اثنتين من مجموعات الناشطين. الأولى كانت مجموعة من الأهالي السود والبيض المتحالفين مع بيض ليبراليين ناشطين كانوا مصممين على مكافحة التمييز العنصري. ومن بين أوائل هؤلاء الناشطين كان أهالي الطلاب في مقاطعة كلارندون ، في ساوث كارولينا ، الذين طالبوا في عام 1947 بتوفير حافلات مدرسية لأبنائهم. وسعى الآباء والأمهات في أربع مناطق أخرى تسمح بالفصل العنصري ، في ولايات فرجينيا ، وديلاوير ، وكانزاس ، وفي مقاطعة كولومبيا ، أيضاً إلى الحصول على مساعدة قانونية. وجمعت قضية براون هذه الاحتجاجات الخمسة في قضية واحدة واكتسبت اسمها من أوليفر براون ، وهو لحام (يعمل في لحم المعادن) وأحد قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية الذي مُنعت ابنته ليندا من دخول مدرسة ابتدائية للبيض قريبة من منزلها في توبيكا ، كانزاس. بدلاً من ذلك ، كان عليها أن تستيقظ في وقت مبكر ، وتمشي عبر الطرق والممرات الخطرة للسكك الحديدية ، وتعبر شوارع توبيكا التجارية الأكثر ازدحاماً ، من أجل ركوب حافلة تقلها إلى مدرسة مخصصة كليا للزنوج.

في البداية ، لم يجرؤ الأهالي السود على تحدي الفصل العنصري. وبدلاً من ذلك ، طالبوا بالمساواة الحقيقية ضمن نظام "منفصل لكن متساوٍ". وبعملهم ذلك ، أثاروا مقاومة محلية شرسة. إذ قام البيض بطرد المدعين السود من وظائفهم وقطعوا اعتماداتهم الائتمانية لدى البنوك المحلية. وفي مقاطعة كلارندون ، قام عدد من البيض المعادين في وقت لاحق بحرق إحدى كنائس القس جوزيف ديلين ، وهو زعيم معارض أسود. وعندما أطلق معارضون بيض النار على منزله في الليل ، رد هو بالمثل ، وقفز إلى سيارته وفرّ هارباً. ووصمته سلطات ولاية ساوث كارولينا بأنه هارب من العدالة ، بحيث لم يجرؤ على العودة إلى ولايته.

كانت المجموعة الثانية من الناشطين تتألف من محامين ، ومعظمهم من السود ، يعملون لحساب صندوق الدفاع القانوني (LDF) ، الذراع المستقل ذاتياً للجمعية القومية لتقدّم الناس الملونين (NAACP). وكان مارشال الأبرز بينهم ، وهو خريج لامع من كلية الحقوق في جامعة هوارد ، وهي كلية في واشنطن العاصمة ، معظم طلابها من السود ، وقد درّبت العديد من المحامين اللامعين في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. وكان مارشال ، المدافع الشعبي والشجاع عن حقوق الزنوج وقضاياهم منذ فترة طويلة ولا سيما إلغاء الفصل العنصري في كليات الحقوق. واستجابة لنداءات الآباء والأمهات السود في مقاطعة كلارندون ، انخرط في نشاط صندوق الدفاع القانوني في الكفاح من اجل تعزيز المساواة العرقية في أنظمة المدارس العامة. وبعد أن قرر في عام 1950 أن المساواة الحقيقية لا يمكن أن توجد داخل نظام "منفصل لكن متساوٍ" ، قرر هو وآخرون في صندوق الدفاع القانوني لدى الجمعية الوطنية لتقدّم الناس الملونين (NAACP) إطلاق دعوة لإلغاء الفصل العنصري في المدارس.

بالتأمل في أحداث الماضي ، يتضح أن قرار مكافحة الفصل العنصري في المدارس يبدو أنه كان واضحاً وضرورياً. ومع ذلك فقد كان في ذلك الوقت خطوة مثيرة للجدل إلى حد كبير. فقد كان العديد من الزنوج غير راغبين في إرسال أطفالهم إلى المدارس مع البيض. وكان هناك سود آخرون يخشون من ان الدمج العنصري ، إذا كان له أن يتحقق على الإطلاق ، أن يؤدي إلى إغلاق المدارس الخاصة بهم التي ، وإن كانت في حاجة ماسة إلى الموارد ، فهي رغم ذلك مؤسسات تؤمن لهم الوظائف والتضامن في الجنوب. علاوة على ذلك ، أثار قرار مواجهة الفصل والتصدي له مباشرة الغضب بشكل أكبر في صفوف البيض الجنوبيين. وأعلن حاكم جورجيا هيرمان تالمادج انه لن يقبل أبداً المدارس المندمجة. وأعلن مستغربا في وقت لاحق أن الدمج العنصري في المدارس من شأنه أن يؤدي إلى التزاوج العنصري والى "تهجين الأعراق".

> الحرب العالمية الثانية ، التي تم شنها بمثابة معركة من أجل الديمقراطية ، كشفت بصورة دراماتيكية شرور العنصرية.

لكن مارشال وحلفاءه مضوا قُدماً في الضغط ، متصدّرين القضايا الخمس كلها في المحاكم الفدرالية الدنيا بين عامي 1950 و1952. وعلى الرغم من أنهم خسروا معظم هذه القضايا ، رفض القضاة نقض قضية بليسي ، إلا أنهم استجمعوا شجاعتهم من تطورات أوسع في ذلك الوقت كانت تعد بدفع العلاقات العرقية نحو الأفضل. فقد فضحت الحرب العالمية الثانية التي شُنت كنضال من أجل الديمقراطية شرور العنصرية. وكان رجال الدولة الأميركيون ، مثل الرئيس هاري ترومان ، الذين قادوا الغرب خلال الحرب الباردة ، مدركين تماماً أن الفصل والتمييز العنصري في الولايات المتحدة ، يدحضان ادعاءات أميركا في قيادة "العالم الحر" ، وبالتالي لا بد من الطعن به وتحديه. علاوة على ذلك ، انتقل الملايين من السود الجنوبيين إلى الشمال ، حيث تمتعوا بحرية أكبر بكثير في تنظيم أنفسهم وحيث يمكن لأصواتهم الانتخابية أن تؤثر على نتائج الانتخابات المحلية والقومية. لهذه الأسباب وغيرها ، برزت الشكوك لدى الكثير من الأميركيين البيض في الشمال في أوائل الخمسينات من القرن الماضي حول الفصل العنصري.

وكما قال أحد الكتّاب في وقت لاحق ، "كان هناك تيار تاريخي ، والمحكمة أصبحت جزءا من ذلك". وكان ترومان ، الحسّاس لقوة هذا التيار ، قد أمر بإلغاء الفصل العنصري في القوات المسلحة الأميركية في عام 1948. وأيدت وزارة العدل في عهده الخلاصات القانونية لمارشال عندما وصلت قضية براون في أول الأمر إلى المحكمة العليا للنظر فيها في كانون الأول/ديسمبر عام 1952.

ومع ذلك ، كانت المحكمة غير متأكدة. وكان رئيس المحكمة العليا فريد فينسون ، الذي كان متحدرا من ولاية كنتاكي الحدودية ، واحداً من ثلاثة على الأقل من القضاة التسعة في المحكمة الذين يعتقد انهم كانوا يعارضون إلغاء الفصل العنصري في المدارس في ذلك الوقت. وكان اثنان من القضاة الآخرين لم يتوصلا إلى قرار بعد ، على ما يبدو. وكان واضحاً وجود انقسام عميق في المحكمة حول هذه القضية ، لدرجة أن المدافعين عن العدالة العرقية لم يتجرؤا على التكهن بالفوز.

عند هذه النقطة ، تدخل الحظ لمساعدة صندوق الدفاع القانوني والمدعين. ففي أيلول/سبتمبر 1953 ، توفي فينسون فجأة بنوبة قلبية. وعندما ذاع خبر وفاة فينسون ، علّق القاضي فيليكس فرانكفورتر ، خصم رئيس المحكمة ، أمام مساعده على الخبر بقوله ، "هذه هي أول إشارة أشعر بها على الإطلاق بأن الله موجود". عين الرئيس دوايت ايزنهاور ايرل وارن حاكم ولاية كاليفورنيا محل فينسون كرئيس للمحكمة. ومن خلال القيام بذلك ، لم يتوقع الرئيس ، المحافظ بالنسبة للقضايا العرقية ، أن وارن سيؤيد الدعوة إلى إلغاء الفصل العنصري في المدارس. لكن رئيس المحكمة العليا الجديد فاجأه. إذ انتقل وارن ، وهو ليبرالي بعواطفه ، بسرعة لإقناع زملائه لإلغاء الفصل العنصري في المدارس.

انحاز المتشككون في المحكمة وراء وارن الذي كانت جهوده جزءاً من أسباب هذا الميل. ومع إعلانه عن قرار براون في أيار/مايو 1954 ، أعلن وارن أن الفصل العنصري أدى إلى مشاعر الدونية بين الأطفال السود والى إلحاق أضرارا بدوافعهم للتعلم. واختتم رأيه بالقول ، إنه لا مكان لمبدأ "منفصل لكن متساوٍ" في مجال التعليم الرسمي. "فالمرافق التعليمية المنفصلة بطبيعتها غير متساوية". وأردف قائلاً "الأطفال السود حُرموا من الحماية القانونية المتساوية" التي يكفلها التعديل الرابع عشر من دستور الولايات المتحدة.

## وضع حكم المحكمة قيد الممارسة الفعلية

كان هذا قراراً تاريخياً. وبعد أكثر من 50 عاماً ، يبقى واحداً من أهم أحكام المحكمة العليا في تاريخ الولايات المتحدة. فبالتركيز على المدارس العامة ، استهدف قرار براون صميم الفصل العنصري. وشكّل لاحقاً سابقة لقرارات المحكمة في أواخر الخمسينات من القرن العشرين حين أمرت بإلغاء الفصل العنصري من المرافق العامة الأخرى ، مثل الشواطئ ، وملاعب الغولف البلدية ، والحافلات (بعد مقاطعة للسود استمرت عاماً في 1955-1956) في مونتغمري ، بولاية ألاباما. علاوة على ذلك ، كان واضحاً انه لم تكن هناك أي مؤسسة حكومية أخرى في أوائل الخمسينات من القرن الماضي ، لا الرئاسة في عهد أيزنهاور ، ولا الكونغرس (الذي كان يسيطر عليه الجنوبيون) ، مستعدة لمهاجمة سياسة الفصل العنصري. ولم يكن من المستغرب أن إليسون ومارشال ، وكثيرين غيرهما وصفوا القرار بأنه لحظة محورية في العلاقات العنصرية في أميركا. سرعان ما أصبح واضحاً ، مع ذلك ، أن قرار براون لم يجترح العجائب. فمثله مثل العديد من قرارات المحكمة العليا في التاريخ الأميركي ، كان الحكم قاصرا على مسائل محددة أثارتها القضايا. وبالتالي ، فإن هذا القرار بحد ذاته لم يهتم بشكل واضح بأشكال أخرى من التمييز والفصل العنصريين ، كما هو الحال في الأماكن العامة ، أو بأشكال غير رسمية أخرى

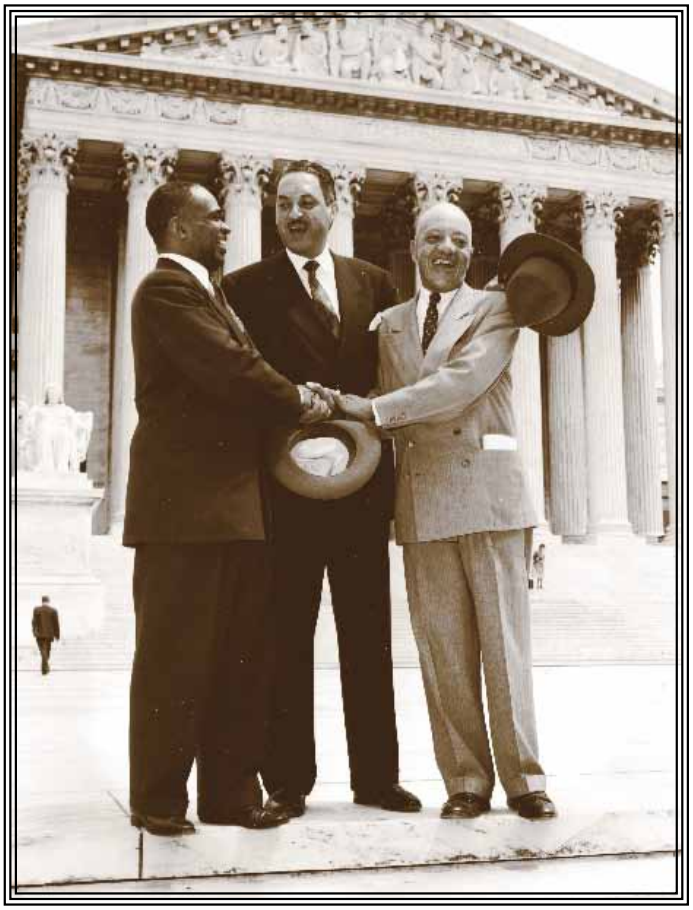

هذه المجموعة من المحامين (من اليسار إلى اليمين، جورج أي. سي. هايز، وثورغود مارشال، وجيمس إم نابريت) كانوا يعتقدون أن اللجوء إلى المحاكم هو السبيل الأكثر إمكانية لتحقيق الهدف السياسي في إلغاء الفصل العنصري. مارشال أصبح لاحقا رئيس المحكمة العليا.

من التمييز العنصري المتفشية كما هو الحال في الانتخابات والتوظيف. وتجنب عمداً تحدي مجموعة من قوانين الولايات التي حظرت التزاوج العنصري. وباستهداف الفصل العنصري الذي تتبناه الحكومة في المدارس فقط ، لم يكن لقرار براون أي أثر قانوني مباشر على المدارس في أنحاء أخرى من البلاد. فهناك ، كانت المدارس غير المتوازنة عنصرياً نتيجة قوانين الولاية أو القوانين المحلية (التمييز بحكم القانون) اقل منها نتيجة للإجراءات غير الرسمية (التمييز بحكم الواقع) استناداً إلى واقع أن الأعراق المختلفة تقطن في أحياء مختلفة. ففي الخمسينات من القرن الماضي ، كما في وقت لاحق ، نمت وانتعشت الأحياء والمدارس المقسّمة بحكم الواقع في شمال الولايات المتحدة.

وكان قرار براون حذراً بطريقة أخرى: كان وارن والقضاة زملاءه يخشون ان يضغطوا بشدة على المناطق الداعمة للفصل ، لذلك لم يأمروا بالإلغاء المباشر للفصل العنصري في المدارس. وظلوا بدلاً من ذلك يقلّبون الأمر لمدة عام ، وأصدروا من ثم حكماً ثانياً ، هو براون الثاني ، الذي تجنب تحديد أي نوع من التوازن العنصري الممكن ان يشكل امتثالاً. وبرفض وضع مهلة محددة للعمل ، ذكر قرار براون الثاني أن إنهاء الفصل العنصري ينبغي أن يتم "بكل سرعة متعمدة". شجعت هذه العبارة الغامضة السلطات البيضاء في الولايات الجنوبية على المماطلة ولم تعط المحاكم الفدرالية في الجنوب إلا إرشادات بسيطة في حل النزاعات التي بدأت تنشأ.

يكاد يكون من المؤكد ، مع ذلك ، أن كل ما قد قالته المحكمة في 1954-1955 ، ومهما كان التباطؤ الذي كانت على استعداد للسير به ، كان البيض سيحاربون بقوة ضد فرض تطبيق قرار براون. والواقع أن الأمر الأكثر سخرية كان أن المدارس أثبتت عندئذ وفي وقت لاحق انها أكثر المؤسسات العامة الأميركية حساسية ومقاومة للتغيرات في العلاقات العرقية. فعلى الرغم من ان العديد من المقاطعات في ولايات الحدود ألغت الفصل العنصري ببطء ، فقد عارض البيض في عمق الجنوب التغيير بمرارة (ساعدتهم في ذلك جماعة كو كلاكس كلان والجماعات المتطرفة الأخرى). وفي العام 1956 أصدر كل أبناء الجنوب في الكونغرس تقريباً ما سُمي "البيان الجنوبي" للتعهد بمعارضة إلغاء الفصل العنصري في المدارس "بكل الوسائل القانونية." وفي العام 1957 ، قام حاكم آركنسو اورفال فوبوس بتحدي المحكمة علناً ، مما اضطر الرئيس ايزنهاور المتردد ، الذي لم يؤيد قرار براون أبداً ، على إرسال قوات اتحادية لفرض إلغاء الفصل العنصري في المدرسة الثانوية المركزية في ليتل روك. وهناك ، كما كان الحال في نيو اورلينز ، وناشفيل ، وشارلوت ، وأماكن أخرى كثيرة ، خرج البيض الغاضبون الى الشوارع من أجل مضايقة وتخويف التلاميذ السود وهم في طريقهم إلى المدرسة. وفي العام 1964 ، أي بعد 10 سنوات من صدور قرار براون ، كانت نسبة من الطلاب السود الذين يدرسون مع البيض في المدارس العامة في الولايات الجنوبية تقل عن 2 بالمئة.

الزخم وراء حركة الحقوق المدنية

بعد ذلك ، تقدّم الليبراليون أخيراً في كفاحهم من أجل إلغاء الفصل العنصري في المدارس. وكانت القوة الدافعة وراء مكاسبهم حركة الحقوق المدنية التي بلغت ذروة سرعتها وقوتها بين عامي 1960 و1965. وبين 1964-1965 ، أدى ضغط الحركة إلى دفع الكونغرس على الموافقة على قانونين تاريخيين هما قانون الحقوق المدنية لعام 1964 وقانون حقوق التصويت لعام 1965. وبفرضهما بقوة من جانب المسؤولين الفيدراليين في حكومة الرئيس ليندون جونسون (1963-1969) ، نجحت هذه الإجراءات عملياً في هدم مجموعة من ممارسات التمييز العنصري ، بما في ذلك الفصل في الأماكن العامة. وسمح قانون الحقوق المدنية ، على وجه الخصوص ، بقطع المساعدات المالية الفدرالية عن المدارس المحلية التي لا تزال تتهرب من تنفيذ قرار براون. واستجابة للمزاج الأكثر ليبرالية في تلك الأوقات ، بدأت المحاكم الفدرالية ، بما فيها المحكمة العليا ، تفرض على مسؤولي المدارس ليس فقط إنهاء التمييز دون تأخير ولكن أيضاً إقامة "توازن عنصري". وبحلول أواخر السبعينات من القرن العشرين ، كان نحو 40 في المئة من تلاميذ المدارس العامة السود في الجنوب يرتادون المدارس التي كان عدد الطلاب البيض فيها لا يقل عن 50 في المئة.

ما هي علاقة قرار براون بنهوض حركة الحقوق المدنية ، وبالتالي بهذه التغيرات الهائلة ؟ لدى إمعان النظر في هذا السؤال يتبين أن قدم العلماء وغيرهم قدموا إجابات متنوعة. فعندما بدأت الحركة بالتقدم إلى الأمام في أوائل الستينات من القرن الماضي ، كان كثيرون من الناس يعتقدون أن قرار براون شكّل حافزاً حاسماً لها. ثم اعتقدوا في وقت لاحق أيضاً أن هذا القرار الرئيسي الأول نشّط وشجّع ما أصبح يعرف بإسم "محكمة وارن" الليبرالية ، الذي ساهم بحماسة على تقدم حقوق الأقليات ، والمتهمين الجنائيين ، والناس الفقراء ، وغيرهم من المحتاجين للحماية القانونية. ومن بين الرجال الذين ساعدوا في تحريك هذا الاندفاعة الليبرالية القضائية هو ثيرغود مارشال ، الذي سماه جونسون قاضي أميركا الأسود الأول في المحكمة العليا في عام 1967.

اليوم ، يتفق معظم العلماء على أن قانون براون كان مفيداً رمزياً لقادة حركة الحقوق المدنية. فبنهاية المطاف ، أصبح القانون أخيراً إلى جانبهم. و"منفصل لكن متساو" لم يعد يتمتع بالدستورية. واتفقوا أيضاً على أن قرار براون هو أول قرار رئيسي لمحكمة وارن وحفّز على قيام وعي أوسع للحقوق التي أثارت ومكّنت بأشكال متعددة المجموعات الأخرى ، النساء والمسنين والمعوقين ، والناس المثليي الجنس ، والأقليات الأخرى من الحقوق بعد عام 1960. هذه هي أهم الآثار البعيدة المدى للقرار.

غير انه ليس من الواضح تماماً ما إذا كان فعالا بشكل متناسب مع المهمة التي كان من المفترض أن ينجزها ، والتي تتمثل في تعزيز إلغاء الفصل العنصري بشكل كامل من أنظمة المدارس العامة. وعلى العكس من ذلك ، وبحلول عام 1960 كان واضحاً أن الاستراتيجيات القانونية التي يستخدمها

أناس مثل مارشال قد فشلت في تحقيق إنهاء الفصل العنصري في المدارس. فبعد إدراك محدودية التقاضي وما له من حركة بطيئة ، اتبع قادة الحقوق المدنية ، من أمثال القس مارتن لوثر كينغ جونيور ، فضلاً عن نشطاء المقاومة في منظمات مثل مؤتمر المساواة العنصرية (CORE) ولجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية (SNCC) ، استراتيجيات العمل المباشر. وإحدى الاستراتيجيات كانت استراتيجية "الاعتصام" حيث كانت حشود السود تجلس في أماكن لم يكن من المفترض أن يدخلوها في جنوب الفصل العنصري. وهناك استراتيجية أخرى هي "رحلات الحرية" حيث كان الناشطون يركبون الحافلات المتوجهة جنوباً لفرض إلغاء الفصل العنصري من خطوط الحافلات القومية ومحطات الأتوبيس ، فأثارت هذه الإجراءات ردودا عنيفة من قبل عصابات البيض المحليين. وكانت هناك أيضاً مظاهرات حاشدة. هذه المواجهات ، أطلقت أعمال العنف التي بثت عبر شاشات التلفزيون ، وصدمت الملايين من الأميركيين فطلبوا من الحكومة اتخاذ إجراءات لحماية القيم والمثل العليا للأمة. قرار براون اليوم

منذ الخمسينات من القرن الماضي ، تحسنت العلاقات بين الأعراق في أميركا إلى حد كبير. وأصبحت مواقف البيض أكثر ليبرالية وتحررا. ونشأت طبقة وسطى سوداء كبيرة. واكتسب بعض سياسات "العمل الإيجابي" الرامية إلى منع التمييز ، الأمر الذي نادراً ما كان ممكناً تصوره في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، على موافقة المحكمة العليا. وتستمر قوانين الحقوق المدنية الصادرة في ستينات القرن الماضي في التمتع بدعم سياسي قوي. وتبوأ الموهوبون الأميركيون الأفريقيون مجموعة من المناصب القيادية ، بما في ذلك قيادة وزارة خارجية الولايات المتحدة. وبفضل يعود في جزء منه إلى التغيير ، الذي حفزه بالفعل قرار براون في المجتمع والثقافة ، ولّت إلى الأبد الأيام القديمة السيئة للفصل العنصري الذي كان الدستور يجيزه وكانت الولايات ترعاه.

ولكن من الواضح أيضاً أن قرار براون لم يغير كل شيء. ففي الألفية الجديدة لا يزال عدم المساواة العرقية مستمرا على نطاق واسع في الولايات المتحدة. فمعدل دخل الفرد الأسود ، على الرغم من أنه أفضل بكثير من قبل من حيث القيمة الحقيقية ، لا يزال 70 بالمئة تقريباً من معدل دخل الفرد الأبيض. والملايين من الأميركيين الأفريقيين لا يزالون يقيمون في مناطق وسط المدينة حيث الفقر والجريمة والإدمان على المخدرات لا تزال تشكل مشاكل خطرة. وعلى الرغم من ان الفصل العنصري الذي كان يجيزه القانون ، أصبح محظور الآن ، فإنه لا تزال هناك حواجز للدخل ، والثقافة ، وانعدام الثقة المتبادلة لا يزال تفصل في كثير من الأحيان بين الأعراق. وعادت المدارس العامة إلى الفصل العنصري منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، لا سيما في مناطق المدن. فقد سعت المحاكم في السبعينات والثمانينات من إلى إنشاء مدارس متوازنة عرقياً ، فأمرت بنقل عدد معين من التلاميذ من مدرسة إلى أخرى بحافلات الأتوبيس ، على المستوى المحلي. هذا "النقل القسري" كما سماه الخصوم ، ثبت انه لا يحظى بشعبية كبيرة بين الكثير من البيض. وهكذا ، في حين أن العديد من الليبراليين أعربوا عن معارضتهم لإعادة الفصل في السنوات الأخيرة ، فانهم لم يلقوا إلا دعماً ضئيلا نسبيا من المحاكم التي قضت عموماً منذ التسعينات من القرن الماضي ان الفصل الفعلي في السكن ، وليس السياسات العامة العنصرية غير المتعمدة ، هو الذي دفع على عملية إعادة الفصل هذه ، وأن هذا الفصل لا يستدعي محاولات أخرى لاتخاذ إجراءات قضائية عكسية. ويهتم كثير من السود ، مثل اهتمام البيض ، قبل كل شيء بإرسال أبنائهم إلى مدارس جيدة ، ولذا استنتجوا أن الخوض في معارك قانونية مطولة حول خطط إزالة الفصل العنصري التعليمي المتعلق بنقل الطلاب أو غيره من الطرق المعقدة لم تعد تستحق كل هذا الجهد أو الكلفة.

زعيم الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ جونيور، يقود أطفال سود إلى المدارس للبيض في ولاية مسيسيبي في العام ١٩٦٦. أصبح الدكتور كينغ الوجه العام لحركة الحقوق المدنية في الستينات من القرن العشرين. وقد اغتيل في وقت

واليوم ، انخفضت نسبة الطلبة السود في الجنوب الذين يؤمون المدارس العامة ذات الأغلبية البيضاء إلى نحو 30 بالمئة. ولأن العديد من المدن الصناعية الشمالية تشتمل الآن على نسبة ساحقة من السكان السود في أجزاء من مراكزها الأساسية ، فإن النسب المئوية للطلبة السود الذين يرتادون مثل هذه المدارس خارج الجنوب هي أقل من ذلك. والأميركيون من أصل اسباني في كثير من الأحيان يرتادون هم أيضاً المدارس غير المتوازنة عرقياً. والعديد من المدارس التي يرتادها طلاب من الأقليات بشكل رئيسي هي ذات مستوى أدنى من مدارس البيض في مناطق الضواحي القريبة ، من حيث

معدل الإنفاق لكل تلميذ وتدريب المعلمين ، وبالتأكيد في مستويات التحصيل العلمي للطلاب.

لو كان رالف إليسون أو ثيرغود مارشال على قيد الحياة اليوم ، فلا شك أن كلا منهما سيفرح لأن يكون قرار براون قد ساعد في النهاية على إلغاء الفصل العنصري الفعلي في المدارس. ولكنهما سيدركان أيضاً أن القرار الدراماتيكي ، في حين إنه يشكل خطوة ضرورية نحو تعزيز العدالة العرقية ، لم يؤد إلى خلق مجتمع مندمج وموحد. فالبيض والسود في الولايات المتحدة هم الآن أكثر اندماجاً بكثير عما كانوا عليه قبل 50 عاماً ، ولا سيما في أماكن العمل. ولكن في الولايات المتحدة ، كما في أماكن أخرى في العالم ، الكفاح من أجل خلق مجتمعات يتساوى فيها الجميع هدف لم يتحقق بعد.

جيمس تي. باترسون ، هو مؤرخ لأميركا الحديثة ، تقاعد من التدريس في جامعة براون في عام 2002. ومن بين مؤلفاته الحديثة التوقعات الكبرى: الولايات المتحدة الأميركية ، 1945-1974 (الفائز بجائزة بانكروفت في التاريخ) ؛ وبراون ضد مجلس التعليم: معلم الحقوق المدنية وإرثها المتعثر ، والعملاق القلق: الولايات المتحدة من ووترغيت الى بوش ضد آل غور.

**حفّز قرار براون على قيام وعي أوسع للحقوق المدنية وقاد الى حركتها، خاصة خلال رئاسة ليندون جونسون (في الصورة الداخلية أعلاه)**

**في الوسط: جونسون يقدم للدكتور كينغ قلماً استخدم للتوقيع على قانون الحقوق المدنية للعام ١٩٦٤.**

**في الأسفل: دونسون يوقع على قانون حقوق التصويت للعام ١٩٦٥، القانون الذي سهل على الاميركيين السود ممارسة حقهم في الانتخاب.**

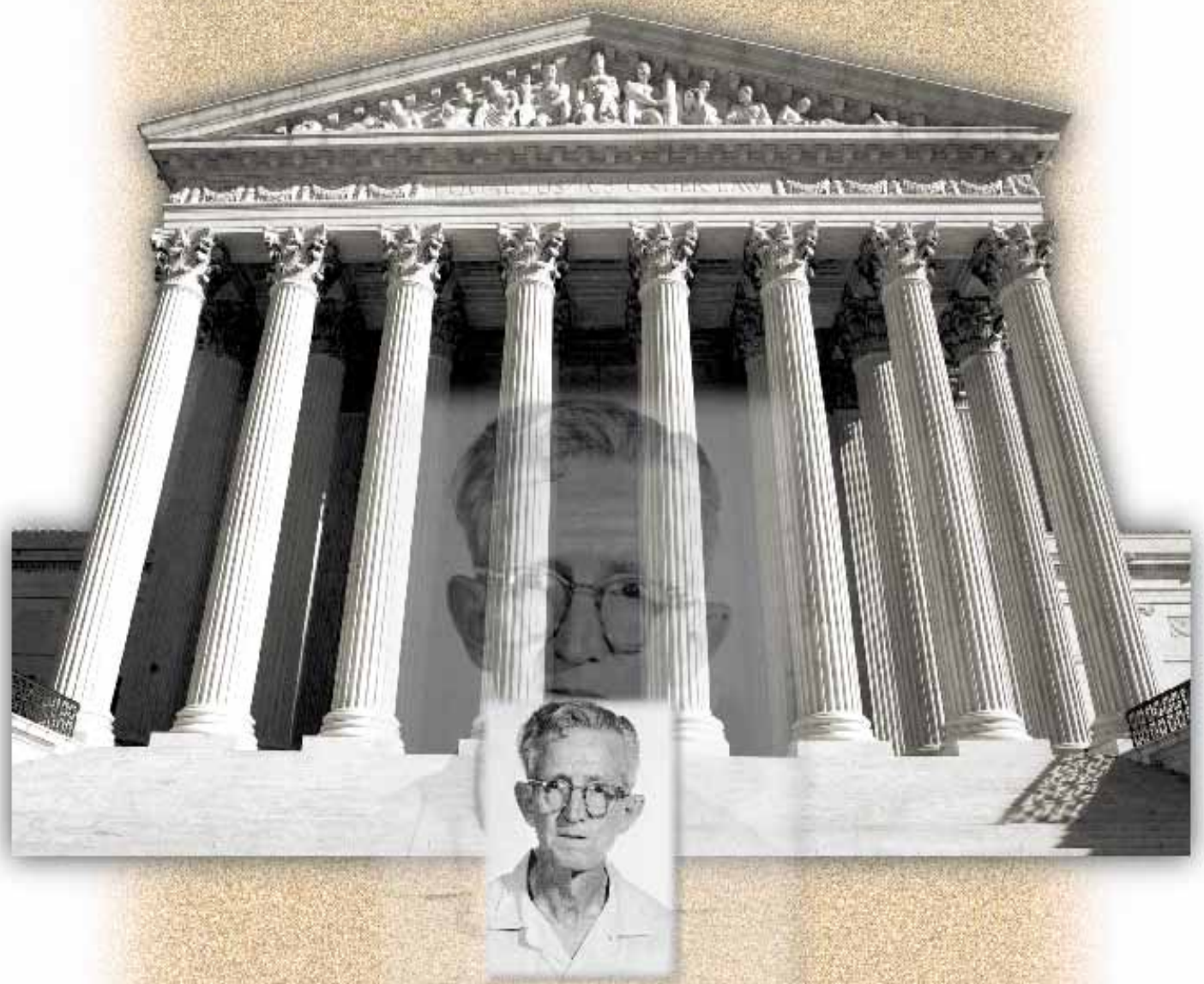

كما كان الحال في محاكمة زنغر منذ قرون خلت، فإن مصير مواطن غير مشهور غيّر القانون الأميركي. من خلال منح كلارنس ايرل غيديون الحق في الحصول على محامي دفاع على نفقة الدولة في العام ١٩٦٣، جعلت المحكمة العليا من الأسهل بالنسبة للفقراء الدفاع عن أنفسهم في المحاكم، ووسعت نطاق وصول العدالة.

الحق في الاستعانة بمحامٍ:

# قرار جدعون ضد واينرايت

حتى لحظة إرسال كلارنس ايرل جدعون مظروفه بالبريد إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة، لم يكن هناك شيء حوله يشير إلى أنه سيصبح رمزاً للعدالة الأميركية. مع بداية سنة ١٩٦٢، جلس جدعون في سجن ولاية فلوريدا، وبدأ خربشته لتقديم استئناف إلى المحكمة العليا. كان قد صدر حكم بحقه بالسجن لمدة خمس سنوات على جريمة كسر وخلع ودخول إلى مقهى بلياردو في بنما سيتي، بولاية فلوريدا. (في الولايات المتحدة، معظم القضايا الجنائية تقع تحت السلطة القضائية للولايات). وبحسب كل المظاهر، كان واحدا من الناس الخاسرين المزمنين، كان في الحادية والمخمسين من العمر، يعاقر الخمرة، نصف متعلم، وجناياته بسيطة، أمضى ردحا كبيراً من حياته وراء القضبان.
ولكن جدعون استفاد من اثنين من العوامل كان مصيرها تحويله إلى شخصية أيقونية في القانون الأميركي.

أولاً ، كان لديه إيمان شديد بأن إدانته غير دستورية لأن محاكمته تمّت دون محامٍ. وثانياً ، أن تيار التاريخ الدستوري في الولايات المتحدة كان إلى جانبه.

عندما مثُلَ جدعون أمام المحكمة أصرّ على أنه ، كرجل فقير ، يحق له دستورياً تعيين محامٍ للدفاع عن قضيته. وأوضح قاضي المحاكمة أنه بموجب قانون ولاية فلوريدا لا يتمتع بحق تعيين محامي دفاع إلاّ للمتهمين في قضايا الجنيات الكبرى (القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام).

أصر جدعون بعناد: "على أن المحكمة العليا للولايات المتحدة تقول إنه يحق لي أن يكون لدي محاميا يمثلني."

وأجاب القاضي بالنفي ، وأمر جدعون بتمثيل نفسه. جدعون فعل ذلك بشكل سيئ إلى درجة انه أُدين وحكم عليه بأقصى عقوبة ، وهي خمس سنوات في السجن.

وهكذا ، عندما رفع كلارنس جدعون في وقت لاحق استئنافه المكتوب بخط اليد بالبريد إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، كان قد خلق سجلاً لا لبس فيه بأنه طالب بحقه في أن يمثله محامٍ ، وأن طلبه رُفض. وكانت مشكلته ، أنه كان مخطئاً. فالمحكمة العليا لم تكن قد قضت بأن للمدعى عليه في محاكم الولايات الحق دائماً في أن يمثله محامٍ. ولكن ما لم يستطع كلارنس ايرل جدعون أن يتصوره هو أن قوى فاعلة كانت قد أصبحت تعمل وسوف يكون من شأنها أن تقنع المحكمة العليا في نهاية المطاف برؤية الأشياء بطريقة جدعون.

## توسيع قانون الحقوق ليشمل محاكم الولايات

لقد أصبحت حقوق الأميركيين الدستورية منفذة بقوة في هذه الأيام بحيث أنه من السهل أن ننسى أنه حتى النصف الثاني من القرن العشرين كان يجري تجاهل قانون الحقوق فعلياً في محاكم الولايات في البلاد ، التي كانت تجري فيها مقاضاة معظم الجرائم. وكان السبب أن واضعي التعديلات العشر الأولي للدستور ، والمعروفة باسم قانون الحقوق أو شرعة الحقوق ، كانوا مخطئين في افتراضهم بشأن مكمن التهديد الأكبر لحرياتهم. كان يفترض هؤلاء الأميركيون في القرن الثامن عشر أنه إذا كان هناك حكم استبدادي يهدد حقوقهم ، فإنه سيكون الحكومة الفدرالية التي أنشئت حديثاً ، والتي تدوس بخشونة على حقوق شعوب الولايات. وارتأوا أن حكومات الولايات ، التي هي على مقربة من الناس ، سوف لن تسيء معاملة المواطنين أبداً كونهم منها قاب قوسين أو أدنى.

وهكذا ، فإن قانون الحقوق لم يتضمن أي لغة تحمي حقوق عامة الناس ضد تعسّف الولايات والمسؤولين المحليين. بدأ التعديل الأول بالقول: "لا يجوز للكونغرس تمرير أي قانون..." ثم انتقل هذا التعديل وغيره من تعديلات دستور الولايات المتحدة إلى إدراج الحقوق التي يجب ان تحترمها الحكومة الفدرالية. بدأت قائمة هذه الحقوق بحرية الكلام ، وحرية الصحافة ، وحرية الدين ، وشملت فرض حظر على عمليات التفتيش غير المعقولة من جانب الشرطة ، وفرض حظر على الشهادة الإلزامية في المحكمة ، كما تضمنت حمايات أخرى. و (في التعديل السادس) وقد كفل قانون الحقوق لكل إنسان متهم بارتكاب جريمة فدرالية "مساعدة محامٍ للدفاع عنه." وهكذا ، فإن كلارنس ايرل جدعون ، أصبح لديه ، بالتأكيد ، الحق الدستوري في الاستعانة بمحامٍ لو كان يحاكم في محكمة فدرالية. ولحسن الحظ بالنسبة له ، كان فقد نما شعور متزايد في الولايات المتحدة بأن هذه الحقوق الدستورية ذاتها ينبغي أن تكون ملزمة للولايات.

فعندما افترض واضعو قانون الحقوق أن الولايات لن تسيء معاملة المواطنين القريبين منها ، لم يكونوا سوى نصف مخطئين. فقد تمّت معاملة معظم المواطنين العاديين بإنصاف إلى حدٍ ما من جانب الولايات والمسؤولين المحليين. ولكن أيضاً في الكثير من الأحيان ، لم ينطبق هذا على المستضعفين - أي الفقراء ، وغير المتعلمين وغير البيض في المجتمع. وبمرور السنوات والعقود ، نما شعور في الولايات المتحدة ، ولا سيما بين بعض أعضاء المحكمة العليا ، أن العملية السياسية في بعض الولايات فشلت في حماية حقوق جميع الناس ، وبأنه إذا كان لا بد من حماية تلك الحقوق ، فسوف يتحتم بالتالي على المحكمة العليا أن تفعل ذلك عن طريق إلزام مسؤولي الولايات والمسؤولين المحليين بالامتثال لقانون الحقوق.

ولكن كيف يمكن للمحكمة العليا تبرير هذا التمديد ، بما أن وثيقة الحقوق هذه ذكرت في موادها بالذات أنها محددة فقط للحكومة الفدرالية ؟ لقد تم العثور على الإجابة في التعديل الرابع عشر للدستور ، الذي كان قد صدر بعد الحرب الأهلية كوسيلة لحماية الأرقاء المحررين حديثاً من التمييز على يد مسؤولي الجنوب العنصريين. كان التعديل الرابع عشر ، على عكس وثيقة الحقوق ، يستهدف على وجه التحديد الولايات. وأعلن أنه لا يمكن حرمان أي إنسان من الحياة ، أو الحرية ، أو الممتلكات دون "الإجراءات القانونية المشروعة" أو "حرمان أي إنسان من الحماية القانونية المتساوية ". وكانت هذه الحقوق الدستورية غامضة يصعب تطبيقها في أية حالة فردية ، ولكن إذا كان يمكن تفسير الإجراءات القانونية المشروعة الواردة في التعديل الرابع عشر على أنها تفرض على الولايات الانصياع لتوفير الحماية المنصوص عليها في قانون الحقوق ، فإن النتيجة ، كما كان يعرف الخبراء ، تكون توسيعا ثوريا لحقوق المواطنين الأميركيين الدستورية.

وهكذا فإن بعض قضاة المحكمة العليا بدءوا يجادلون بأنه إذا كان يمكن الإثبات بأن أيا من الضمانات الواردة في قانون الحقوق هي أساسية لمفهوم

المجتمع العادل ، فإن أحكام شرعة الحقوق هذه يمكن "استيعابها" في ضمان مراعاة الإجراءات القانونية المشروعة الواردة في التعديل الرابع عشر وجعلها قابلة للتطبيق ضد الولايات. هل كان ضمان التعديل السادس لحق الاستعانة بمحامٍ أساسيا وضروريا لمحاكمة منصفة لدرجة أنه ينبغي أن يصبح ملزماً للولايات في جميع القضايا ؟ وهكذا ، فإن كلارنس إيرل جدعون كان قد طرح هذه المسألة أمام المحكمة العليا دون أن يدري.

## استئناف جدعون وحركة الحقوق المدنية

عندما أعلنت المحكمة العليا في حزيران/يونيو من عام 1962 أنها سوف تستمع إلى قضية جدعون من أجل النظر في ما إذا كان الحق الوارد في التعديل السادس لناحية الاستعانة بمحام ملزم للولايات ، واجهت قضية جدعون عقبة كأداء. فمنذ إحدى وعشرين سنة خلت كانت المحكمة العليا قد تناولت المسألة نفسها في قضية أخرى ، واتخذت قراراً ضد الموقف الذي حث عليه جدعون. وقد عُرفت المحكمة العليا بنقض قراراتها السابقة ، ولكنها لم تفعل ذلك إلاّ في أحيان قليلة. ففي قضية جدعون ، لم يكن باستطاعة القضاة حتى الإثبات بأن الظروف قد تغيرت منذ صدور القرار السابق. فإذا كانت المحكمة تريد إصدار حكم لصالح جدعون ، فإنه سيتعيّن عليها ابتلاع الحنظل والاعتراف بأن قرارها في السابق كان ببساطة قرارا خاطئا.

ولكن على مستوى أكثر دهاءً ، كانت قضية جدعون تحظى بتأييد كبير. كان هناك شعور واسع النطاق في الستينات من القرن الماضي ، وهي حقبة تمثل نقطة عالية بالنسبة لليبرالية الحديثة ، بأن الولايات والمسؤولين المحليين في كثير من الأحيان داسوا بخشونة على حقوق الأقليات والفقراء ، وأن المجالس التشريعية في الولايات المخالفة تبدو غير راغبة بفعل الكثير حول ذلك ، على الأقل ، في غياب الضغوط من جانب المحكمة العليا. وكانت المسألة الأساسية هي سوء معاملة السود في الولايات الجنوبية الذي تجلى بالفصل العنصري القانوني ، والعنف ، والحرمان من حقوق التصويت. وعلى الرغم من منحهم حقوق التصويت بعد الحرب الأهلية ، كان هناك تمييز "منهجي" ضدهم. في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لفتت الصحف ، والتكنولوجيا الجديدة المتمثلة بالتلفزيون انتباه الرأي العام الأميركي بمجمله إلى بقايا الرق القائمة.

كانت المحكمة العليا قد بدأت الضغط على الولايات الجنوبية في سلسلة من قرارات إلغاء الفصل العنصري. وبشكل عام ، يبدو أن الرأي العام كان يؤيد هذا النشاط الليبرالي من جانب المحكمة العليا ، أو على الأقل اعتباره تجاوزا ضروريا للحدود القضائية التقليدية. لذلك بحلول أوائل الستينات من القرن الماضي كانت المحكمة العليا على وشك المضي قُدماً ، على أساس عملية تتناول فيها كل قضية على حدة ، في تحديد أي من ضمانات قانون الحقوق تعتبر "أساسية " ويجب أن تكون ملزمة للولايات. وكانت النتيجة ما سُمي "بثورة الإجراءات القانونية الشرعية".

عندما أعلنت المحكمة العليا أنها قد منحت الاستئناف المقدم من سجين مغمور من فلوريدا لتقرر ما إذا كان على جميع الولايات أن تؤمن محامي دفاع للمتهمين ، أصبح كلارنس جدعون على الفور موضوعا يحظى باهتمام كبير. كان هناك شيء رومانسي حول سجين قليل التعليم قام بواسطة قلم رصاص بخربشة عريضة قانونية طرحت على المحكمة العليا مسألة الإنصاف الأساسية في القانون الأميركي. استئناف جدعون أضفى أيضاً وجهاً إنسانياً على الجدل النظري حول العدالة الأميركية ، وكون جدعون قد تم سوقه دون محام للمحاكمة حول حريته ، ووقف ضده محامي ادعاء من ذوي الخبرة ، شكّل صورة صارخة ومثيرة لدرجة أنها أثارت المواطن الأميركي العادي بأنها غير منصفة.

وبطريقة خفية ، أصبح جدعون أيضاً

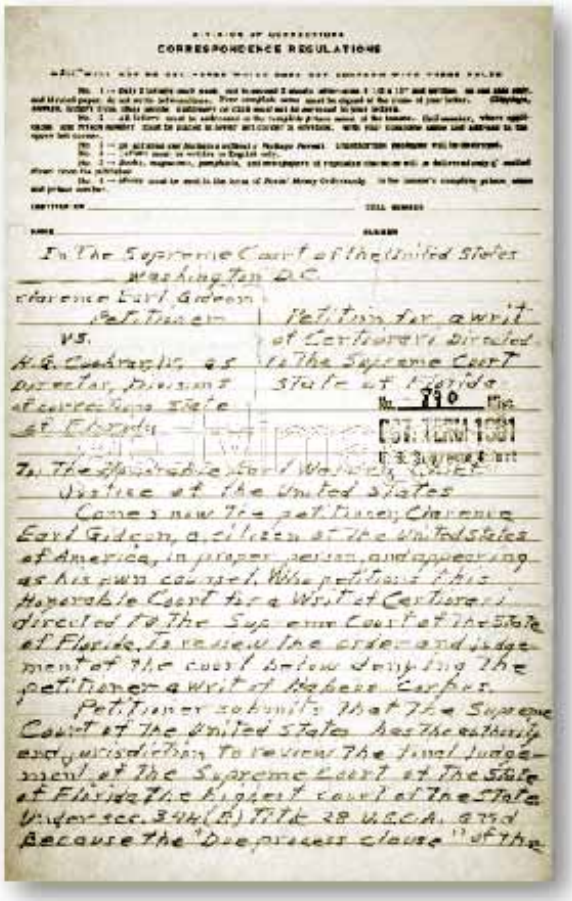
CORRESPONDENCE REGULATIONS

In The Supreme Court of the United States
Washington D.C.
Clarence Earl Gideon
Petitioner
vs.
H.G. Cochran, as Director, Division of Corrections State of Florida
Respondent
Petition for a writ of Certiorari Directed to The Supreme Court State of Florida
No. 790 Mis.
To The Honorable Earl Warren Chief Justice of the United States
Comes now the petitioner Clarence Earl Gideon, a citizen of the United States of America, in proper person, and appearing as his own counsel. Who petitions this Honorable Court for a Writ of Certiorari directed to The Supreme Court of the State of Florida, to review the order and judgment of the court below denying the petitioner a writ of Habeas Corpus.
Petitioner submits that the Supreme Court of the United States has the authority and jurisdiction to review the final judgment of the Supreme Court of the State of Florida the highest court of the State under sec. 344(B) Title 28 U.S.C.A. and because the "Due process clause" of the

عريضة غيديون المكتوبة بخط اليد المقدمة إلى المحكمة العليا الفدرالية، التي تشكك في إجراءات محكمة ولاية فلوريدا التي أدانته، قد تفتقر إلى التشذيب، إلا أن المحكمة العليا أخذتها على محمل الجد، واستخدمتها لوضع القانون.

مرتبطا بالحركة من أجل توفير المزيد من الحقوق المدنية للأميركيين السود. كان جدعون رجلا أبيض. ولكنه عاش حياته في أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي ، كما كان حال الكثيرين من غير البيض ، وكان قد عانى في المحكمة بسبب فقره. ورأى العديد من السود أنهم تعرضوا للحرمان في المحكمة (وخارجها) وذلك للأسباب نفسها ، وهكذا شعروا أن قضية جدعون كانت بمثابة قضيتهم أيضاً. وعينت المحكمة العليا في واشنطن المحامي الشهير (وفي وقت لاحق قاضي المحكمة العليا) آبي فورتاس محامياً لجدعون في قضيته في المحكمة العليا. اعتبر فورتاس أن تحسين المحكمة العليا للقانون الجنائي وتوسعيها للحقوق المدنية هما عمليتان مرتبطتان ، وجزء من جهود أشمل من جانب المجتمع لتمدين نفسه. وقال ، "اعتقد أنه إذا كنت تؤمن بالتطورات الحاصلة في المجال العنصري ، سترى أن هناك توازيا يشير بشكل مماثل ، في رأيي ، إلى أننا في الجيل الماضي ، نحن كشعب كنا نتحرك قُدماً نحو مفهوم أفضل ، وأعظم ، وأسمى لحقوق الإنسان ، واعتقد أن جدعون هو جزء من هذه الحركة ".

وهكذا كان الرهان عاليا في 18 مارس ، 1963 ، عندما أعلنت المحكمة العليا قرارها في قضية جدعون. ومن دون معارضة ، وحكمت المحكمة على أن التعديل السادس الذي يمنح الحق في الحصول على محام هو ملزم للولايات. "في نظامنا التخاصمي من العدالة الجنائية" ، قال رأي المحكمة ، "أي إنسان دخل إلى المحكمة ، وهو فقير بحيث لا يستطيع توكيل محامٍ ، لا يمكن ضمان محاكمة عادلة له ما لم يتم توفير محام له." قلب القضاة إدانة جدعون. على الفور ، فهمت البلاد أن القرار الذي تم التوصل إليه يصل إلى أبعد من العدالة لجدعون. فهو يعني أن المحكمة العليا قد باشرت عملية من شأنها أن تعزز الحمايات الدستورية للفقراء والأغنياء على حدٍ سواء. (وفي هذه الأثناء كسب جدعون قسطه الخاص من العدالة. اقتيد إلى المحاكمة مرة أخرى في ولاية فلوريدا ، وهذه المرة يمثله محامٍ محلي معين من جانب المحكمة. وجدت هيئة المحلفين جدعون غير مذنب.)

## المناظرة حول الدستور "كوثيقة حية"

أثار قرار المحكمة العليا في قضية جدعون سلسلة من الأسئلة الفورية. من بينها: كيف يمكن أن تتحمل الولاية كلفة توفير المحامين لجميع المدعى عليهم المعوزين ؟ إذا كان من حق المشتبه بهم الفقراء تعيين محامين لهم أثناء الاستجواب ، أليس من الممكن أن يطلب منهم المحامون التزام الصمت ، ما من شأنه تقويض جهود الشرطة ؟ ماذا سيكون تأثير إطلاق سراح جميع السجناء الذين أدينوا دون تلقي مساعدة من محامين ؟

ولكن كانت هناك قضايا أكثر أهمية وأكثر انتشاراً أثارها قرار جدعون. إذا كان على التعديل السادس الذي ضمن الحق بتعيين محامٍ أساسياً وعلى الولايات أن تنصاع له ، فمن الواضح أن المحكمة العليا سوف تقول إن أحكاماً أخرى من قانون الحقوق هي أيضاً ملزمة للولايات. وفي الواقع ، بحلول نهاية الستينات من القرن الماضي ، كانت المحكمة قد أصدرت سلسلة من القرارات طلبت فيها من الولايات الانصياع لمعظم الحمايات المتبقية من قانون الحقوق. قائمة هذه الحمايات المفروضة على الولايات هي التالية: الحظر المفروض على عمليات التفتيش غير المعقولة (التعديل الرابع) ؛ الحظر على "الخطر المزدوج" ، أي المحاكمة مرة أخرى إذا حصلت البراءة أول مرة ، وضد الشهادة الإلزامية للمتهم ضد نفسه (التعديل الخامس) ؛ حق كل متهم في محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين محايدة وحق مواجهته للشهود ضده والحصول على إجراءات إلزامية للحصول على شهود لصالحه (التعديل السادس) ، وحظر العقوبات القاسية وغير العادية (التعديل الثامن).

لسوء الحظ بالنسبة للمحكمة العليا ، صدرت هذه القرارات خلال فترة من النمو السريع لجرائم العنف والاضطرابات المدنية في الولايات المتحدة. حمّل منتقدو المحكمة القضاة مسؤولية ذلك ، وانتقد ريتشارد نيكسون مراراً المحكمة في حملته الانتخابية الناجحة للرئاسة عام 1968. وفعل ذلك أيضاً ساسة آخرون. ومع ذلك ، فإن تأثير الرؤساء على قرارات المحاكم الفدرالية الذي كان يحدث في الغالب من خلال التعيينات القضائية ، وهذه لم تكن تحدث سوى مرات قليلة.

بالإضافة إلى ذلك ، على المستوى النظري ، فإن ثورة "الإجراءات القانونية المشروعة" تركت مسألة عالقة لا تزال دون حل في القرن الواحد والعشرين. يستند نظام الحكم الأميركي على دستور مكتوب ، تفسرّه المحكمة العليا. فإذا كانت المحكمة العليا صادقة في تفسير الدستور باستمرار على مر السنين ، فكيف يمكنها أن تكتشف فجأة ، في منتصف القرن العشرين ، كمية كبيرة من القوانين الجديدة التي تعزز حقوق الأقليات والمتهمين الجنائيين ؟ وكما وصف عميد كلية الحقوق بجامعة هارفرد ، اروين إن غريسوولد ، ذلك على نحو ساخر في عام 1965 ، "وجدت بعض الأمور في الدستور الفدرالي في الآونة الأخيرة لم تكن معروفة من قبل أنها موجودة فيه".

المدافعون عن المحكمة يجادلون بأن الدستور هو "وثيقة حية" ، ستصبح بالية إذا لم يفسرها القضاة بطريقة تبقيها ذات أهمية لقضايا الأزمنة المتغيرة. وكانت قضيتهم الأكثر إقناعاً هي قضية براون ضد مجلس التعليم ، قرار العام 1954 الذي أعلن عدم دستورية الفصل العنصري في المدارس. وللتوصل إلى هذه النتيجة ، كان على المحكمة نقض نصف قرن من القرارات التي قالت بأن المرافق المنفصلة ولكن المتساوية للسود وللبيض تفي بمطالب الدستور. وهنا يتسأل المدافعون عن المحكمة ، كيف كان من غير الممكن أن تصدر المحكمة حكماً في منتصف القرن العشرين الذي يتزايد فيه التسامح والعالمية ، يقرّ بأن سياسة العزل العنصري الذي تفرضه الولايات غير دستورية ؟

لكن منتقدي مقاربة "الوثيقة الحية" يجادلون بأن هذا يمثل دعوة للقضاة الناشطين لإدخال الأفكار الخاصة بهم حول السياسة الاجتماعية المرغوب بها إلى الدستور. وكثيرا ما يشير النقاد ، كمثال على هذا ، إلى قرار المحكمة العليا في قضية رو ضد وايد ، القرار الصادر عام 1973 الذي أقر بالحق الدستوري للمرأة الحصول على الإجهاض. قضت المحكمة بأن القوانين التي تمنع الإجهاض تنتهك حقوق الخصوصية للنساء وأطبائهن في اتخاذ القرارات التي تنطوي على عمليات الإجهاض دون تدخل من الدولة. ويشير المنتقدون إلى أن الدستور وقانون الحقوق ليس فيهما شيء عن حقوق الخصوصية ، وان القضاة اخترعوا حقا ضمنيا في الخصوصية للتوصل إلى النتيجة التي يعتبرونها مرغوبة.

وقد تطورت هذه المناظرة الدستورية إلى صراع سياسي ساخن. الليبراليون ، في الغالب ، يفضلون مقاربة "الدستور الحي" ، في حين أن المحافظين يزعمون أن القضاة يجب أن يتركوا صياغة القوانين التشريعية إلى المجالس التشريعية. وكان من نتيجة ذلك نشوء نزاعات سياسية خلال تعيين القضاة وتثبيتهم ، لا سيما المرشحين لمقاعد المحكمة العليا ، وهو الخلاف الذي لم تظهر أية بوادر تدل على اقتراب نهايته.

فرد غراهام كان صحفياً قانونياً منذ أن عُيّن كمراسل للمحكمة العليا لدى صحيفة نيويورك تايمز عام 1965. وفي عام 1972 ، تحول من الناحية الإعلامية ، ليصبح مراسلاً لشبكة سي بي اس التلفزيونية الإخبارية ، وفي عام 1989 تم تعيينه في شبكة التلفزيون القانونية التي كانت جديدة آنذاك ، أي تلفزيون المحاكم ، ليكون رئيس المذيعين فيها ومدير تحريرها. وهو الآن محرر رئيسي في تلفزيون المحاكم ، ومقره واشنطن ، العاصمة. السيد غراهام حاصل على شهادة في القانون من جامعة فاندربيلت ودبلوم في القانون بمنحة فولبرايت من جامعة أكسفورد.

بعد تبرئته ، هام كلارنس ايرل جدعون على وجهه من حانة إلى أخرى في فلوريدا حتى 18 كانون الثاني / يناير 1972 ، عندما توفي عن عمر يناهز الواحد والستين. وفي تلك السنة نفسها ، وسعت المحكمة العليا حكمها في هذه القضية لتفرض تأمين محام لأي مدعى عليه لكي لا يبقى حتى يوما واحدا في السجن ، في حال تمت إدانته.

دفن جدعون في البداية في قبر دون علامة. لكن بعض المتبرعين قدموا في وقت لاحق شاهد القبر مع النقش التالي:

"كل عصر يرى تحسنا في القانون لصالح الجنس البشري".

أثرت قوانين الهجرة في التطور الاجتماعي والسياسي وفي التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة، التي كانت دولة من المهاجرين منذ القرن السابع عشر، وما قبله. انتجت التغييرات التي ادخلت على القانون في الستينات من القرن العشرين دولةً أكثر تنوعا. يظهر في الصورة أدناه، والى اليسار مواطنون جدد يؤدون قسم الولاء للولايات المتحدة.

الصفحة المقابلة: الرئيس ليندون جونسون في حفل التوقيع على قانون الهجرة للعام 1965.

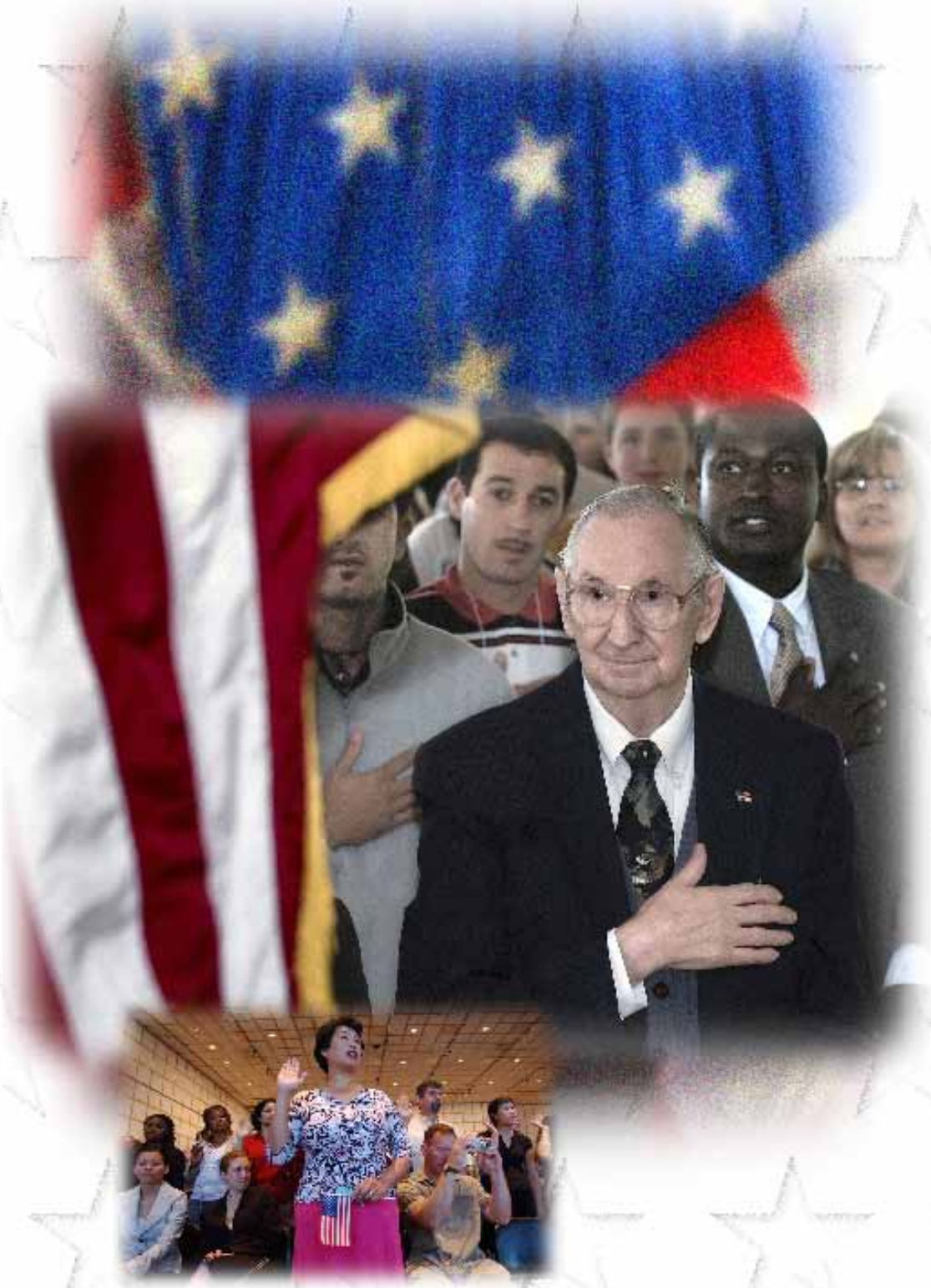

قانون الهجرة لعام 1965:

# العواقب المقصودة وغير المقصودة في القرن العشرين

عندما وقع ليندون جونسون قانون الهجرة لعام ١٩٦٥ عند قدم تمثال الحرية في ٣ تشرين الأول/اكتوبر من تلك السنة، شدد على الأهمية الرمزية الشاملة للقانون وقال: "هذا القانون الذي سوف نوقعه اليوم ليس قانوناً ثورياً. فهو لا يؤثر على حياة الملايين ولن يعيد تشكيل حياتنا اليومية، أو يضيف شيئاً مهماً إلى ثروتنا أو إلى قوتنا. مع ذلك، فإنه أحد أكثر القوانين أهميةٍ التي صادق عليها الكونغرس وهذه الإدارة (لأنه) يصحح خطأ قاسياً ودائماً في سلوك الدولة الأميركية."

لم يكن الرئيس القادم من تكساس متواضعاً على نحو كبير في طبعه، لكن كان جونسون يردد ما أشار عليه قوله مستشاروه و"خبراؤه".

لم يتم الالتفات إلى هذا القانون كثيراً في ذلك الوقت كما أهمل الإشارة إليه معظم المؤرخين طوال عقود. ولكن يعتبر قانون العام 1965 واحداً من ثلاثة قوانين صدرت عام 1965 بيّنت المستوى العالي الذي بلغته الليبرالية الأميركية في أواخر القرن العشرين. (الاثنان الآخران هما قانون حقوق التصويت وقانون العناية الطبية/ المساعدة الطبية (ميدكير/مديكيد) الذي يمول خدمات العناية الصحية للأميركيين المتقدمين في العمر ولمن يعيشون في الفقر). كان قانون الهجرة مسؤولاً بشكل رئيسي عن الاندفاعة الهائلة في الهجرة خلال الثلث الأخير من القرن العشرين وزاد بدرجة كبيرة للتواجد المتنامي لمواطني أميركا اللاتينية والدول الآسيوية في مزيج المهاجرين إلى الولايات المتحدة خلال العقود التي تلت صدوره.

لماذا أساء خبراء الرئيس بهذه الدرجة الملحوظة الحكم على العواقب المحتملة للقانون الجديد؟ لأنهم ركزوا اهتمامهم على معارك قديمة، وفي نفس الوقت فشلوا في تحليل التغييرات الجديدة التي كانت قد حصلت حتى ذلك التاريخ. وبالفعل، يجب أن ندرس المسار السابق لسياسة الهجرة الأميركية، كي نفهم طبيعة التغييرات التي صنعها ومن أصبح قادراً على القدوم إلى أميركا نتيجة القانون الجديد.

## سياسة الهجرة الأميركية قبل عام 1921

قبل العام 1882، لم تكن هناك أية تقييدات ذات شأن على أية مجموعة من المهاجرين الأحرار الذين أرادوا الاستيطان في الولايات المتحدة الأميركية. لكن في تلك السنة، أصدر الكونغرس ما سمي خطأ إلى حدٍ ما قانون استثناء الصينيين (منع دخول العمال الصينيين فقط) وبدأ فترة دامت 61 سنة من سياسات هجرة أكثر تقييداً. بحلول عام 1917، كانت الهجرة محدودة وفق سبع طرق رئيسية. أولاً، منع دخول معظم الآسيويين كمجموعة. وكان من بين المهاجرين بعض المجرمين، وأشخاص فشلوا في تلبية معايير أخلاقية معينة، أشخاص مصابون بأمراض وإعاقات بدنية معينة، معوزون أو "أشخاص من المحتمل أن يصبحوا عبئاً عاماً"، بعض الراديكاليين وأميون. مع ذلك، ورغم مثل هذه التقييدات استمر العدد الإجمالي للمهاجرين بالازدياد، باستثناء السنوات الصعبة للحرب العالمية الأولى، طوال العقدين الآخرين للقرن التاسع عشر والعقدين الأولين للقرن العشرين.

ربما بسبب هذا التدفق، زادت حدة المشاعر المناهضة للمهاجرين بين المواطنين عند حصول انكماش اقتصادي حاد بعد الحرب العالمية الأولى مصحوباً بمخاوف حول الثورة البلشفية عام 1917 والراديكالية المحلية للجناح اليساري حيث نتج عنها بروز هلع من حصول فيضان خيالي إلى حدٍ كبير للمهاجرين الأوروبيين. ألبرت جونسون، نائب جمهوري ورئيس لجنة الهجرة في مجلس النواب عن ولاية نيويورك استعمل مقتطفات من تقارير قنصلية للتأكيد على أن البلاد كانت في خطر الاجتياح من جانب يهود "المنحرفين بصورة غير عادية" وممن "لا يمكن استيعابهم"، "قذرين، يكرهون الأميركيين، وخطرين في عاداتهم في أحيان كثيرة." ففي حين كانت وجهات النظر هذه متطرفة في ذلك الوقت، كان الإجماع في الكونغرس يشير إلى أن أعداداً كبيرة جداً من مواطني أوروبا الجنوبية والشرقية وبصورة عالية من الكاثوليك واليهود يأتون إلى البلاد، وقد اشترك في وجهة النظر هذه العديد إن لم يكن معظم الأميركيين في تلك الأيام. مدفوعين بمثل هذا الكره، إن لم يكن الرعب، صوت أعضاء مجلس النواب في جلسة الكونغرس في شتاء عام 1920-1921 لصالح وقف كافة أشكال الهجرة لمدة 14 شهراً بأكثرية 293-46 صوتاً.

هذا الرسم الكاريكاتوري السياسي منذ العام ١٩٢١ ينتقد حكومة الولايات المتحدة لمحاولة الحد من الهجرة (في تلك الأيام معظمهم كانوا من أوروبا).

رفض أعضاء مجلس الشيوخ الأقل شعوراً بالقلق نوعاً ما مبدأ المنع الكامل للهجرة وأبدلوا ما اقترحه مجلس النواب بقانون رعاه السناتور وليام بي. ديلينغهام، جمهوري عن ولاية فيرمونت. وافق الكونغرس على خطته ولكن الرئيس المنتهية ولايته وودرو ويلسون استعمل حق النقض لرفض التصديق عليه. أعاد الكونغرس الجديد الموافقة عليه بدون تصويت قياسي في مجلس النواب وبأكثرية 1-78 في مجلس الشيوخ. وقع الرئيس وارن جي. هاردينغ خليفة ويلسون على القانون في أيار/مايو 1921.

## حصص الهجرة في العشرينات من القرن العشرين

كان قانون العام 1921 بمثابة علامة اهتداء حيث وضع أول حدود عددية، سميت الحصص، لمعظم المهاجرين. وتم في العام 1924 إصدار قانون مماثل ولكنه أكثر تشدداً، وهو القانون الذي اشتكى منه ليندون جونسون. ومن ثم تركز الاهتمام اللاحق على مسائل الحصص ولكن دون تطبيقها على كافة المهاجرين. كان من الممكن قبول دخول فئتين من المهاجرين "بدون تقييد عددي": الزوجات — ولكن ليس الأزواج، والأولاد غير

المتزوجين تحت سن 18 لمواطنين أميركيين ، ومهاجرين من دول في نصف الكرة الغربي.

خصصت حصص لمواطني الدول من خارج نصف الكرة الغربي استندت بالأساس إلى النسبة المئوية للسكان من تلك الدولة بين المولودين في الخارج حسب ما تم تسجيلهم في إحصاء العام 1890 ، الذي أطلق عليهم مناصرو التقييد الإحصاء الأنغلوا ساكسوني نظراً لكونه سبق التدفق الكبير لمواطني دول أوروبا الجنوبية والشرقية (بعد عام 1929 ، استعملت طريقة علمية مزعومة لتخفيض الهجرة بدرجة إضافية). بموجب كلا هذين النظامين ، حصلت دول أوروبا الشمالية الغربية على حصة الأسد من أعداد المهاجرين الجدد رغم أنه طوال عقود كان معظم المهاجرين يأتون من أوروبا الشرقية والجنوبية.

منع قانون العام 1924 أيضاً دخول "أجانب غير مؤهلين للحصول على الجنسية" ، عاكساً بذلك واقع أن القانون الأميركي سمح منذ العام 1870 بأن يصبح "الأشخاص البيض" والذين "من أصول أفريقية" مواطنين مجنسين فقط. كان القصد من هذه المادة المعينة منع دخول اليابانيين ، حيث كان آسيويون آخرون يمنعون في السابق من الدخول. (حدد القانون الأميركي في ذلك الوقت الآسيويين استناداً إلى درجات خطوط العرض والطول على الكرة الأرضية ، وهو شرط ترك فقط الذين يعيشون غرب أفغانستان مؤهلين للهجرة إلى الولايات المتحدة) وبمثابة مراقبة إضافية كان على كافة المهاجرين ، الذين شملتهم الحصص أم لا ، كان عليهم الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة من القناصل الأميركيين في بلدهم الأصلي قبل المغادرة. وفي حين كان بعض موظفي السلك الدبلوماسي الأميركي "أصدقاء للمهاجرين" فقد رفض العديد منهم ، وربما معظمهم ، منح تأشيرات دخول إلى المؤهلين قانونياً للدخول. أكدت تعليمات وزارة الخارجية إلى الموظفين القنصليين على الرفض أكثر من القبول. فعلى سبيل المثال ، نصت تعليمات صدرت في العام 1930 على أنه:
"في حال اعتقد موظف قنصلي أن من المحتمل أن يصبح طالب الدخول عبئاً عاماً في أي وقت ، حتى خلال فترة طويلة لاحقة لوصوله ، يجب أن يرفض منحه تأشيرة دخول."

لكن حتى مع التقييدات الجديدة استمر دخول أعداد ذات شأن من المهاجرين خلال العشرينات من القرن العشرين. وبالفعل سوف لن يتم الوصول إلى رقم العام 1929 ، أي حوالي 280 ألف مهاجر جديد ، قبل العام 1956. فترة الركود الاقتصادي والحرب العالمية الثانية خفضا معدلات الهجرة بدرجة شديدة. وكما يظهره الجدول رقم 2 في الصفحة 81 ، هبط العدد وحالة المولودين في الخارج الموجودين في البلاد. وفي كل إحصاء جرى من العام 1860 حتى العام 1920 ، كان حوالي أميركي واحد من بين كل سبعة أميركيين مولوداً في الخارج ، وبحلول العام 1970 هبط هذا الرقم إلى أقل من واحد بين كل 20 أميركي.

توصل الأميركيون إلى الاعتقاد بأن عصر الهجرة قد انتهى ، مما دفع المؤرخ الرئيسي لمبدأ "حماية مصالح السكان الأصليين" ، جون هيغهام ، إلى القول في كتابه الكلاسيكي الصادر في 1955 "غرباء في الأرض":

"رغم أن هجرة من نوع ما سوف تستمر ، فقد انتهت التحركات الشعبية الواسعة التي شكلت إحدى أكثر القوى الاجتماعية أهمية في التاريخ الأميركي وفقد معناه الحقيقي الإيمان القديم بأميركا ، على أنها الأرض الموعودة لكل الذين يتوقون للحرية."

مع أنه يبدو أن ما من أحد لاحظ ذلك ، فإن فترة القيود المتزايدة باستمرار على الهجرة ، كانت قد وصلت إلى نهايتها قبل أكثر من عشر سنوات.

دخل العديد من المهاجرين الفقراء القادمين من أوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين عبر جزيرة إليس ايلاند.

## اللاجئون والتغييرات الأخرى خلال الحرب

في كانون الأول/ديسمبر 1943 تحت إلحاح من الرئيس فرانكلين دي. روزفلت الذي رغب في إظهار بادرة من الدعم لحليف خلال فترة الحرب ، ألغى الكونغرس القوانين الـ15 التي تستثني المهاجرين من الصين ، ومنح حصة متدنية من الهجرة إلى الصينيين ، والأكثر أهمية من كل ذلك ، فإنه جعل الصينيين أجانب مؤهلين للحصول على الجنسية. وبعد ثلاث سنوات ، صادق الكونغرس على قوانين مماثلة منحت نفس الحقوق لمواطني الفيليبين و"القادمين من الهند" ، وفي العام 1952 ألغى الكونغرس بالكامل كافة التقييدات العرقية أو الاثنية المفروضة على الحصول على الجنسية الأميركية. وبعكس قوانين الهجرة التي صدرت خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، شكلت اهتمامات السياسة الخارجية الدوافع التي حفزت إدخال هذه التغييرات والعديد من التغييرات الأخرى اللاحقة في القوانين أكثر مما شكله القلق من احتمال حصول حركة مضادة مناهضة للمهاجرين بين صفوف الناخبين المحليين.

بالإضافة إلى ذلك ، كانت قد حصلت تغييرات أخرى في السياسة الأميركية قبل العام 1952 ، وكانت هذه التغييرات قد بدأت بوضع أحكام خاصة للاجئين. كان الكونغرس خلال فترة الوصول إلى الحرب العالمية الثانية يرفض وضع مثل هذه الأحكام ، وبشكل لافت أكثر ، عارض التصويت على قانون سيسمح بإدخال 20 ألف طفل ألماني ، كان من المتوقع أن يكون معظمهم من اليهود. ساند الرئيس السابق هربرت هوفر إصدار مثل هذا القانون ، كما أشار الرئيس روزفلت بصورة خاصة إلى أنه يؤيده ، ولكنه في النهاية رفض المخاطرة بهيبته من خلال دعمه لذلك القانون. ندد مؤرخون وصانعو سياسة ، في أعقاب المحرقة ، بإخفاق أميركا في توفير ملجأ آمن مهم االلاجئيت الفارين من حكم هتلر ، رغم أنه في واقع الأمر تمكن العديد من اللاجئين اليهود من الوصول بجهودهم الخاصة إلى الشواطئ الأميركية. تكلم نائب الرئيس والتر مونديل باسم الإجماع في الآراء عام 1979 عندما اعتبر أن الولايات المتحدة والدول الأخرى التي كان يمكن اللجوء إليها كانت ، من هذه الناحية على الأقل ، قد "فشلت في امتحان الحضارة" قبل وخلال الحرب العالمية الثانية من خلال عدم إظهار مزيد من السخاء دون تحفظ تجاه الضحايا المحتملين لهتلر.

وهكذا ، جرت أولى ثلاث معارك تشريعية حامية الوطيس حصلت حول سياسة الهجرة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين عام 1946 وعام 1950 وتركزت حول مسألة اللاجئين. بحلول نهاية عام 1946 ، أعيد توطين نسبة 90 بالمئة من العدد العدد التقديري للاجئين في أوروبا ، حوالي 10 ملايين لاجئ ، في أوطانهم السابقة في أغلب الأحيان. أما الباقون ، الذين أشير إليهم على أنهم أشخاص مهجرين في الداخل أو (DPs) ، فلم يجدوا بالمعنى الحرفي للكلمة مكاناً يذهبون إليه. ومع أنه في أحيان كثيرة كان الأشخاص المهجرين في الداخل يعتبرون "مشكلة يهودية" ، فقد كان حوالي خُمس العدد من الـ 1.1 مليون من المهجرين المتبقين من اليهود. رغب العديدون منهم الذهاب إلى فلسطين ، التي كانت تحت الانتداب البريطاني حينذاك ، ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح لهم بدخولها.

حاول الرئيس هاري إس. ترومان لمدة سنتين تقريباً إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال القيام بعمل تنفيذي نظراً لأن الكونغرس ومعظم الأميركيين كانوا يعارضون أية زيادة في أعداد المهاجرين بوجه عام ، والمهاجرين اليهود بشكل خاص. في بداية العام 1947 طلب من الكونغرس إيجاد طرق تستطيع الولايات المتحدة بموجبها تنفيذ "مسؤولياتها تجاه هؤلاء اللاجئين المشردين والمعذبين من كافة الأديان". كان ذلك أول إشارة رئاسية إلى أن على الدولة "مسؤولية" قبول اللاجئين. وقد ردد هذا التأكيد كل رئيس منذ ذلك الوقت.

لم يرسل ترومان بالذات أي برنامج إلى الكونغرس. نعرف الآن ، كما شك الكثيرون في ذلك الوقت ، بأن البيت الأبيض عمل عن كثب مع لجنة مواطنين أعلنت بعد وقت قصير هدف إدخال 400 ألف لاجئ. تحقق نجاح المشروع وفق زيادتين منفصلتين. في حزيران/يونيو 1948 ، صادق الكونغرس على إدخال 202 ألف شخص مهجر في الداخل ولكن مع تقييدات شعر العديد من مناصري اللاجئين أنها تحيزت ضد اليهود والكاثوليك. وقع ترومان هذا القانون على مضض ، لإدراكه بأن ذلك القانون كان أفضل ما يمكن أن يحصل عليه من الكونغرس عند ذلك المنعطف. وبعد سنتين وقع قانوناً ثانياً زاد العدد إلى 415 ألف وألغى الشروط التي اشتكى منها في السابق.

بغية خلق الإيهام لدى ناخبيهم القلقين بأن نظام الحصص التقليدي لا زال قائماً كما هو ، ادعى الكونغرس أن المهاجرين المقبولين بموجب هذين القانونين الذين تتجاوز أعدادهم حصصهم القومية يمثلون في الجوهر "رهونات" سوف يتم "تسديدها" من خلال تخفيض حصص الهجرة لتلك الدول في السنوات المقبلة. وكان من غير الممكن بوضوح عدم إمكانية تنفيذ ذلك. وللإشارة إلى مثال أقصى ، فقد تم لاحقاً "رهن" الحصة السنوية للمهاجرين من لاتفيا البالغة 286 شخصاً حتى العام 2274. ألغى الكونغرس بهدوء كل هذه "الرهونات" عام 1957.

وفي واقع الحال تمّ بالفعل إدخال 410 ألف من المهجرين في الداخل ، وكان واحد فقط من بين كل ستة منهم يهودياً ، كما كان عدد مماثل تقريباً ، واحد من كل سبعة ألمانياً مسيحياً طردوا من تشيكوسلوفاكيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية. كان معظم المهجرين في الداخل الباقين ضحايا ستالين ، أشخاص نزحوا بعد سيطرة السوفيات على أوروبا الشرقية وكانوا بصورة رئيسية بولنديين ومواطنين من جمهوريات بحر البلطيق.

## استمرار الخلاف حول نظام الحصص

في حين انتهت معركة اللاجئين التي أعقبت انتهاء الحرب مباشرة لصالح

**Legal immigration in the Twentieth Century**

| Years | Number (in millions) |
|---|---|
| 1901-10 | 8.8 |
| 1911-20 | 5.7 |
| 1921-30 | 4.1 |
| 1931-40 | .5 |
| 1941-50 | 1.0 |
| 1951-60 | 2.5 |
| 1961-70 | 3.3 |
| 1971-80 | 4.5 |
| 1981-90 | 7.3 |
| 1991-00 | 9.1 |
| Total | 46.8 |

إدخال بعض اللاجئين على الأقل ، استمرت المرارة حول الهجرة على شكل مناظرة جارية حول إعادة النظر في القوانين الأساسية التي بقيت بدون تغيير إلى حد كبير منذ عام 1924. صدر القانون الناتج ، قانون الهجرة والجنسية للعام 1952 (INA) الذي عرف أيضاً باسم قانون ماك كاران — والتر ، على الرغم من نقص (فيتو) ترومان بينما كانت الحرب الكورية في أوجها. شعر الرئيس ترومان ومعظم الليبراليين الآخرين (ولكن مما يثير الاهتمام ، هو أن السناتور آنذاك ، الذي أصبح رئيساً فيما بعد ، لندون جونسون لم يكن من بينهم) بالانزعاج الكبير بسبب قضية جانبية هي: أبعاد الحرب الباردة التي شملها القانون التي طبقت اختبار الصبغة الأيديولوجية الصارم ليس على المهاجرين فحسب بل وأيضاً على الزوار. فبموجب أحكام هذا القانون منع العديد من المفكرين الأوروبيين ، مثل جان بول سارتر ، من إلقاء محاضرات في جامعات أميركية.

أثنت رسالة النقض التي بعث بها ترومان (التي تجاوزها الكونغرس في نهاية المطاف) على إلغاء القانون لكافة الموانع العرقية والإثنية الصرفة تجاه التجنيس بحد ذاته ، وتوسعته ليشمل لم شمل العائلات ، وإلغائه للتمييز بين الجنسين. ولكن الرئيس قال إن قانون الهجرة والتجنيس (INA)" سوف يواصل وبدون تغيير عملياً ، تنفيذ نظام الحصص استناداً إلى الأصول القومية". فشل الرئيس ترومان ومعظم القلقين اللاحقين بالفعل في فهم التأثير المحتمل الكامل للتغييرات المحدودة التي أدخلها قانون ماكاران. وبشكل خاص أهملوا الأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لتلك التغييرات التي أدخلتها مادة غامضة- القسم 212 (د) (5)- التي أعطت لأي رئيس في المستقبل سلطة مشروطة للتصرف وفق ما يراه مناسبا في قبول أعداد غير محدودة من الأجانب "لأسباب طارئة أو من أجل المصلحة العامة". عنى ذلك في الممارسة العملية أن باستطاعة الرؤساء اللاحقين ، على سبيل المثال ، أن يدخلوا أعداداً كبيرة من اللاجئين من المجر ، كوبا ، التبت او دول جنوب شرق آسيا وأن الكونغرس سوف يشرع نظامياً هذا العمل في وقت لاحق.

أظهر تحليل لكافة المهاجرين الذين دخلوا إلى البلاد خلال 13 سنة بعد أن دخل قانون الهجرة والتجنيس إلى حيز التنفيذ (1953-1965) أن حوالي 3.5 مليون مهاجر دخلوا بصورة شرعية إلى الولايات المتحدة ، وكان أكثر من ثلث عددهم مهاجرين بموجب نظام الحصص. شكل المهاجرون من غير الحصص أكثرية مطلقة في كل سنة بمفردها. العدد الإجمالي بالفعل للمهاجرين الآسيويين الذي كان محدوداً بصورة مفترضة بموجب مادة "مثلث آسيا- المحيط الهادئ" بألفي مهاجر سنوياً ، بلغ 236 ألف مهاجر ، أي تقريباً عشرة أضعاف العدد المقرر. شكل أفراد عائلات مولودين في الوطن أو أميركيين آسيويين مجنسين معظم هؤلاء. علاوة على ذلك ، شكلّت سنوات نفاذ قانون الهجرة والتجنيس أول فترة في التاريخ الأميركي لم يسيطر فيها المهاجرون الأوروبيون على الهجرة الحرة: 48 بالمئة كانوا من كندا ، وجزر بحر الكاريبي ، وأميركا اللاتينية مع العدد الأكبر منهم من المكسيك. جاء سبعة بالمئة من آسيا وفقط 43 شخصاً من أوروبا.

**Foreign Born in the United States, 1850-2000**

| Year | Number (in millions) | Percentage |
|---|---|---|
| 1850 | 2.2 | 9.7% |
| 1860 | 4.1 | 13.2% |
| 1870 | 5.6 | 14.0% |
| 1880 | 6.7 | 13.3% |
| 1890 | 9.2 | 14.7% |
| 1900 | 10.4 | 13.6% |
| 1910 | 13.6 | 14.7% |
| 1920 | 14.0 | 13.2% |
| 1930 | 14.3 | 11.6% |
| 1940 | 11.7 | 8.9% |
| 1950 | 10.4 | 6.9% |
| 1960 | 9.7 | 5.4% |
| 1970 | 9.6 | 4.7% |
| 1980 | 14.1 | 6.2% |
| 1990 | 19.8 | 7.9% |
| 2000 | 21.1 | 11.1% |

## قانون الهجرة للعام 1965

رغم أن نظام الأصول القومية لم يعد مسيطراً ، قاد في الستينيات من القرن العشرين السناتور سام جاي. إرفين ، ديمقراطي عن نورث كارولينا آخر معركة دفاعية عن هذا القانون في الكونغرس ، وقد أصبح هذا السناتور بطلاً لليبراليين لدوره في جلسات سماع شهود فضيحة واترغيت في السبعينيات من القرن العشرين. ولكن ، في عام 1965 ، اتخذ إرفين موقفاً محافظاً مؤكداً أن النظام الحالي للحصص ، حسب تعديله ، لم يكن تمييزياً وإنما كان "مرآة تعكس الولايات المتحدة." أما الذي لم يعترف به أبداً إرفين وآخرون ممن ساندوا حججاً "ثقافية" مماثلة لتقييد الهجرة ، هو أن "مراياهم" كانت مشوهة ، ولا تعكس الولايات المتحدة كما أصبحت عليه في عام 1965 بل كانت صورة رسمت قبل عقود في الإحصاء السكاني عام 1920. كانت قضيتهم محكوما عليها بالفشل بعد أن تبنى العديد من الأميركيين مزيدا من وجهات النظر العالمية.

على أي حال من الأحوال ، مدفوعاً جزئياً بالمناخ الأيديولوجي الليبرالي الذي ساد في الستينات من القرن العشرين ، ألغى القانون الجديد مرة واحدة وأخيرة كافة الحصص القومية وأنشأ محلها تقييدات تستند إلى نصفي الكرة الأرضية: 170 ألف لنصف الكرة الشرقي و120 ألف لنصف الكرة الغربي ، مع حدود سنوية لكل دولة لا تزيد عن 20 ألف شخص. كان يبدو أن هذه الحدود القصوى تضع حداً سنوياً يبلغ 290 ألف مهاجر ، ولكن كان ذلك وهماً. وكما كان صحيحاً بالنسبة للقوانين التي سبقته منذ عام 1921 ، شمل القانون أحكاماً بالنسبة للمهاجرين الذين كان يسمح بدخولهم خارج الحدود العددية المقررة ، ووسع القانون الجديد فئات أفراد العائلة الذين يستطيعون الدخول بدون مشكلة عددية واحتفظ بمعظم المراكز المعدودة لأفراد أكثر بعداً من عائلات المواطنين ، وحتى بعض أفراد عائلات مقيمين أجانب.

كان يبدو أن هناك تقييدا ظاهريا على عدد اللاجئين. وضع القانون الجديد جانباً نسبة 6 بالمئة من التقييد الإجمالي العالمي للهجرة لهؤلاء (بلغت هذه النسبة في ذلك الوقت 17,400 تأشيرة دخول سنوياً) ، ولكنها تركت السلطة المشروطة الاستناسبية للرئيس بموجب قانون ماكاران على حالها. وهكذا ، بحلول نهاية القرن وصل أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من المجر ، كوبا ، فيتنام ، التيبت ودول أخرى ، إلى الولايات المتحدة بموجب السلطة المشروطةالمتروكة وفق ما يراه الرئيس التي شرعها نظامياً الكونغرس في وقت لاحق.

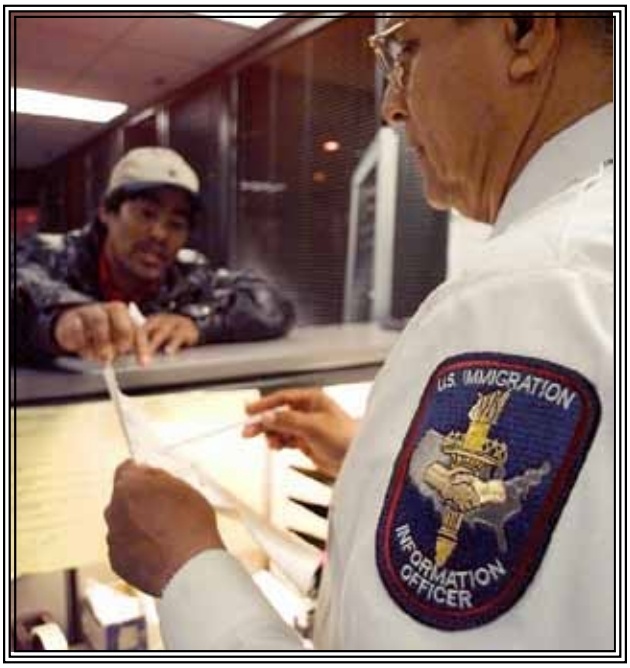

موظف هجرة في سان انطونيو بولاية تكساس، يجيب على سؤال بعد إجراء تغيير في قوانين الهجرة في العام ١٩٩٧.

لكن كان القسم الأكبر من المهاجرين الـ 22.8 مليون الذين دخلوا إلى البلاد بين عام 1966 وعام 2000 أفراد عائلات مهاجرين حديثين ساهموا في تكوين السيول المتواصلة لما سمي "بالهجرة المتسلسلة" ، بحيث جعل المهاجرين الواصلين أفرادا آخرين من عائلاتهم مهاجرين محتملين في المستقبل. جاء عدد أقل من هؤلاء المهاجرين من أوروبا. يظهر الرسم البياني الظاهر إلى اليسار الحصص الإقليمية.

**Regional Shares**

| | 1971-80 | 1981-90 | 1991-2000 |
|---|---|---|---|
| Europe | 18% | 11% | 18% |
| Latin America | 40% | 47% | 47% |
| Asia | 36% | 37% | 31% |
| Other | 6% | 3% | 7% |

لم يكن باستطاعة أي فرد عام 1965 أن يتصور حصول هذه النتيجة. من الشائع عزو متطلبات تحرير الهجرة إلى تقليص التحيز العرقي والإثني في أميركا مع مرور الوقت ، وهو توجه اجتماعي نتج عنه التنوع بدلاً من التجانس بين السكان كمثل أعلى من بين مثل عليا عديدة. لكن معظم السلطات كانت مستعدة لإعطاء حتى ثقل أعظم للأهداف المتغيرة للسياسة الخارجية الأميركية. أكدت هذه السلطات أن سياسة الهجرة هي نظام ثانوي للسياسة الخارجية وأن الأهداف الأحادية الثقافة للسياسات المنصوص عليها في العشرينات من القرن العشرين ، كانت غير ملائمة لدولة تسعى إلى تولي الزعامة العالمية.

يكشف تحليل لأنواع الناس الذين جاءوا إلى أميركا منذ عام 1965 تشابهات واختلافات عن أولئك الذين جاءوا في الفترة الكلاسيكية للهجرة الكثيفة التي حصلت بين نهاية الحروب النابليونية وعام 1924. تتمثل الاستمرارية الرئيسية في أن معظم المهاجرين خلال كلا القرنين جاءوا للعمل ، وأنه كان باستطاعة أصحاب العمل دفع أجور لهم أقل من المعدلات السائدة. لكن تختلف عوامل أخرى مغايرة تماماً. لم يعد معظم المهاجرين يأتون من أوروبا. كما تشمل اختلافات أخرى الجنس ، فقد كان معظم المهاجرين المبكرين من الذكور ومنذ عام 1950 حصلت أكثرية طفيفة للإناث. وتشمل الاختلافات مستويات التعليم والمهارة. كان معظم المهاجرين المبكرين يملكون مستويات تعليمية ومهارات أقل من تلك التي يملكها الأميركي المتوسط. بينما برزت في السنوات الحديثة أقلية كبيرة تملك مهارات عالية. وبالفعل ، أصبح شائعاً التحدث عن "استنزاف الأدمغة" من البلدان الأصلية. يمكن وصف الأكثريات المطلقة للمهاجرين المعاصرين بأنهم جاءوا من دول نامية.

وعندما ندرس كافة هذه الموجات العالمية من المهاجرين نجد أن أوروبا ، التي كانت منذ عصر الاكتشافات الجغرافية مصدرة للسكان ، أصبحت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هدفاً للهجرة ، وفي أحيان كثيرة من مستعمراتها السابقة. تباطأ العديد من الأوروبيين في إدراك هذه التغييرات. وعندما زعم المستشار الألماني السابق هلموت كول أن ألمانيا لم تكن أبداً دولة مهاجرين ، أظهر

الإحصاء السكاني أن الجمهورية الفدرالية لديها نسبة أكبر قليلاً من المقيمين المولودين خارجها من النسبة المسجلة في الولايات المتحدة.

في الفترة الجارية من العولمة ، تنخرط بعمق معظم الدول الصناعية المتقدمة بالهجرة. ففي الولايات المتحدة ، رغم الإجراءات الأمنية المشددة الممارسة جزئياً نتيجة أهوال 11/9 فقد تواصلت بدرجة عالية تدفقات المهاجرين. فالظاهرة الثنائية المتمثلة باستيراد الأيدي العاملة وفي نفس الوقت تصدير فرص الأعمال ، أي "تحويل عمليات الإنتاج" إلى خارج البلاد ، سوية مع زيادة أرباح الشركات المساهمة ونمو الاقتصاد ، فاقمت الضغوط الاجتماعية التي قد تزداد بالفعل ، على الأقل في المدى القصير.

روجر دانيلز أستاذ غير متفرغ للتاريخ في جامعة سينسيناتي. ألّف 16 كتاباً وحرر حوالي 90 وخدم كمستشار في الشؤون التاريخية للجنة الرئاسية حول إعادة إسكان واعتقال المدنيين وفي اللجنة التي ساعدت في تخطيط متحف الهجرة على جزيرة إليس (إليس أيلاند). تشمل مؤلفاته الأخيرة: "المجيء إلى أميركا: تاريخ الهجرة والإثنية في الحياة الأميركية" ، "سجناء بدون محاكمة" "الأميركيون اليابانيون في الحرب العالمية الثانية" و"حماية الباب الذهبي: سياسة الهجرة الأميركية والمهاجرين منذ عام 1882".

# Bibliography and Web Sites

## The Trial of John Peter Zenger

Books:
Bezanson, Randall P. How Free Can the Press Be? Champaign, IL: University of Illinois Press, 2003.

Cook, Timothy E., ed. Freeing the Presses: The First Amendment in Action.
Baton Rouge, LA: Louisiana State University Press, 2005.

Martin, Richard W. T. The Free and Open Press: The Founding of American Democratic Press Liberty. New York: New York University Press, 2001.

Web sites:
First Amendment Center: Press
http://www.firstamendmentcenter.org/Press/index.aspx

World Press Freedom Committee
http://www.wpfc.org/

## The Constitutional Convention of 1787

Books:
Collier, Christopher. Decision in Philadelphia: The Constitutional Convention of 1787. New York: Random House, 1987.

Labunski, Richard. James Madison and the Struggle for the Bill of Rights. New York: Oxford University Press, 2006.

Rakove, Jack N. Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the Constitution. New York: A.A. Knopf, 1996.

Web sites:
Exploring Constitutional Law
The Constitutional Convention of 1787
http://www.law.umkc.edu/faculty/projects/ftrials/conlaw/convention1787.html

National Constitution Center
http://www.constitutioncenter.org/

## George Washington

Books:
Beeman, Richard R. "The Founding Fathers and Executive Power," Chronicle of Higher Education, vol. 52, no. 28 (March 17, 2006): page B12.

Beschloss, Michael R. Presidential Courage: Brave Leaders and How They Changed America 1789-1989. New York: Simon & Schuster, 2007.

Kinkopf, Neil. "Inherent Presidential Power and the Constitutional Structure," Presidential Studies Quarterly, vol. 37, no. 1 (March 2007): pp. 37-48.

Web sites:
National Endowment for the Humanities
Heroes of History Lecture
http://www.neh.gov/wtp/heroes/reminilecture.html

U.S. Dept. of State
Democracy Papers: The Power of the Presidency
http://usinfo.state.gov/products/pubs/democracy/dmpaper7.htm

## Victory of the Common School Movement

Books:
Cremin, Lawrence A. American Education: The Colonial Experience, 1607-1783. New York: Harper & Row, 1970.

Eakin, Sybil. "Giants of American Education: Horace Mann," TQ: TECHNOS Quarterly for Education and Technology, vol. 9, no. 2 (Summer 2000): p4. (http://www.ait.net/technos/tq _09/2eakin.php)

Reese, William J. America's Public Schools: From The Common School to "No Child Left Behind." Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005.

Web sites:
Center for Public Education
http://www.centerforpubliceducation.org

Center on Education Policy
http://www.cep-dc.org

## The Sherman Anti-Trust Act of 1890

Books:
High, Jack C., and Wayne E. Gable. A Century of The Sherman Act: American Economic Opinion, 1890-1990. Fairfax, VA: George Mason University Press,

1992.

Hovenkamp, Herbert. The Antitrust Enterprise: Principle and Execution. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005.

Letwin, William. Law and Economic Policy in America: The Evolution of the Sherman Antitrust Act. Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Web sites:
Cornell Law School: Antitrust
http://www.law.cornell.edu/wex/index.php/Antitrust

Department of Justice: Antitrust Division
http://www.usdoj.gov/atr/

## The Interstate Highway System

Books:
Altshuler, Alan, and David Luberoff. Mega-Projects: The Changing Politics of Urban Public Investment. Washington, DC: Brookings Institution Press and Lincoln Institute of Land Policy, 2003.

Davies, Pete. American Road: The Story of an Epic Transcontinental Journey at the Dawn of the Motor Age. New York: Henry Holt and Company, 2002.

McNichol, Dan. The Roads That Built America. New York: Sterling Publishing Co., Inc., 2005.

Web sites:
American Association of State Highway and Transportation Officials
The Interstate Is 50
http://www.interstate50th.org/

U.S. Dept. of Transportation
Dwight D. Eisenhower National System of Interstate and Defense Highways
http://www.fhwa.dot.gov/programadmin/interstate.cfm

## The GI Bill of Rights

Books:
Bennett, Michael J. When Dreams Came True: The GI Bill and the Making of Modern America. London: Brassey's, 1996.

Humes, Edward. Over Here: How the G.I. Bill Transformed the American Dream. New York: Harcourt, 2006.

Mettler, Suzanne. Soldiers to Citizens: The G.I. Bill and the Making of the Greatest Generation. New York: Oxford University Press, 2005.

Web sites:
Franklin D. Roosevelt Presidential Library and Museum
Our Documents: The G.I. Bill
http://www.fdrlibrary.marist.edu/odgibill.html

Dept. of Veterans Affairs
G.I. Bill Web site
http://www.gibill.va.gov

## The Marshall Plan

Books:
Agnew, John, and J. Nicholas Entrikin, eds. The Marshall Plan Today: Model and Metaphor. New York: Routledge, 2004.

Machado, Barry. In Search of a Usable Past: The Marshall Plan and Postwar Reconstruction Today. Lexington, VA: George C. Marshall Foundation, 2007.

Schain, Martin A., ed. The Marshall Plan: Fifty Years After. New York:
Palgrave Macmillan, 2001.

Web sites:
George C. Marshall Foundation
http://www.marshallfoundation.org/

Truman Presidential Library and Museum
Establishing the Marshall Plan
http://www.trumanlibrary.org/whistlestop/study_collections/marshall/large/

## Brown v. Board of Education

Books:
Greenberg, Jack. Crusaders in the Court: Legal Battles of the Civil Rights Movement. Anniversary Edition. New York: Twelve Tables Press, 2004.

Klarman, Michael J. From Jim Crow to Civil Rights: The Supreme Court and the Struggle for Racial Equality. New York: Oxford University Press, 2003.

Kluger, Richard. Simple Justice: The History of Brown v. Board of Education and Black America's Struggle for Equality. rev. ed. New York: Knopf, 2004.

Web sites:
Smithsonian Institution
National Museum of American History
Separate Is Not Equal: Brown v. Board of Education
http://americanhistory.si.edu/brown/

U.S. Dept. of the Interior
National Park Service

Staff
Executive Editor—
George Clack
Editor—
Paul Malamud
Art Direction/ Design—
Thaddeus A. Miksinski, Jr.
Photo Research—
Maggie Sliker
Contributing Editor—
Michael Jay Friedman
Reference Specialists—
Eunhwa Choe
Mary Ann Gamble
Anita Green
Linda Johnson
Lynne Scheib
Kathy Spiegel
Joan Taylor

The opinions expressed in these essays are those of the authors, not necessarily those of the State Department or the U.S. government.

**PICTURE CREDITS** FROM TOP TO BOTTOM ARE SEPARATED BY DASHES, FROM LEFT TO RIGHT BY SEMICOLONS.

Front Cover: Bureau of Engraving and Printing (portrait) -- Courtesy U.S Department of Veterans Affairs—Department of Special Collection, Spencer Research Library, University of Kansas Libraries (hornbook) -- Photo by A.J. Russell, Golden Spike Ceremony, Promontory, Utah, May 10, 1896, The Andrew J. Russell Collection, Oakland Museum of California; Library of Congress, Rare Book Collection (2). Page vi: © Atwater Kent Museum of Philadelphia/Bridgeman Art Library. 2: Hornbake Library, The Marylandia Collection, University of Maryland. 3: David Lithgow, courtesy The Historical Society of the Courts of the State of New York.
4: © Bettmann/CORBIS.
5: AP Images. 9: © Collection of the New-York Historical Society/ Bridgeman Art Library. 10: Perry-Castañeda Library Map Collection, The University of Texas at Austin. 11: National Archives and Records Administration. 13: Courtesy Teaching American History.org. 14: The Granger Collection, New York (2). 15: Michael Ventura/ FOLIO Inc. 16: Gilbert Stuart (American, 1755-1829), Portrait of George Washington, oil on panel, University of Kentucky Art Museum, gift of Mary V. Fisher 1987.25.
18: © North Wind Picture Archives/Alamy. 20: Private Collection/Bridgeman Art Library. 21: Richard Frasier/FOLIO Inc. 22: Department of Special Collection, Spencer Research Library, University of Kansas Libraries (3). bottom left, Library of Congress, Rare Book Collection. 23: Library of Congress, Prints and Photographs Division. 25, 26: Department of Special Collection, Spencer Research Library, University of Kansas Libraries. 28: Library of Congress, Rare Book Collection. 29: © Andrew Lichtenstein/CORBIS. 30: AP Images -- Photo by A.J. Russell, Golden Spike Ceremony, Promontory, Utah, May 10, 1896, The Andrew J. Russell Collection, Oakland Museum of California -- © Bettmann/CORBIS. 33: AP Images; © CORBIS. 34: © Bettmann/CORBIS. 36: Courtesy U.S. Senate Historical Office. 37-44: AP Images (14). 45: National Highway System Map. 46: Courtesy U.S. Department of Veterans Affairs (3); U.S. Army Photo. 48: © Keystone/Getty Images. 50: Margaret Bourke-White/Time Life Pictures/Getty Images.
52: Courtesy U.S Department of Veterans Affairs. 53: AP Images. 54: Library of Congress, Prints and Photographs Division; posters, Courtesy The German Marshall Fund; Hulton Archive/ Getty Images -- Courtesy U.S. Army Center of Military History -- Hulton Archive/Getty Images. 55: Harry S. Truman Presidential Library.
59-60: AP Images . 62: The Granger Collection, New York -- Carl Iwasaki/Time Life Pictures/Getty Images (2) ; © Natalie Fobes/CORBIS. 64: Library of Congress, Prints and Photographs Division. 66-70: AP Images (7). 73: MPI/Getty Images. 75,76: Ap Images (4). 78: MPI/Getty Images. 79: Culver Pictures. 82,83: AP Images (2). Back Cover: U.S. Army Photo -- AP Images (2).

وزارة الخارجية الأميركية

مكتب برامج الإعلام الخارجي
http://usinfo.state.gov